



الموضوع:

الاعتماد المستندي كتقنية دفع، تمويل و ضمان للتجارة الخارجية مع دراسة حالة تطبيقية لدى البنك الخارجي الجزائري -وكالة حيدرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاديات المالية والبنوك

تحت إشراف:
د. فرحي كريمة

من إعداد الطلبة:
- فراح كاسية
- كيشو سامية

لجنة المناقشة:

أ. طابوش مولود..... رئيسا
د. فرحي كريمة مشرفا
أ. مدني لخضر..... مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

كلمة شكر

نحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلاله و كماله الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا

العمل و نصلي و نسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد معلم هذه الأمة

ومرشدها.

نتقدم بخالص التقدير والشكر للأستاذة فرحي كريمة التي أشرفت على بحثنا هذا

والتي أمدت لنا يد العون و لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة.

و لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل عمال البنك الخارجي الجزائري

-وكالة حيدرة- و نخص بالذكر الاستاذ المؤطر

شويشي خير الدين

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"و قضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أعز الناس أمي و أبي

إلى التي غمرتني بحبها و عطفها و حنانها و دعواتها و كانت سندا لي في الحياة و سهرت على تربيتي و تقدمت أغلى ما تملك إلى حبيبة قلبي أمي.

إلى الذي رباني و أحاطني برعايته و دعواته و لم يخل علي بشئ و علمني معاني التربية الفضيلة أبي العزيز.

إلى أروع و أحن أخت في الدنيا أختي سعيدة التي طالما كانت بجانبني و مدتني بنصائحها، و زوجها فؤاد و أبنائها الكناكيت أنيس، ياسين، سيرين

إلى أحلى و أصدق إخوة محمد و عزالدين

إلى جدتي أطال الله في عمرها و إلى روح جدي الطاهرة فليرحمه الله

إلى خالتي عقيلة و أخوالي محمد الطيب و سليمان و عائلاتهم الصغيرة

إلى خالي عبد النور، عبد العزيز، سعيد

إلى رفيقة الدرب التي جمعني بها القدر و تقاسمت معها هذا العمل عزيزتي كاسية و عائلتها الكريمة.

إلى من ربطتني بهم صلة الإخوة و الصداقة: كميلية، كريمة، ياسمينية، حكيمة

إلى من يحبني و يعرفني أهديه هذا العمل

"سامية"

إهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلًا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالنعم مالك الملك ذي الجلال والإكرام
الذي أمدني بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل، يا منبع التوفيق و ميسر الأعمال، الذي أنار لي الدرب
وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديته:
إلى الذي صدق فيهما قول العزيز:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾.

إلى الذي تكفل المشقة ولم يخجل علي بشيء والذي أراد أن أبلغ المعالي .. " أبي "

إلى من قال فيها الرحمان " الجنة تحت أقدام الأمهات "

إلى أغلى ما في الكون التي كانت سندا لي في الحلو والمر إلى أغلى ما في الوجود

إلى الشمعة التي طالما احترقت لتنير لي درب الحياة ... " أمي " الحبيبة

إلى أخي العزيز " عمر "

إلى أحلى و أعز أخوات :

شهرزاد و زوجها مهدي و اتقدم له بالشكر لصبره معي والمدلل الصغير منذر

مينة و زوجها مراد، و الكتاكت الصغار أكرم، ملاك، أنابيس

كاهينة و زوجها مراد و أبنائها الصغار مسيل و سيرين

ديهية و زوجها مبارك و الكتكوتة الصغيرة مريا

إلى كل أعمامي، عماتي، أخوالي، و خالاتي و كل ابنائهم

إلى من رافقتني في هذا العمل، و كانت لي خير معين أختي سامية، و الى كل عائلتها الكريمة

الى كل طلاب كلية العلوم الاقتصادية

"كاسية"



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

.....	كلمة شكر.....
.....	الإهداء.....
.....	فهرس المحتويات.....
.....	فهرس الأشكال.....
.....	قائمة الملاحق.....
.....	مقدمة.....

الفصل الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية و البنوك.

02.....	تمهيد.....
03.....	المبحث الأول: عموميات حول البنوك و التمويل.....
03.....	المطلب الأول: ماهية البنوك.....
06.....	المطلب الثاني: أنواع البنوك و وظائفها.....
13.....	المطلب الثالث: ماهية التمويل و ضماناته.....
21.....	المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية.....
21.....	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....
24.....	المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية.....
28.....	المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على شكل و مضمون سياسات التجارة الخارجية.....
29.....	المطلب الرابع: القواعد التجارية المعتمدة في التجارة الدولية.....
32.....	المبحث الثالث: وسائل الدفع في التجارة الخارجية.....
32.....	المطلب الأول: طرق الدفع الكلاسيكية.....
35.....	المطلب الثاني: التسوية عن طريق الأوراق التجارية.....
37.....	المطلب الثالث: وسائل الدفع المستندية.....
39.....	المبحث الرابع: تسيير الضمانات البنكية الدولية.....
39.....	المطلب الأول: طريقة تسيير الضمانات البنكية الدولية.....
41.....	المطلب الثاني: أهمية الضمانات البنكية الدولية.....

43.....	المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الضمانات البنكية.....
45.....	الخلاصة.....
الفصل الثاني: الاعتماد المستندي كأداة لتمويل التجارة الخارجية	
47.....	تمهيد.....
48.....	المبحث الأول: ماهية الاعتماد المستندي.....
48.....	المطلب الأول: مفهوم و نشأة الاعتماد المستندي
50.....	المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي.....
52.....	المطلب الثالث: خصائص الاعتماد المستندي.....
54.....	المبحث الثاني: أطراف و أنواع الاعتماد المستندي و آلية سيره.....
54.....	المطلب الأول: أطراف و أنواع الاعتماد المستندي.....
65.....	المطلب الثاني: الوثائق المستعملة في الاعتماد المستندي.....
68.....	المطلب الثالث: الإجراءات المسبقة للفتح و مرحلة التنفيذ.....
71.....	المبحث الثالث: مخاطر الاعتماد المستندي و الاحتياطات الواجب اتخاذها.....
71.....	المطلب الأول: مخاطر الاعتماد المستندي.....
73.....	المطلب الثاني: الاحتياطات الواجب اتخاذها قبل و بعد فتح الاعتماد.....
76.....	الخلاصة.....
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي لدى البنك الخارجي الجزائري -وكالة- حيدرة.	
78.....	تمهيد.....
79	المبحث الأول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري و الوكالة المستقبلية.....
79.....	المطلب الأول: نشأة و تنظيم البنك الخارجي الجزائري.....
85.....	المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الخارجي الجزائري.....
87.....	المطلب الثالث: تقديم و تنظيم الوكالة المستقبلية.....
93.....	المبحث الثاني: كيفية سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارج الجزائري.....
93.....	المطلب الأول: طلب فتح التوطين البنكي.....

94.....	المطلب الثاني: ختم التوطين البنكي.....
96.....	المطلب الثالث: عملية فتح الاعتماد المستندي.....
المبحث الثالث: طريقة فتح و متابعة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي من طرف الوكالة المستقبلية.....	102.....
102.....	المطلب الأول: طلب فتح التوطين البنكي.....
103.....	المطلب الثاني: ختم التوطين البنكي.....
104.....	المطلب الثالث: عملية فتح الاعتماد المستندي.....
111.....	الخلاصة.....
113.....	الخاتمة.....
117.....	قائمة المراجع.....
121.....	الملاحق.....



فهرس

الأشكال

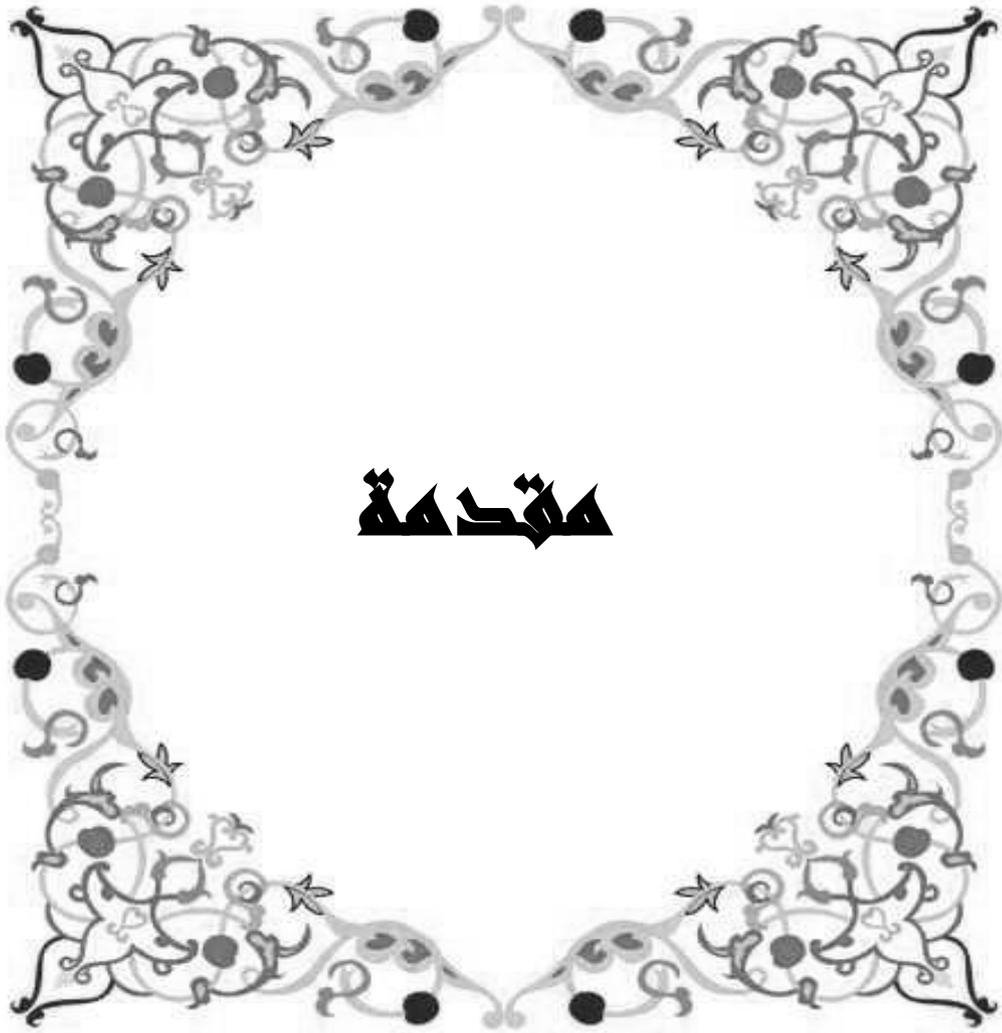
فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	سير الاعتماد القابل للإلغاء	01
57	الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء	02
59	الاعتماد المستندي بالإطلاع	03
60	الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول	04
64	أنواع الاعتمادات المستندية	05
70	مخطط سير الاعتماد المستندي	06
80	الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري BEA	07
88	الهيكل التنظيمي العام لوكالة سونا طراك - حيدرة-	08
104	ختم التوطين البنكي	09



الملاحق

رقم الملحق	إسم الملحق
01	طلب التوطين البنكي Demande d'imputation bancaire
02	الفاتورة الشكلية Facture proforma
03	العقد التجاري Contrat
04	طلب فتح الاعتماد المستندي Demande d'ouverture de cre doc
05	الفاتورة التجارية Facture commerciale
06	سند الشحن Connaissance
07	الشهادة الأصلية Certificat d'origine
08	Delta version 08
09	سويفت Swift
10	رسالة تعديل الاعتماد المستندي Lettre de modification
11	إدارة الجمارك D 10
12	Prélèvement de devise



مقدمة

كانت التجارة الدولية و لا تزال تشكل عصب الحياة، فمنذ القدم و قبل ظهور العملة كانت العمليات تتم عن طريق المبادلة أي مقايضة السلع و البضائع ببعضها البعض، لذلك فقد كانت تتسم بكثير من الصعوبة و بطء إجراءاتها نظرا لبدائية وسائل النقل في ذلك الوقت، على عكس ما تقتضيه تلك العمليات من سرعة في التعامل و من هنا كانت غالبية العمليات تتم على الصعيد المحلي نظرا لإمكانية تواصل الأطراف و لوجود نوع من الثقة في التعامل، مما جعل جزء كبير من التجارة مرتبط بأشخاص التجارة و ذلك ناتج عن عدم إمكانية الفصل بين المنتج و أدوات الإنتاج، و قد استمر الوضع على هذا الحال حتى قيام الثورة الصناعية التي حملت معها نهضة كبيرة في مختلف الميادين و المجالات مما أدى إلى فصل القوى المنتجة عن أدوات الإنتاج و إلى ظهور المصانع التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الكميات المنتجة من السلع و البضائع.

و بسبب تطور وسائل النقل أيضا، بدأت معظم الدول الصناعية بالبحث عن أسواق إستهلاكية جديدة لتصريف الفائض من الإنتاج خارج نطاقها الداخلي، و هذا التطور أدى إلى ظهور ما يعرف بالعقود التجارية الدولية و التي تجرى عن بعد بين أطراف دون معرفة مسبقة فيما بينهم، و نظرا لعدم وجود هذه المعرفة بين طرفي العقد كان لابد من وجود طرف ثالث يضمن للبائع حصوله على الثمن، و يضمن للمشتري استلامه للبضائع فالطرف الثالث هو المصرف الذي يقوم بدور الوسيط في تسوية العمليات التجارية بين الأطراف، حيث أن دور المصرف كوسيط بين البائع و المشتري يتم بعدة وسائل و لكن أهمها و أكثرها شيوعا و استخداما في التعاملات التجارية الدولية هو الاعتماد المستندي الذي يعتبر أكثر ائتمان و ضمان.

و نظرا لدولية عمليات الاعتماد المستندي، قامت غرفة التجارة الخارجية *chambre du commerce internationale* منذ عام 1933 بوضع قواعد و أعراف دولية موحدة خاصة بالاعتمادات المستندية تحت عنوان القواعد و الأعراف الدولية الموحدة الخاصة بالاعتمادات المستندية أجرت عليه تعديلات متلاحقة عام 1993 بهدف إزالة العقبات المتمثلة في إختلاف العادات و الأعراف بين الدول و مواكبة التطورات الاقتصادية و التجارية.

طرح الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الجوهرى التالي:

- كيف يساهم الاعتماد المستندي في نجاح التجارة الخارجية بشكل يحقق المكاسب للأطراف

المتعاقدة ؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الجزئية التالية:

- كيف يكون دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ؟
- ما هي أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية ؟
- ماهو الاعتماد المستندي ؟ و لماذا يستعمله الاعوان الاقتصاديون بكثرة في تمويل التجارة الخارجية ؟
- كيف يتم سير الاعتماد المستندي على مستوى البنك الخارجي الجزائري ؟

الفرضيات:

- تعتمد البنوك التجارية على وسائل الدفع التقليدية من أجل تمويل التجارة الخارجية.
- الاعتماد المستندي من بين أفضل وسائل الدفع لحماية مصالح العملاء الاقتصاديين و يوفر الأمان و الثقة و سرعة التنفيذ بين الأطراف.
- تتميز تسوية الصفقات التجارية في BEA بالاستخدام الواسع للاعتماد المستندي.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- ثراء الموضوع من جهة و كثرة التعاملات التجارية الدولية من جهة أخرى.
- معرفة دور و أهمية الاعتماد المستندي في التعاملات التجارية الدولية.
- حب الإطلاع على كيفية تسوية المبادلات الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية التجارة الخارجية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.
- أهمية الاعتماد المستندي بإعتبار أهم وسيلة دفع في التجارة الخارجية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى :

- المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي في تمويل التجارة الخارجية.
- تقديم أهم التقنيات و الطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.
- التعرف على الضمانات البنكية الدولية و كيفية التعامل بها في مجال التجارة الخارجية.

المنهج المتبع:

نعتمد في دراستنا على منهج التحليلي و الوصفي، من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيم التجارة الخارجية و البنوك و عرض أهم تقنيات الدفع لنتقل في الفصل الثالث إلى منهج دراسة حالة كيفية فتح الاعتماد المستندي و ذلك بإختيار إحدى المؤسسات المالية و التي هي بنك الجزائر الخارجي.

تقسيمات البحث:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع، الأهداف المنوطة به و للإجابة عن الاشكالية المطروحة في البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي واحد بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة.

الفصل الأول: يشمل هذا الفصل على مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية و البنوك من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى عموميات حول البنوك و التمويل، أما المبحث الثاني عموميات حول التجارة الخارجية من حيث التعريف، أسباب قيامها و سياساتها و المبحث الثالث الذي يشمل وسائل الدفع في التجارة، المبحث الأخير تطرقنا فيه إلى تسيير الضمانات البنكية الدولية.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة الاعتماد المستندي كأداة لتمويل التجارة الخارجية و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الاعتماد المستندي من حيث التعريف، الأهمية، والخصائص، أما فيما يخص المبحث الثاني تناولنا أنواع و أطراف الاعتماد المستندي و آلية سيره، المبحث الثالث يتضمن مخاطر الاعتماد و الإحتياطات الواجب إتخاذها.

الفصل الثالث: باعتبار هذا الفصل فصلا تطبيقيا تناولنا فيه دراسة حالة لكيفية سير الاعتماد مستندي في البنك الخارجي الجزائري وكالة -حيدرة-الجزائر من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول إلى تقديم الوكالة محل الدراسة بعد إعطاء لمحة تاريخية عن البنك، أما في المبحث الثاني فخصص لكيفية سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري، أما آخر مبحث فتطرقنا فيه إلى طريقة فتح و متابعة عملية لحالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي من طرف الوكالة المستقبلية.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in black and grey, framing the central text.

المفصل الأول

عموميات حول التجارة

الخارجية و البنوك

تمهيد

تعتبر حاجة الإنسان في إيجاد أماكن آمنة لحفظ أمواله التي كانت الدافع إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، و كانت هذه المؤسسات تقتضى فائدة على الأموال المودعة لديها، ولكن حين إتسع نطاق المبادلات التجارية بين الأفراد و تنوعت النشاطات الاقتصادية إزداد نشاط هذه المؤسسات، إذ لم يعد يقتصر على إيداع الأموال وسحبها بل تعددت وظائفها حتى أصبحت تؤدي أعمالاً تخدم التنمية و التطور الاقتصادي و تتمثل هذه المؤسسات في البنوك. لقد إحتلت البنوك منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية و تزداد أهميتها من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية و مع التطورات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي. إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية و بذلك تتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية، ولكونها تحتل مكانة مرموقة في الدول و تعتبر الأساس في الإقتصاد فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن إستمرارها، وهذا التمويل يمنح من طرف البنوك.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك و التمويل

مما لا شك فيه أن أي وحدة إنتاجية من الوحدات العاملة في قطاع الأعمال سواء كانت مؤسسة خاصة أو عامة، شركات أشخاص أو مساهمة تحتاج إلى التمويل لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة إقتصادية و تطوير عملياتها و نشاطاتها و لا يكون ذلك إلا بالبنك الذي يعتبر العصب المحرك و العنصر الأساسي لإقتصاد البلاد.

المطلب الأول: ماهية البنوك

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ و لقد مس هذا التطور كل الجوانب أثرت و تأثرت بمحيطها كل ذلك أدى إلى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات و مواكبة لمتطلبات العصر.

أولا- نشأة البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم بلاد ما بين الرافدين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربع قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض.

و فكرة الإتجاه بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف، أما البنوك بشكلها المالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر بعد إزدهار المدن الإيطالية خاصة جنوة و فلورنسيا على أثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة و ترتب على كل هذا النشاط تكس في الثروات و نمو متزايد في العمليات المصرفية و كان التاجر و المصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات إسمية، ثم بدأ تحول الودائع من إسم إلى إسم "أي نقل الحق في قيمتها" بحضور الطرفين و فيما بعد بمجرد التطهير و أخيرا ظهرت شهادات إيداع لحامله "أي بدون تعيين إسم المستفيد" التي إنبتق منها الشيك و كذلك النقود الورقية بشكلها الحديث.

و لم يكتفي الصيرافة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على إستثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها وفي مرحلة لاحقة على إستثمار الودائع التي لديهم أي مال غير مودع عندهم بإقراضها للأفراد نظير الفوائد و قد حققوا وراء ذلك أرباحا طائلة.

و لم تقف ممارسة الصيرافة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم "و هذا السحب على المكشوف" و في أواخر القرن السادس عشر إنشاء بيوت الصيرفة الحكومية التي تقوم بخفض

الودائع و السهر على سلامتها و هكذا تطورت الممارسات المالية إلى بيت صيرفة ثم بنك، و أقدم بنك حمل هذا الاسم سهو بنك برشلونة (1401) و كان يقبل الودائع.¹

ثانيا- تعريف البنك:

كلمة بنك أصلها كلمة إيطالية BANCO و هي تعني مصطبة و كان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة بعد ذلك تطور هذا المعنى ليصبح مبسط السلع "طاولة" التي يتم فوقها حساب و تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه و تجري فيه المتاجرة بالنقود، أي مكتب الصرافة. أما في اللغة العربية فيقال: صرف الدنانير أي بدلها بعملة أخرى، و الصراف هو من يبيع النقود بنقود أخرى. و المصرف يعني المؤسسة التي تقوم بعمليات أخرى منح القروض و الودائع و في الجزائر كلمة مصرف تعني بنك.² كما نجد للبنك عدة تعاريف أخرى منها:

التعريف 1: البنك هو مؤسسة تحول النقد من مكان إلى آخر و من بلد إلى آخر و من شخص إلى آخر و من عملة إلى عملة.³

التعريف 2: البنك هو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات، تحت الطلب و الآجال ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات.⁴

التعريف 3: هي مؤسسة أو منشأة نقدية تصب عملياتها الرئيسية في جمع النقود من الجمهور بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة.⁵

فبصفة شاملة: فإن البنك هو مؤسسة نقدية تقوم بقبول الودائع و تمنح قروض وفق شروط معينة.

¹- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، 1992، ص 25

²- نفس المرجع السابق، ص 25

³- جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النقاش للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الثالثة، 1993، ص 69

⁴- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 43

⁵- Doudont Jet Frabot, 'Technique bancaire', sety, 196, p 04

ثالثا-أهداف البنوك:

يمكن حصر أهداف البنوك فيما يلي:¹

- 1- تحقيق أقصى ربح من خلال زيادة الإيرادات و تجنب انخفاضها ما عدا البنك المركزي إذ يتمثل هدفه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية.
 - 2- تفادي تعرض البنك لنقص السيولة نظرا لتأثر ثقة المودعين فيه.
 - 3- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس المال صغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.
- هذه الأهداف من المتوقع أن تؤثر على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية للبنك و المتمثلة فيما يلي : جلب الودائع ، تقديم القروض و الاستثمار في الأوراق المالية.
- لعلنا ندرك الآن أن هذه الأهداف تشكل سياسة البنك في المجالات الرئيسية و لكن ما يجب ملاحظته هو التعارض الواضح بين الأهداف و الذي يشكل عقبة أساسية في إدارة البنوك و يعود سبب التعارض بين هذه الأهداف إلى تعارض أهداف الطرفين و هما : المالك و المودع فهذه المالك هو تحقيق أقصى عائد و هذا بإستثمار الجانب الأكبر من السيولة المتوفرة.

رابعا- أهمية البنوك:

- تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بإيداعها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير و ذلك فيما يلي:
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للإثنين.
 - بدون المصاريف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
 - نظرا لتنوع الإستثمارات، المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
 - يمكن للمصارف نظرا لكون حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
 - إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائد مما يقلل الطلب على النقود.

¹ - طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص39

- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر عائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.¹

المطلب الثاني : أنواع البنوك و وظائفها

لم تكن البنوك على الشاكلة التي عليها اليوم و إنما مرت بعدة مراحل و تغيرات حتى أصبحت تقسم البنوك حسب إختصاصها أي حسب الوظيفة التي يقوم بها كل بنك و الأعمال التي يقدمها لزيائنه.

أولاً-البنوك التقليدية :

1- البنك المركزي

أ- مفهومه:

هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأموال الحقيقية إلى الأموال النقدية و الأموال النقدية إلى أصول حقيقة وهو خالق ومدمر لأدوات الدفع التي تتسع بالقدرة النهائية الإجبارية على الوفاء بالإلتزامات والتي تمثل قيمة السيولة أو ما يطلق عليها بتعبير النقود القانونية وهو كذلك المهيم على شؤون النقد والائتمان في الإقتصاد الوطني، والبنك المركزي مؤسسة وحيدة لا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع إستقلال بعضها عن البعض الآخر وغير أن وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي التي قد توجد موزعة في قطاعات جغرافيا في بلد ما.²

يعرف كذلك على أنه المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية المساعدة والرقابة وإستقرار النظام البنكي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي.

وتعتبر أموال البنك أموال خاصة به وله حق الإطلاع على أي دفتر أو سجلات البنوك في أي وقت مما يسهل الحصول على كافة المعلومات التي تساعد في تحقيق إقراضه.³

وقد عرف قانون النقد والقرض البنك المركزي في مادته 11 كما يلي : هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة وكيل مالي للدولة و مسؤول عن السياسة النقدية وبنك البنوك ويعتبر العمود الفقري للقطاع البنكي في أي دولة.⁴

¹ - محمد عبد الفتاح الصبري، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع الأردن، 2006، ص19 .

² - مصطفى رشدي، نتيجة اقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص144، 145.

³ - عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك و تطبيقاته، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص21.

⁴ - سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص92.

ب- خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي بخصائص و سيمات فريدة و التي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي:

- يتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيآت الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- للبنوك المركزية علاقة وثيقة بالبنوك التجارية المتخصصة إذ تملك السلطة و الأساليب المختلفة التي تمكنها من التأثير في أنشطة و فعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الإقتصادية للدولة.
كما أنه ينفرد بخصائص معينة:¹

- مبدأ الوحدة : فعادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد مؤسسة غير ربحية لا يسعى البنك المركزي من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري و إنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.
- إصدار النقود: يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المختصة لإصدار النقود في المجتمع.
- الإرتباط بالحكومة : في الغالب الحكومة هي التي تنشئ البنوك المركزية و تتمثل هذه البنوك عادة حكومتها في المؤتمرات و المؤسسات الدولية التي تتعلق بشؤون النقد.

- رأس الجهاز البنكي : حيث يعتبر البنك المركزي هو الموجه و المشرف على الجهاز البنكي القائم في الإقتصاد و يقوم على تنظيم الشؤون المختلفة للبنك من خلال ترخيصها و الإشراف على عملها بالإضافة إلى الإطلاع على حساباتهم كما تقوم بتصفية الديون بين البنوك التجارية عن طريق غرفة المقاصة و يحدد الحدود العليا و الدنيا لأسعار الفائدة .

- المحافظة على سعر الصرف العملة : هو يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

ج- وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلي:

- بنك المركزي بنك الإصدار: تمنح الدولة للبنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية إلا أن هذه السلطة تعتبر مقيدة أي محدودة و ليست مطلقة فمثلا حتى يتمكن البنك من إصدار عملة إضافية على إدارة البنك المركزي أن توفر الغطاء اللازم بهذا الإصدار الجديد و الذي يتمثل في الذهب و العملات الأجنبية و الأوراق المالية و التجارية و أذونات الخزينة.

¹ - الدوري زكريا، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار البازري للنشر و التوزيع، عمان، ملحق 2، ص 26.

- البنك المركزي بنك البنوك: حيث تتعامل معه البنوك بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة كما تحتفظ هذه الأخيرة بودائعها لدى البنك المركزي و قد تلجأ إليه إقراره عند الحاجة و تسوية معاملاتها فيما بينها.
- البنك المركزي بنك الحكومة: بالإضافة إلى كونه مؤسسة عامة، تنشئها الحكومة إلا أنه يقوم بعدد من المهام و الخدمات لها فهي تودع حساباتها لدى البنك و تلجأ إليها للإقتراض لمواجهة العجز في ميزانيتها و يقوم البنك بحفظ و إدارة الإحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية و الذهب كما تمد الحكومة بما يلزمها من النقد الأجنبي¹ لمواجهة إلتزاماتها الخارجية و يتولى أيضا إصدار القروض العامة نيابة عنها.
- و يشرف على الإكتتاب فيها و يعتبر البنك المركزي المستشار المالي لها بحكم إطلاعها على الشؤون المالية و النقدية فهو يكون في وضع أفضل لسداد النصح و ذلك من أجل إيجاد أفضل القرار بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع.²
- البنك المركزي المشرف على شؤون الائتمان : و لعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة يكمن في أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان و هي بهذا تؤثر على عرض النقود و بالتالي على سير النشاط الإقتصادي و لا يمكن ترك البنوك التجارية بمفردها لإتباع سياسة الائتمان التي ترغب فيها و من هنا يتدخل البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان حسب الظروف الإقتصادية.³

2 - البنوك التجارية

أ- مفهومها :

هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته لما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الإقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الإدخار و الإستثمار المالي في الداخل و الخارج للمساهمة في إنشاء المشاريع و ما تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.⁴

ب- وظائفها :

- تجمع المدخرات المحلية و ذلك بقبول ودائع القطاعات المختلفة و إستخدام أنظمة لإستقطابها بالعملة المحلية كما قد تكون لعملات أجنبية.
- تحديد أسعار الفائدة بالبنوك و ذلك حسب حجم مواردها و كذا حجم توظيفاتها.

¹ - أسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لوردا العالمية الجامعية، بحرين، دون طبعة، 2006، ص 129. 134

² - نفس المرجع السابق، ص 132. 133

³ - عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994 ص 222. 223

⁴ - عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- منح الإئتمان اللازم للقطاعات المختلفة لتمويل أنشطتها و عادة ما يكون هذا الإئتمان قصير الأجل و يأخذ أشكالا مختلفة منها:

- خصم الأوراق التجارية.

- قروض وسلفيات بضمانات عالية مثل البضائع و الأوراق المالية و الودائع.

- قروض و سلفيات بضمانات شخصية أي بضمان شخص آخر غير المدين سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا فيضمن البنك التجاري للشركات المستوردة عملية الإستيراد و يقوم بتقديم القروض، نصائح و تحليل حول السوق بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتقديم خدمات أخرى مثل : خصم الأوراق التجارية، شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته.¹

3- البنوك المتخصصة

أ- مفهومها

هي التي تقوم بالعمليات البنكية التي تحدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها و التي لا تكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.

تختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية لأنها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل و خبرات خاصة و معرفة بطبيعة العمليات كالنشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري.

تعرف البنوك المتخصصة أيضا بالمؤسسات المالية غير النقدية ووصفت هذه المؤسسات بالغير النقدية و هذا لا يعني أنها لا تستعمل النقد و لكن طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية و لا يمكن من حيث المبدأ لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور هذه هو السبب لعدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع و عليه فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة و من الودائع الزمنية التي تقوم عليها معظم نشاطاتها التمويلية.²

و عليه يمكن تعريف البنوك المتخصصة بأنها البنوك التي تعتمد على مواردها في رؤوس أموالها الخاصة و ما تصدره من سندات و ما تعتمد من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي و البنوك التجارية فهي البنوك التي يغلب على نشاطها القيام بعمليات الوساطة المالية ذات طابع متوسط و طويل الأجل كما يغلب عليها أيضا طابع التخصص في نشاط بنكي معين كالتخصص في الإئتمان الصناعي، الزراعي ، و العقاري..... الخ.

¹- عبد الغفار حنيفي عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص 22 .

²- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص ص 12. 13

ب- خصائص البنوك المتخصصة

- منح قروض طويلة و متوسطة الأجل.
- عدم تلقي الودائع من الأفراد و إنما تعتمد على رؤوس أموالها و ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد مدة طويلة.
- المشاركة في مختلف المشاريع و المؤسسات بالحصول على أسهم و بالتالي فهي تقوم بالإستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة أو إستعمال رؤوس أموالها في المشاريع و تقديم الخبرات الفنية في مجال تخصص البنك.¹

ثانيا- البنوك الحديثة:

1- البنوك الشاملة

أ- مفهومها

للبنوك الشاملة كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادرها التمويلية و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة الخدمات المتنوعة و المحددة التي تستند إلى رصيد مصرفي بحيث تجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار و الأعمال.²

ب-مزايا البنوك الشاملة

تتمثل أهم المزايا فيما يلي:

- التقليل من مخاطر الإئتمان عن طريق التنويع القطاعي لمختلف قروض الإستثمارات و كذا التنويع الجغرافي.
- الإستفادة من ميزة التنويع ، إذ تقوم بتنمية الموارد من كافة القطاعات و تقدم القروض لكافة القطاعات.
- إمكانية تحقيق الإستقرار في حركة الودائع من جهة و تقليل مخاطر الإستثمار من جهة أخرى.
- توفير إمكانية دخول الأسواق المالية و التعامل بالأسهم و السندات بيعا و شراء.
- توفير إمكانية توظيف السيولة في مجالات التنمية في القطاعات المختلفة.³

¹ - محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 25. 26

² - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2007، ص 136

³ - عبد الله طاهر، النقود و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 211

2- البنوك الإلكترونية

أ- مفهومها:

تشير البنوك الإلكترونية إلى ذلك النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أي معلومات بريدية و الحصول على مختلف الخدمات و المنتجات المصرفية من خلال شبكات معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أي وسيلة أخرى.

فالبنوك الإلكترونية تستطيع القيام بكافة العمليات المصرفية التي يقوم بها أي بنك تقليدي و بالتالي فهي تساعد رجال الأعمال بالقيام بكافة أعماله التجارية الإلكترونية دون أن يعامل عن طرق عمل البنوك التقليدية.¹

ب- صور البنوك الإلكترونية

وفقا للدراسات العالمية و تحديدا لدراسات جهاز الإشراف و الرقابة الأمريكية و الأوروبية فإنه هناك ثلاثة صور أساسية هي :

- **الموقع المعلوماتي:** و هو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية و من خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برنامجه و منتجاته و خدماته المصرفية.

- **الموقع التفاعلي أو الإتصالي:** بحيث يسمح الموقع بتنوع ما بين التبادل الإتصالي بين البنوك و عملائه كالبريد الإلكتروني كتعبئة أو تعديل المعلومات و الحسابات.

- **الموقع التبادلي:** هو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته و أنشطته في البيئة الإلكترونية حيث تسمح هذه الصورة للزبون بالوصول إلى حساباته و إدارته و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير و إجراء كافة الخدمات الإستعلامية و إجراء التحويلات بين حساباته داخل البنوك مع جهات خارجية.²

3- البنوك الإسلامية

أ- مفهومها:

للبنوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف البنوك الإسلامية على أنها تلك البنوك التي ينص قانون أنشطتها و نظامها الأساسي على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية و على عدم التعامل بالفائدة كما يمكن القول أنه عبارة عن مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال

¹ - منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2007، ص7

² - بريش عبد القادر، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2008، ص147

و الخدمات المالية و البنكية و جلب الموارد النقدية و توظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها و تحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.¹

- البنك الإسلامي مؤسسة بنكية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطاتها الإستثمارية و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية وهي تهدف إلى المساهمة في غرس القيم و الأخلاق الإسلامية في جميع المعاملات و المساعدات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية من تشغيل الأموال بهدف تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية.²

- يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي بنوك لا ربوية أي لا تتعامل بالفائدة وهي مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة و ليس مجرد تجارة فهي تبحث عن المشروعات أكثر نفعاً و ليس مجرد ربح للمساهمة في بناء مجتمع كامل على أسس عقائدية و أخلاقية و إقتصادية.

ب- خصائص البنوك الإسلامية

هناك خصائص أساسية تميز البنك الإسلامي عن غيرها و من أهمها مايلي:

- **إستبعاد التعامل بالفائدة:** إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الأخرى إستبعاد كافة المعاملات الغير شرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية فهي المعلم الرئيسي لها، وتجعل وجود المصارف الإسلامية متسقاً مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي وتصيغ أنشطتها بدوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يشعرون دائماً أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فحسب، بل هو إضافة إلى ذلك هو أسلوب من أساليب الجهاد في حمل عبء الرسالة و إستفادة الأمة من مباشرة أعمال مجانية للأصول الشرعية.³

- **توجيه الجهد و الإستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية:** فالبنك الإسلامي يركز نشاطه على تمويل المشروعات على أساس نظام المشاركة التي تخضع لمعايير الحلال و الحرام كمصدر لتحقيق العائد و هو غير مؤكد و يختلف عن الطبيعة الإقراضية في البنوك الأخرى و كذلك يهتم البنك الإسلامي عند توجيهه لتمويل المشروعات الإقتصادية المختلفة بأن يخدم أهداف التنمية الاقتصادية و في الوقت ذاته يتعد عن التمويل للمشروعات التي لا تكون منسجمة مع دائرة الحلال أي تكون مشاريع متعارضة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الإجتماعية في المجتمع:** يركز البنك الإسلامي على النواحي الإجتماعية فنجده يقوم بجمع أموال الزكاة في صندوق خاص {صندوق الزكاة} يصرف منها على أوجه الزكاة، كما يقدم القروض الحسنة

¹ - محمود محمد الدجلوني، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 110

² - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 12

³ - غريب جمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشرق، جدة، بدون تاريخ، ص 47.

بدون عائد بهدف تمكين المستفيد من قضاء حاجاته، فهي بذلك تسعى إلى القيام بأنشطة إجتماعية من أجل زيادة التكافل الإجتماعي و إيجاد نسيج متماسك للمجتمعات الإسلامية.¹

المطلب الثالث: ماهية التمويل و ضماناته

حتى تقوم المؤسسات بوظائفها تحتاج إلى التمويل الذي لا يخلو من المخاطر، و التي بدورها يمكن أن تلحق أضرار سواء بالنسبة للمستثمر أو بالنسبة للبنك و من هذا المنطلق يتم إستخدام الضمانات للتقليل منها.

أولاً- تعريف التمويل:

التمويل لغة هو الإمداد بالمال.

التمويل إصطلاحاً هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي توفر وسائل الدفع.²

و يمكن تعريفه على أنه مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الإستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها المشروع.³

كما يقصد بالتمويل تشكيلة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة بهدف تمويل إستثماراتها، ومن ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة.⁴

و التمويل هو مجموعة من العمليات التي تصل خلالها المؤسسة إلى تلبية كل إحتياجاتها من رؤوس الأموال، سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهيكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة والخزينة العامة، أو الجماعات المحلية أو الخواص وغيرها.⁵

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن إستنتاج المفهوم الشامل للتمويل على أنه تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسب لتوفير الإحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح وإستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمدبرين.

¹ - أحمد سليمان خضاونة، الصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث الربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 62-63.

² - حجازي عبيد علي أحمد، حجازي عبيد علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 11.

³ - دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 99.

⁴ - الهندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 05.

⁵ - Charles Gardien, **financement, autofinancement et administration des grandes entreprises**, Dallas, Paris, 1941 ,P 02.

ثانيا: أهمية التمويل

يخصى التمويل بأهمية بالغة في تحديد سياسة البلاد التنموية، حيث يعتبر العامل المحرك لتنفيذ المشاريع الإستثمارية فتبرز أهمية التمويل في أنه يساعد على تطوير النشاط الإقتصادي من خلال خلق مشاريع جديدة حيث يترتب عليه توفير مناصب الشغل و بالتالي القضاء على البطالة مما يؤدي إلى تحسين الوضعية المعيشية و من ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع و بصفة عامة تكمن أهمية التمويل في أن أي مشروع من المشاريع الإستثمارية يحتاج إلى هذا الأخير طيلة فترة حياته، كما يؤمن التمويل و يسهل إنتقال الفوائض النقدية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي و هذا الأمر يعطي الحركة و الحيوية اللازمة لتحقيق وتيرة نمو إقتصادي مقبول و تنمية شاملة.

ويعتبر التمويل من أهم الوسائل المخولة للتنمية الإقتصادية لأي بلد وفي كل الأنشطة و هذا يتم عن طريق الإستثمار و الذي بدوره لا يتم إلا بوجود الأموال التي تشكل عائقا في وجه التنمية في معظم الدول النامية و التي تعتبر المحرك الرئيسي لها، فلا بد من توفيره سواء داخليا أو خارجيا لأنها أساس كل عملية إنتاجية أو تجارية أو إقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة.¹

ثالثا- أنواع التمويل:

1- التمويل حسب معيار المدة ينقسم إلى :²

- أ- تمويل قصير الأجل : يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة إستعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال و التي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.
- ب- تمويل متوسط الأجل : يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تحويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين و تكون مدتها بين السنة و خمس سنوات.
- ج- تمويل طويل الأجل : وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المر دورية على المدى الطويل و توجه أيضا المشاريع الإنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

¹ - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-

2012، صص 142-143

² - فلاح حسني الحسني، إدارة البنوك مدخل كفي و استراتيجي، الطبعة الأولى، 2000، صص 97

2- التمويل من حيث مصدر الحصول عليه

أ- تمويل ذاتي: يقصد به مجمع الوسائل التحويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الإستغلالي و التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة و لمدة طويلة.

ب- تمويل خارجي: و يتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة إلتزامات مالية (قرض ، سندات ، أسهم) لمواجهة إحتياجاته التمويلية و ذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي (أفراد أو مؤسسات و الذي يكون في شكل أسهم و سندات) و بين التمويل العام الذي يكون مصدر موارد الدولة و مؤسساتها (قروض بنكية و سندات خزينة)¹.

3- التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله

أ- تمويل الإستغلال: يقصد به تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها كنفقات شراء المواد الخاصة و دفع أجور العمال و ما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإنعاش العملية الإنتاجية و التي تشكل في مجموعها الإنفاق الجاري.

ب- تمويل الإستثمار: تتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي سيترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع بإقتناء الآلات أو التجهيزات و ما إليها من العمليات التي يترتب القيام بها زيادة التكوين في رأس مال المشروع و من هذا يتضح أن عائد الأموال المنفقة على الإستثمار لا يتحقق دفعة واحدة و إنما يتوزع على فترات (دورات إنتاجية).

رابعا- مخاطر التمويل:

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سبب في تعطيلها أو سببا في زيادة التكاليف, التي تتبناها المؤسسة من قبل, و تنقسم هذه المخاطر عموما إلى:

1- مخاطر حسب الزمن

أ- مخاطر الصنع: وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطليية وقبل عملية التسليم ، فقد يحدث إنقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري وبالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعها من قبل المشتري.

ب- خطر إقتصادي: ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن إرتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة إرتفاعها.

¹ - فلاح حسن الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 98

2- مخاطر حسب طبيعة الخطر

أ- الأخطار السياسية: وهي احتمال حدوث أزمات بين البلدين المتعاملين أو التغيير في الحكومات ومنها الحروب والإنقلابات العسكرية، وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.

ب- المخاطر التجارية: وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة أو كذلك عدم إستقرار الحالة المالية، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضائع.....

ج- المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف):

يؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان إلى إنخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية و بالنسبة للواردات فإنه يؤثر من حيث الطلب عليها والعملات المتاحة لتمويلها.

ومن المعروف أن عملية التصدير و الإستيراد تستلزم أموالا طائلة فهي غالبا ما يكون البنك طرفا فيها، ومن المؤكد في حالة تلقي الصعوبات في إتمام هذه العمليات فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي وأبعد من ذلك على الإلتزامات المالية الأخرى إتجاه المتعاملين الآخرين الأمر الذي يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول وللمصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به، و بالتالي فإن البنك أيضا معرض لمخاطر التمويل، سواء الناتجة عن ظروف عملائه، أو من خلال البيئة المحيطة به و من أهمها:

1- خطر عدم التسديد

و يسمى كذلك بخطر الإعسار أو عدم الملاءة المالية، فالعجز عن السداد هو تفويت إلتزام بالدفع، و يتم الإعلان عنه عندما لا يتم سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاثة أشهر بعد حلول موعد السداد، و يعتبر هذا الخطر من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك عند قيامه بمنح القرض، فالعميل لا يملك القدرة على الوفاء بإلتزاماته و تسديد ديونه،¹ و هذه الحالة تترجم، الناتج عن المخاطر التالية:²

أ-الخطر البشري: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة و يتمتعون بالرشادة و السلوك الأخلاقي في إدارة موارد المؤسسة، فعدم الإستغلال الكفاء للأموال المقترضة، يجعل المؤسسة في وضعية حرجة غير قادرة بالوفاء بإلتزاماتها، و من هنا يركز البنك عادة على الإستفسار عن طالب القرض و تزويده بقائمة تشمل موظفيه الرئيسيين مع

¹ - طارق عبد العال، إدارة المخاطر - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، الدار الجامعية،

الاسكندرية، 2007، ص 224

² - الصم أحمد، إدارة القروض من خلال التحكم في خطر التسديد، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع ادارة الاعمال ك ع إ و ع ت، جامعة الجزائر، دفعة

2002، ص 73

نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منه و مما لا شك فيه أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقرضها إلى العملاء و هل هي في أيد آمنة و مؤهلة أم لا.

ب-الخطر التجاري: و هو مرتبط بنوعية المنتج أو الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة و التي لها علاقة بأسعار تنافسية في السوق، و مدى ملائمة طريقة التوزيع و الأساليب المستخدمة في الدعاية الإشهارية.

ج-الخطر التقني: هذا الخطر مرتبط بالإنتاج، و بالأخص الوسائل الداخلة في العملية الإنتاجية، و الذي يظهر في الوسائل المستعملة في بداية الإنتاج، و مدى مواكبتها لتطورات السوق.

2- خطر التجميد

يقصد به عدم تسديد العميل للقرض التي مجوزته في الوقت المحدد، أي عدم التوافق بين تواريخ الإستحقاق والتسديد، و ينعكس هذا مباشرة على البنك فهو يشتغل بودائع عملائه، الذين قد يتقدمون للسحب من حساباتهم في أي وقت، فهنا يواجه البنك الخطر المتمثل في كون القروض التي تمنحها لم تسدد في ميعاد إستحقاقها فهي أموال مجمدة كما يمكن للبنك أن يفتح اعتماد لأحد متعامليه و الذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، و في هذه الحالة يقع أيضا في وضعية التجميد لأمواله، فضلا عن تحمله نفقات تلك الأموال، و اعتماد على خزينته من أجل مواجهة إحتياجاته المالية.

3- خطر السيولة

و هو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك، بحيث يمكن أن يقع هذا الأخير في أزمة سيولة، و يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة، و كل ذلك بسبب إتباعه لسياسة إئتمانية غير رشيدة أو لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، و يحدث عدم توافق زمني بين آجال الإستحقاق للقروض الممنوحة و آجال إستحقاق الودائع لدى البنك، أو بشكل عام يقوم بتوظيف أمواله في أصول تطلب فترة زمنية قد تطول حتى يمكنه تحويلها بسرعة و سهولة إلى سيولة مطلقة.¹

يعتبر هذا الأخير من أكبر المخاطر التي يواجهها البنك، فعند التعرض له يلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي أو السوق النقدية مقابل سعر فائدة جد مرتفع، فهذه العملية لا تساعد البنك على تحسين مردود يته و تطويره، لكن يجد نفسه داخل دائرة الخسارة.

¹- أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 49

4- خطر التضخم (وضعية المستوى العام للأسعار)

يتعرض الإقتصاد لمواجهة التضخم بعد الموافقة على تقديم القروض، و هذا يترتب عنه إنخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض و الفوائد، و من ثم فإن عدم استقرار معدلات التضخم تمثل خطرا بالنسبة للبنك، و قد تؤدي إلى خسائر فادحة إذا ارتفعت معدلات التضخم بنسبة تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

5- خطر سعر الفائدة

يتضح هذا الخطر عندما يكون عدم التوافق بين مردودية استخدامات البنك و تكاليف مواردها، و يظهر هذا الخطر جليا بالنسبة للقروض طويلة الأجل، و يقصد به احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، و هنا ندرسها من ناحيتين ناحية إرتفاعها و ناحية إنخفاضها، ففي حالة إرتفاعها يكون البنك قد أغرق أمواله في إستثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق، و في حالة إنخفاضها هذا يعني إعادة إستثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.¹

خامسا- الضمانات البنكية :

للحصول على تمويل من البنك لا بد من الضمانات البنكية فهي الوسيلة التي من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم و من الضمانات التي يطلبها البنك نجد:

1- الضمانات الشخصية: من خلال ضمانات تتعلق بالشخصية الطبيعية أو المعنوية.

و تستند على عنصر الثقة في شخص معين أي إلى عناصر معنوية لشخص معين مثل: السمعة، الملاءة وتأخذ هذه الضمانات شكل:

أ- الكفالة الشخصية : هذه الكفالة تكون على شكل عقد من خلالها يتعهد شخص يسمى الكفيل بتعهد قانوني للدائن بالدفع إذ تبين أن المدين عاجز عن الدفع في تاريخ الإستحقاق، كما أن عقد الكفالة يستطيع أن يصبح باطلا في حالة بطلان الإلتزام الرئيسي أما في حالة تسديد المدين لديونه في تاريخ الإستحقاق أو عن طريق تسديد الكفيل لديون المدين.²

¹ - منير ابراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات- الطبعة الثالثة المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص228

² - إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص101

ب-الضمان الإحتياطي : له نفس مفهوم الكفالة وهو يعتبر كضمان لتسديد دين انه متعلق لأجل لضمان تسديد الإلتزام في تاريخ الإستحقاق في حالة ما إذا لم ينفذ المدين الرئيسي إلتزامه أو كان عاجز عن الدفع.

2- الضمانات الحقيقية :

هي أصول يقدمها المقترض للبنك لضمان حالة عدم التسديد ديونه في الوقت المحدد مقابل القرض وتمثل في عقارات أو منقولات وعقد الضمانات يجب أن يجرر على ورقة رسمية يتبين فيها نوع الضمانات وقيمتها ونوع القرض الذي قدم مقابله وتمثل الضمانات الحقيقية في:

أ-الرهن الحيازي : في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري:

• الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:

يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

• الرهن الحيازي للمحل التجاري :

يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة في المادة 119 من القانون التجاري الجزائري ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري والإسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية* والأثاث التجاري والمعدات والآلات وبراءات الإختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ

ولكن إذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح أي العناصر التي تكون محلا للرهن فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا عنوان المحل والإسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية وتذهب المادة 177 من قانون النقد والقرض في نفس الإتجاه حيث تنص هذه المادة على أنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك والمؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية.

وعليه يثبت الرهن الحيازي للمحل التجاري أو المؤسسة التجارية بعقد يسجل في السجل العمومي بكتابة المحكمة التي يوجد المحل التجاري بدائرة إختصاصها, ويتم هذا التسجيل في الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي وإلا فإنه

* القانون التجاري الجزائري المادة 119

سوف يدخل تحت طائلة البطلان.¹

ب- الرهن العقاري :

الرهن العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه, ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان, متقدما في ذلك على الدائنين التالين له في المرتبة.

وفي الحقيقة, لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا.*

ولا يمكن في الواقع أن ينشأ إلا بثلاث طرق:

__ الرهن الناشئ بعقد رسمي أو الرهن الإتفاقي ويأتي تبعا لإرادة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة والحق في التصرف في هذه العقارات.

__ الرهن الناشئ بمقتضى القانون وهو ينشأ تبعا لأحكام قانونية موجودة.

__ الرهن الناشئ بحكم قضائي وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.²

2- ضمانات أخرى : و تتضمن الضمانات الأخرى مايلي:³

أ - ضمان الأوراق التجارية:

تقوم البنوك في بعض الأحيان بمنح تسهيلات مالية بضمان أوراق تجارية على شكل كمبيالة و يمكن القول أن الشيكات هي في حكم الأوراق التجارية و يجدر الإنتباه قبل الاعتماد على هذه الأوراق التجارية كضمانة للتسهيلات الممنوحة إلى عدة نقاط هامة مثل:

- أن تكون الأوراق المقدمة تأمينا للدين ناتجة عن معاملات تجارية حقيقية لا أن تكون معطاة على سبيل مبادلة الأوراق بين الدائن و المدين أي ورقة تجارية مقابل ورقة تجارية بحيث تصبح العلاقة التعاقدية بينهما بدون رصيد.
- أن تحمل هذه الأوراق توابع أشخاص معروفين بالملاءة المالية و السمعة الطيبة و القدرة على الدفع.
- يجدر بالبنك أن يمنح التسهيلات على أساس نسبة مئوية من قيمة الأوراق المودعة لديه تأمينا للتسهيلات و ذلك على سبيل الاحتياط في حال عدم دفع أي منها و يفضل أن تتجاوز النسبة 75% من قيمة الأوراق.

¹ - الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره, ص 171 172

* القانون المدني الجزائري المادة 886

² - نفس المرجع السابق, ص 171 172

³ - خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية الحديثة, دار وائل للنشر و التوزيع, عمان, الطبعة الأولى, 2004, ص 179-181

ب- ضمان الأوراق المالية :

يقصد بالأوراق المالية الأسهم و السندات و هي من أفضل أنواع الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية نظرا لسهولة بيعها بسبب وجود السوق المالي و يشترط قبل الموافقة على منح التسهيلات بضمن الأوراق المالية التأكد من ملكية هذه الأوراق ثم دراسة الشركة المصدرة لها من حيث مركزها المالي و التجاري في السوق.

ج- ضمان بحجز المستحقات لدى الجهة الرسمية:

تقوم البنوك بمنح تسهيلات مؤقتة و قروض لقاء قيام الجهة الرسمية بالإستعداد لتحويل قيمة مستحقات طالب القرض عن الأعمال المنجزة إلى البنك، حيث تقوم البنوك بتثبيت هذا الحجز لمستحقات المقاول عن الأعمال المنجزة لدى كاتب العدل الذي يقوم بدوره بتبليغ الجهة الرسمية بذلك، و يحصل ذلك بالأغلب مع قطاع المقاولات و التعهدات.

المبحث الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل بإقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، و هذا لتعدد حاجات الأفراد و تباين توزيع المواد و المنتجات بين الدول و لذلك أوجب قيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في معظم الدول إذ ساهم بدرجة كبيرة في التنمية الإقتصادية إضافة إلى كونها أساس لمعظم العلاقات الإنسانية في العالم ووسيلة للإكتشافات العلمية ونشر ثقافة البلد في البلدان التي تتم فيها التجارة، فمن خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى مفهوم التجارة الخارجية، أسباب قيامها، خصائصها وأهميتها.

أولا- مفهوم التجارة الخارجية:

- التجارة الخارجية فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الإقتصادية عبر الحدود الوطنية فهي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في الإقتصاد القومي لجميع بلدان العالم.¹

-التجارة ما هي إلا عملية تتم بين طرفين أو أكثر ويمكن تقسيم عملية التبادل إلى قسمين تبادل داخلي أو تجارة محلية وهي تتم داخل السوق المحلي، وتبادل خارجي أو تجارة خارجية إلا بعد إشباع الأسواق المحلية² فمن هذا المنطلق يظهر أن التجارة الخارجية تشمل عمليتين أساسيتين هما:

¹ - أمينة إيديري، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية

و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012، ص03

² - نداء محمد الصوص، لتجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربية للنشر و التوزيع 2008، ص9

- التصدير: هو خروج السلع والخدمات من بلد إلى بلد آخر مقابل مبلغ مالي ويمثل أيضا الطريقة المستعملة من أجل غزو الأسواق الخارجية حيث أن التصدير له دور هام في تنمية الإقتصاد الوطني.

- الإستيراد : هو دخول السلع والخدمات من بلد لآخر مقابل مبلغ مالي ونلاحظ نوعان من الإستيراد:
* الإستيراد لغرض تجاري.

* الإستيراد لغرض الإستثمار.¹

من خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث والمتمثلة في إنتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال.²

ثانيا- أسباب قيام التجارة الخارجية :

من الواضح أنه مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كان التفاوت الإقتصادي للدول فلا يمكن أن نعيش بمعزل من غيرها تجاريا وعليها أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوامل يمكن حصرها فيما يلي:
- عدم إستطاعة أي دولة الإعتماد على نفسها كليا في تحقيق الإكتفاء الذاتي لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

- التخصص الدولي حيث أن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية، في إنتاجها مما يزيد من حجم الإنتاج ووجود فائض لديها لهذه السلع وبالتالي عليها إستبدالها بسلع أخرى من إنتاج دول أخرى والتي تتميز في إنتاجها.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهة الإقتصادية.

- إختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة من دول أخرى.³

ثالثا- خصائص التجارة الخارجية:

تتميز التجارة الخارجية بما يلي :

1- إختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول

في التجارة الخارجية المبادلات تكون بين وحدات مختلفة وتابعة لقوانين وقواعد متعددة التعامل معها يتطلب ترتيبات قانونية، وتنظيمية وكذا معروفة الأعراف والقواعد السائدة في الدول المتعامل معها.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والنظير، دار المصرية، القاهرة، 1991، ص36

² - العصار رشاد، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص12

³ - نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-12

2- إختلاف طبيعة الأسواق

تؤثر طبيعة الأسواق على طبيعة التبادل الخارجي وتجعله مختلف على التبادل الداخلي وهذا الإختلاف في الأسواق يمكن له أن يأخذ أحد الأشكال الموالية :

- الإختلاف الطبيعي: يشمل الإختلاف في البلدان المختلفة على الأدوات، الميول و الطابع البيئي مما يؤدي إلى تباين في السلع والخدمات المفصلة.

- إنفصال الأسواق: هو مجموعة من الحواجز الطبيعية، الإقتصادية والإدارية.

- إختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التشغيل: تنتقل هذه العوامل بسهولة لتحقيق التوازن داخليا، أما في الخارج تواجهه مجموعة من العراقيل مما يؤدي إلى إختلاف الأسعار بين الدول.

3- إختلاف الوحدات النقدية والأنظمة الجمركية

- تنقسم عملية التبادل في التجارة إلى:

* المبادلات تتم بالنقود الأجنبية.

* مبادلة النقود الأجنبية بالنقود الوطنية.

* مبادلة النقود الوطنية بالسلع.

تكمن المشكلة في التبادل الخارجي في كل دولة من الدول إلى عملتها الخاصة، أسعار صرفها إضافة إلى أنظمتها المصرفية وعوامل أخرى منها المناخ.

رابعا- أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على تصدير مستويات الدخل فيها، وقدرة تلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري¹ ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

¹ - رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص13

- تحقيق إشباع ممكن في السلع والخدمات يصعب إنتاجها محليا.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ومصادر العمولات الأجنبية والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط العلاقات الاقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات لتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في إنتاج وتقسيم العمل الدولي.¹

المطلب الثاني: سياسيات التجارة الخارجية

نظرا لأهمية التي تكتسبها التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية يجتمع الإقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية وتشجيعها بإعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات ومن خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع سياسات ستطرق إليها فيما يلي:

أولا- سياسة حماية التجارة الخارجية:

1- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات وإتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.
- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.²

¹ - حسام علي داوود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص 18.17

² - بوكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص 41

2- الأدوات المستعملة لسياسة حماية التجارة الخارجية :

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية :

أ- الأدوات المستعملة في الأسعار :

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات أهمها:

• الرسوم الجمركية:

تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات¹ وتنقسم إلى:

- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (الوزن، الحجم،... الخ)

- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

- الرسوم المركبة : وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية

• التسهيلات لنظام الإعانات:

يعرف نظام الإعانات على أنه : كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي يعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

• نظام الإغراق : يتمثل نظام الإغراق في:

بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية ونميز له ثلاثة أنواع و هي:

- الإغراق العارض : يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- الإغراق قصير الأجل : يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

الإغراق الدائم : يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج بإحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على إمتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة إحتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على إستيراد نفس السلعة من الخارج.²

¹ - محمد دياب، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ص208

² - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الكتاب الأول، القاهرة، 2005، ص ص509-512

ب- الأدوات الكمية: ¹

تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الإستيراد و المنع أو الحظر

● **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمي) وقيمي (مبالغ)

● **الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي : هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج أي اعتمادها على سياسة الإكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

● **نظام تراخيص الإستيراد :**

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد الذي يتمثل في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية.²

ج- الأدوات التجارية³

● **المعاهدات الدولية التجارية:**

هي إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل المسائل التجارية والإقتصادية.

● **الإتفاقيات التجارية:**

هي إتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل.

● **اتفاقيات الدفع :**

تكون عادة ملحقة بالإتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والإلتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل.

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 243-259

² - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 262

³ - فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، ك ع إ و ع ت، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 79

ثانيا- سياسة حرية التجارة الخارجية

1- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.¹

2- الأدوات المستعملة لسياسة حرية التجارة الخارجية

إن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الإتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:²

أ-التكامل الإقتصادي : يأخذ التكامل الإقتصادي أشكالا عدة منها:

• منطقة التجارة الحرة:

هو إتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

• الاتحادات الجمركية:

يقصد بالإتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث :

- توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

-تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على تنسيق سياستها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والإتفاقيات التجارية.

• السوق المشتركة :

تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة مع وضع تعريفات موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج كالعمل، ورأس المال.

¹ - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 401

² - نفس المرجع السابق، ص 401

• الاتحادات الاقتصادية :

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الإقتصادية والمالية.

ب- نظام التخفيض للرسوم الجمركية :

الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

ج- تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي :

أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبية لمنع أي دولة من إحتكار التعامل في النقد الأجنبي.¹

المطلب الثالث : العوامل التي تؤثر على شكل ومضمون سياسات التجارة الخارجية :

لا شك أن وضع الإطار الذي تتحرك فيه الإدارة الإقتصادية بالشكل الذي يساعدها على تحقيق الأغراض التي تسعى إليها، إنما تؤثر فيه عوامل عدة تأثيرا بالغا ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا- مستوى التنمية الاقتصادية:

يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تحدد شكل ومضمون السياسة في التجارة الخارجية، إن بلوغ مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي ساعد على وضع سياسة أكثر مرونة وبالتالي تكون أكثر تقييد في تطبيقها حيث تكون الدولة قد وصلت في نموها إلى القاعدة الإقتصادية، بالشكل الذي يسمح لها بحرية التنافس في السوق العالمية أو على الأقل نقل فرص الدعم.

ثانيا- الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة:

تلعب الأوضاع الإقتصادية القائمة دور هام في تشكيل مضمون السياسات لأن الغرض الأساسي من وجود هذه السياسات هو تحقيق أوضاع وأهداف إقتصادية معينة لذا ينبغي دراسة الوضع القائم ومميزاته بالشكل الذي يسير معرفة هذه السياسات على قطاعات الإقتصاد المختلفة.

¹ - بوكونة نورة، مرجع سبق ذكره، ص 41-47

ثالثا- وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج:

وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج تلعب دورا هاما في رسم السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية وفرة عناصر الإنتاج سواء في مجال التصدير أو الإستيراد لا يشكل أي عيب في ميزانية النقد الأجنبي، على عكس ذلك فعدم توفر هذه العناصر تؤثر على إختيار الصناعات التصديرية أو الإستيرادية.

رابعا- حجم ونطاق السوق الداخلية:

السوق الداخلية لها دور مهم في تحديد و رسم هذه السياسات فالسعر والطلب سيعتبران محددان رئيسيان لحجم ونطاق السوق.¹

المطلب الرابع : القواعد التجارية المعتمدة في التجارة الدولية

تصدر عن غرفة التجارة الدولية نشرة تبين شروط تسليم البضاعة ومسؤولية كل من البائع والمشتري فيما يتعلق بشحن البضاعة والتأمين عليها وتجهيز المستندات ودفع أجور الشحن والتأمين والرسوم الجمركية ومكان التسليم، وفيما يلي شروط التسليم اليومية التي وردت في نشرة غرفة التجارة الدولية رقم (400) لعام 1990 مصنفة إلى أربع مجموعات كما يلي:²

أولا- المجموعة الأولى: (EXW) Ex Workers

هنا يعطي البائع أقل عيب ممكن حيث أن البائع يتحمل مسؤولية تجهيز البضاعة وتغليفها وتجهيزها للشحن وتنتهي مسؤولياته عند باب مصنعه أو مستودعه حيث يتحمل المشتري كافة النفقات من تحميل البضاعة ونقلها والتأمين عليها من باب مستودع أو مصنع البائع إلى مكان الوصول، كما يحمل المشتري كافة الوثائق مثل رخصة الإستيراد وشهادة المنشأ ورسوم التصديق ويجوز للبائع مساعدته في ذلك دون تحمل أي نفقات.

ثانيا- المجموعة الثانية

1- تسليم رصيف ميناء التصدير (FAS (Free Alongrid Ship

تنتهي مسؤولية البائع عند وضع البضاعة على الرصيف الذي سترسو عليه الباخرة حيث يضع البضاعة على الرصيف بجانب السفينة أو وضعها على العربة التي ستنقل البضاعة في عرض البحر ويتحمل المشتري كافة النفقات بعد ذلك بما فيها تجهيز المستندات.

¹- مصطفى محمد عزل العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص 28.27

² - chabani rabah , le vade mecun de l'importe – export , ENAG édition, Alger 1997, p16

2- تسليم ظهر السفينة (في ميناء التصدير) FOB(Free On Board)

تحمل البضاعة على متن الباخرة في ميناء الشحن على نفقة البائع وتبدأ مسؤولية المشتري عندما تعبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى السفينة حيث يتحمل المشتري مسؤولية أي عطب أو ضرر يلحق بالبضاعة بعد مستوى حافة السفينة كما أن إجراءات التصدير في بلد المصدر الرسمية يتحملها البائع .

3- التسليم في عهد الناقل عند نقطة معينة FCA(Free Carrier)

تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة إلى الناقل ويحدد ذلك في الإتفاقية بين البائع والمشتري, كما أن إنجاز مستلزمات التصدير مثل رخصة التصدير تقع على عاتق البائع.

ثالثا: المجموعة الثالثة

1- ثمن البضاعة وأجرة الشحن على البائع CFR(Cost An Freight)

يستعمل للعمليات التي تتم بتحمل البائع تكاليف نقل البضاعة من مستودعاته على ميناء الشحن ومن ميناء التحميل إلى ميناء الوصول، ويتحمل البائع مصاريف تجهيز المستندات الرسمية للتصدير أما المشتري فيتحمل مسؤولية أي ضرر أو ضياع قد يصيب البضاعة بعد تحميلها.¹

2- الثمن والتأمين وأجرة الشحن على البائع CIF(Cost Insurance and Freight)

الثمن والتأمين كما في CFR ما عدا أن البائع يدفع قسط التأمين على البضاعة و إذا طلب المشتري تغطيات إضافة فتكون على حسابه.

3- أجرة النقل مدفوعة CPT(Carriage Paid To)

يطلب في مختلف أنواع النقل بعض النظر عن وسيلة النقل، وتنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة في مستودعات الناقل ودفع أجورها إلى مكان الوصول النهائي ويتحمل البائع تجهيز مستلزمات التصدير وتبدأ مسؤولية المشتري من اللحظة التي تسلم فيها البضاعة إلى مستودعات الناقل .

4- أجرة النقل والتأمين مدفوعة CIP(Carriage Insurance Paid to)

يشبه الشرط السابق (CPT) ما عدا أن البائع يتحمل مسؤولية التأمين على البضاعة خلال عمليات نقلها إلى مكان الوصول المحدد.

¹ - chabani rabah ,op cit , p 16

رابعا-المجموعة الرابعة

1- التسليم عند الحدود (DAF (Delivered And Frontier)

تنتهي مسؤولية البائع بعد أن ينفذ عمليات التخليص على البضاعة للتصدير ويسلمها في نقطة محددة قبل جمارك الحدود المتفق عليها، أما مسؤولية المشتري فتبدأ عند إستلامه البضاعة في نقطة محددة من قبل الجمارك المحددة لبلده ويتحمل نفقات التخليص عليها في جمارك بلده ويتحمل مصاريف نقلها على أن تصل مستودعاته، والبائع يتحمل كافة المصارف داخل حدوده.

2- التسليم عن ظهر السفينة في ميناء الوصول (DES (Delivered Ex Ship)

يستعمل في العمليات البحرية وبشكل أساسي في عمليات الشحن للبضائع السابقة تنتهي مسؤولية البائع عند قيامه بتسليم البضاعة على متن السفينة في ميناء الوصول المحدد دون دفع رسوم التخليص للإستيراد والفرق بين هذه الشروط و CFR أنه في هذا الشرط يتحمل البائع مخاطر النقص أو الضياع الذي قد يحدث للبضاعة أثناء نقلها حتى ميناء الوصول .

3- التسليم عند رصيف ميناء الوصول (DEQ (Delivered Ex Ship Quay)

يستعمل في العمليات البحرية ومسؤولية البائع تنتهي عند وضع البضاعة تحت تصرف المشتري على رصيف ميناء الوصول ويتحمل البائع نفقات التخليص على البضاعة ودفع رسوم رخصة الاستيراد، وإذا تم الاتفاق أن يدفع المشتري الرسوم الجمركية تضاف عبارة duty paid أما إذا كان النص على أن يدفع المشتري الرسوم الجمركية ينص على ذلك بعبارة¹ duty inpaid

4- التسليم في ميناء الوصول و الرسوم مدفوعة (DDP (Delivered Duty Paid)

هذا الشرط يعطي المشتري أقل عبئ ممكن ويتحمل البائع كافة المصاريف والنفقات والرسوم من مصنعه ولغاية وضع البضاعة تحت تصرف المشتري في المكان المحدد للتسليم حيث يدفع البائع الرسوم الجمركية و نفقات التخليص على البضاعة.

5- التسليم في ميناء الوصول والرسوم غير مدفوعة (DDU (Delivered Duty Unpaid)

وهو نفس الشرط السابق ما عدا أن المشتري يتحمل الرسوم الجمركية والنفقات على البضاعة في المكان المحدد.

¹ - chabani rabah , op –cit p 17

المبحث الثالث : وسائل الدفع في التجارة الخارجية .

يتم في الإقتصاد يوميا إجراء الملايين من العمليات الخاصة بالصفقات والمعاملات والقرض ولا يمكن أن تتصور أن يتم ذلك في عالم إقتصاد اليوم المعقد في شكل تبادل عيني، لأن ذلك يتطلب أن تجري يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة كما يتطلب أن تكون السلع متجانسة، أو على الأقل نعرف طبيعة التجانس بينها ولحل مثل هذه المشكلات حصل إتفاق بين المجتمعات في أزمنة وأمكنة مختلفة على إتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام وله قيمة معروفة تسمح بحساب قيم السلع الأخرى وتبادلها ونطلق عموما إسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الدين إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.¹

المطلب الأول : طرق الدفع الكلاسيكية

عرفت وسائل الدفع الكلاسيكية في التجارة الخارجية إستعمالا كبيرا بين أطراف المتعاملين الدوليين لما توفره من تبسيط و تسهيل للمعاملات التجارية و منح نوع من الثقة بين المصدرين و المستوردين في التعامل و هذه التقنية تتمثل في:

أولا- الدفع نقدا:

وهي أسهل وسائل الدفع وأكثرها ضمانا لحضور كل من البائع والمشتري عند التسوية وهذا ما يجعل هذه التقنية قليلة الإستعمال ويستعمل هذا النوع في العمليات الصغيرة ولكن هناك عدة وجوه للدفع النقدي تتمثل فيما يلي:²

- يمكن أن يكون الدفع عند طلب البضائع وفي هذه الحالة يتم الدفع أولا ثم يتم تقديم البضاعة ثانيا.
- يمكن أن يتم الدفع فورا ويعني ذلك أن الثمن يدفع بمجرد إتمام الصفقة أو خلال مهلة من تاريخ إستلام البضائع على أن لا يتجاوز هذه المهلة عشرة أيام.
- الدفع عند الإستلام تتم هذه العملية عندما يكون الطرفان حديثي العهد بالتعامل إذا أن المشتري لا يستطيع تسليم البضائع من ناقلها إلا أن دفع له قيمة البضائع والمصارف.

ثانيا- الشيك:

1- تعريفه

وهو من بين وسائل الدفع الأكثر إنتشارا إلى جانب النقود الورقية وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا إسمه في الشيك وقد يكون غير معروف إذا كان

¹- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ص 31

²- فاطمة مروة يونس، الفنون التجارية، العمليات المصرفية والتجارية دار النهضة العربية، بيروت 1994 ص 19

الشيك المخرر لحامله ولهذا فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل وهو يشبه الكمبيالة بإعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص : الساحب أو صاحب الحساب والمسحوب عليه الذي يكون بنكا والمستفيد.¹

2- أنواع الشيكات

أ- الشيك المؤشر : (cheque vise) وهو شيك مؤشر من طرف البنك المسحوب عليه حيث يفيد هذا التأشير إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .

ب- الشيك المسطر : (cheque barré) يقصد بتسطير الشيك وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك من الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد الإطلاع عليه والهدف من التسطير هو وجوب عدم صرف الشيك إلا البنك أو مكتب من مكاتب الصكوك البريدية.²

ج- الشيك المؤكد : (cheque certifie) هذا النوع من الشيك يعطي أمانا أكبر لحامله أو بالأحرى يمثل ضمانا أكبر لرصيد العميل، ولكي يتم تأكيد الشيك، الساحب يتقدم إلى بنكه وهذا الأخير يضع عليه خاتم يبين بأن الرصيد الموجود يكون مجمدا خلال فترة معينة من الزمن.³

ثالثا- التحويل البنكي الدولي:

هي العملية التي بموجبها يقوم البنك بأمر من المستورد يجعل حسابه مدينا وحساب المصدر دائما وهذه الوسيلة لا تحتوي على أي ضمان فيما يخص تسليم البضاعة لهذا المستورد كون هذه الوسيلة تستعمل في حالة وجود ثقة بين أطراف العلاقات .

1- أنواع التحويل البنكي الدولي

- أ- التحويل عن طريق البريد: يتعلق الأمر بالتحويل عبر البريد وتكون مهلات التسديد نوعا ما طويلة بحسب التباعد الجغرافي والتنظيم البريدي للبلد المعني وهو قليل الإستعمال للأسباب التالية:
- طويلة الفترة (مدة التحصيل) وإمكانية الضياع.
 - المستورد لا يستفيد من مهلة التسديد والمصدر ينتظر أسابيع للحصول على المبلغ.
- ب- التحويل عن طريق التللكس : وهو أسرع من التحويل عن طريق البريد وفي هذه الحالة يكون الدفع بطلب من المصدر وهو يعتبر مكلفا نسبيا ولكنه أكثر ضمانا من التحويل عن طريق البريد.

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ص 36.37

² - أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2000، ص 24

³ - نفس المرجع السابق، ص 25

ج- التحويل عن طريق نظام سوفيت (Swift) :

هي شبكة خاصة تأسست في 03 ماي 1973 مقرها الرئيسي بروكسل وتعمل هذه الشبكة على تبادل المراسلات عن بعد وأوامر التحويل للزبائن التي كانت البنوك معتادة على إرسالها عن طريق التلكس أو الفاكس أو البريد وكان الهدف من إنشاء هذا النظام هو تحسين طريقة الدفع الدولية بإدخال مقياس موحد في العلاقات المصرفية وإدخال التكنولوجيا ومعالجة العمليات بواسطة أجهزة الحاسوب وهو يضم أربعة عقول إلكترونية " واحدة في بروكسل وأخر في الو.م.أ و إثنان في هولندا "

تعمل على الإعلام الآلي ووسائل الإتصال الأخرى مثل الأقمار الصناعية, و توسعت لتشمل 300 دولة من بينها الجزائر التي إنضمت إلى الشبكة عام 02 فيفري 1991 ، هدفها الرئيسي تسهيل تطوير الدفع الدولي للعلاقات البنكية وتجسد تقنية الإتصال الحديثة عن طريق الإعلام بإعتبارها الوسيلة الأكثر تنظيماً أما من حيث الأمن يحتوي نظام سوفيت على مفتاح يجعل الدخول فيه صعب للغاية وتشغيل هذه الشبكة يضمن سير هذه العملية على النحو التالي. يطلب المشتري من بنكه الأمر بالتحويل.

يقوم بنك المشتري بعملية التحويل إلى بنك البائع عن نظام سوفيت.

عندما تصل القيمة عند البنك البائع يقوم هذا الأخير بإبلاغ البائع و إشعار بوصول التحويل "تكون سرعة التحويل 20 دقيقة في الحالة العادية، 5 دقائق في الحالة المستعجلة".¹ ولنظام سوفيت مميزات وسلبيات:²

● مميزات نظام سوفيت:

- الضمان: وسيلة سوفيت مجهزة ببرنامج متطور يتمكن من تصحيح الأخطاء كما أن الشبكة محمية ضد القرصنة piratage و المفاتيح تسمح لمراجعة شخصية و عن مصدر الرسالة.
 - السرعة: أسرع من وسائل الإتصال الكلاسيكية خاصة الحالات الطارئة والمبالغ الهامة.
 - الفعالية: حققت سوفيت معدل من الخدمات %99.5 كون الشبكة تعمل 24-24 سا
 - التكلفة: رسائل سوفيت أقل تكلفة بالنسبة للمراسلين المرتبطين بالشبكة.
- * سلبيات نظام سوفيت:
- خطر التزوير وعدم الفهم الجيد للوسائل وهذا يؤدي إلى العرقلة في السرعة.

¹ - رمضان زياد، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصنعا للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 156

² - خالد امين، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225

-خطر عدم التحويل.

المطلب الثاني : طرق الدفع بالأوراق التجارية

تتمثل وسائل الدفع بالأوراق التجارية في:

أولاً- الكمبيالة :

1- تعريف الكمبيالة

و هي أمر مكتوب موجه من شخص يدعى الساحب إلى شخص آخر يدعى المسحوب عليه يدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو لدى الإطلاع لأمره أو لأمر شخص ثالث و هو المستفيد.¹
فالكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف أو أشخاص هم:

- الساحب: و هو الذي يصدر الأمر بالدفع و هو في الأصل دائن للمسحوب عليه.
- المسحوب عليه: و هو الذي يتلقى الأمر بالدفع و عليه إلتزام الدفع و يكون مدينا للسحاب.
- المستفيد: و هو الذي يصدر أمر الدفع لصالحه و يكون دائن للساحب.

2- البيانات الإلزامية الواجب توفرها في الكمبيالة: حيث:²

- يجب ذكر عبارة سند السحب في السند و إلا يعتبر السند باطلا.
- يجب أن يتضمن توكيلا صريحا من قبل الساحب للمسحوب عليه بدفع مبلغ محدد من المال.
- يجب ذكر إسم المستفيد (الساحب نفسه أو لأمر شخص معين).
- يجب ذكر إسم المسحوب عليه و صفته و عنوانه.
- تحقق الساحب من تاريخ الإستحقاق.
- ذكر في السند مكان الإيفاء في حالة عدم ذكره يكون الإيفاد في محل إقامة المسحوب عليه.
- يجب توقيع السند من قبل الساحب.

3- تظهير الكمبيالة

التظهير هو إنتقال سند السحب من شخص يسمى المظهر l'endosseur إلى شخص آخر يسمى مظهر إليه endossataire و ذلك بعد توقيع المظهر على السند³ و لدينا ثلاثة أنواع للتظهير:⁴

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 92

² - عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص 93

³ - فاطمة مروة يونس، مرجع سبق ذكره، ص 81

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 81

- التظهير الناقل للكمبيالة.
- التظهير على سبيل الوكالة.
- التظهير على سبيل الرهن أو التظهير التأمين.

ثانيا : سند لأمر

- 1- تعريف سند لأمر** هو وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الإستحقاق و على هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن سند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك إنتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الإستحقاق الذي يتحقق بشأنه.¹
- 2- طريقة الإستعمال** نجد طريقتين لإستعمال هذا السند:

- حامل هذا السند يمكن أن يتنازل عليه قبل تاريخ الإستحقاق في أي بنك يقبله مقابل حصوله على السيولة، ولكن في هذه الحالة سيخسر جزء من قيمة السند و هو مبلغ الخصم.
- يستطيع حامل السند إجراء معاملة أخرى من شخص آخر من أجل تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض وذلك بإستعمال طريقة التظهير.

3- البيانات الواجب توفرها في سند لأمر: حيث:²

- يجب ذكر عبارة سند لأمر وصيغة التعهد بالدفع. مثلا: أتعهد بأن أدفع بموجب هذا السند ...
- كتابة المبلغ بالأحرف و الأرقام.
- إسم المتعهد بالدفع أي الساحب و توقيعه.
- إسم المستفيد و يجوز أن يكون السند لحامله.
- مكان و تاريخ تحرير السند.
- مكان الإيفاء و عند عدم ذكره يدفع السند في مكان إنشاء أو في محل إقامة الساحب.
- موجب الإستحقاق قد يكون الإستحقاق لدى الطلب أو بعد مرور مدة معينة من تاريخ التعهد أو قد يكون في تاريخ محدد و معين.
- و يختم بتوقيع المتعهد ويلصق عليه الطوابع المفروضة قانونيا و أحيانا يذكر الكفالة في حالة وجودها.

¹- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص32

²- فاطمة مروة يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 95. 96

المطلب الثالث: وسائل الدفع المستندية

هنا نخص بالذكر التحصيل المستندي دون ذكر أو التطرق إلى الاعتماد المستندي لكوننا سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

أولاً-التحصيل المستندي أو التسليم المستندي:

1- تعريف التحصيل المستندي

هو عملية يقدم فيها المصدر لبنكه المستندات المتفق عليها مع المستورد مصحوبة أو لا بكميالة، موجهة للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكميالة، بهذا التحصيل المستندي يضمن المصدر بأن المستورد لن يحصل على المستندات التي يحتاجها لإستلام السلعة إلا إذا دفع أو قبل الكميالة.¹

فالتحصيل المستندي أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات الشحن الخاصة بالبضاعة المباعة إليه: و يتم السداد إما نقداً أو مقابل توقيع المشتري على الكميالة.² ومن هذا التعريف نستنتج أن عملية التحصيل المستندي تتم بطريقتين:

- **المستندات مقابل الدفع** أي يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات مقابل أن يقوم بتسديد مبلغ البضاعة نقداً.
- **المستندات مقابل القبول** أي المستورد يمكنه إستلام المستندات و ذلك مقابل قبوله الكميالة المسحوبة عليه.

إضافة إلى الطريقتين السابقتين هناك طريقة ثالثة و هي:

- **قبول الدفع مع تسليم المستندات مقابل الدفع في الإستحقاق** حيث البنك المكلف بالتحصيل يقدم للمستورد ورقة تجارية من اجل القبول و يقوم في الوقت نفسه بالاحتفاظ بها مع المستندات إلى غاية الاستحقاق.

2-الأطراف المكونة لعملية التحصيل المستندي:

تتمثل هذه الأطراف في كل من:³

أ- **البائع**: وهو الذي يقوم بإعداد مستندات للتحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.

¹- Yves Simon, **Techniques Financières Internationales**, 5^{ème} Edition, 1993, P 502

²- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص30

³- نفس المرجع السابق، ص31

ب- بنك البائع: وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.

ج- المشتري: تقدم له المستندات من اجل الدفع أو الكمبيالة لتوقيعها.

د- البنك المكلف بالتحصيل: وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من بنك البائع.

3- إجراءات التحصيل المستندي¹:

تتم الإجراءات كما يلي:

أ- إرسال البضاعة: البائع يقوم بإرسال البضائع وفق الشروط المتفق عليها في العقد و بذلك يعمل على المستندات الموافقة ليسلمها إلى بنكه

ب- الأمر بالتحصيل: يسلم البائع المستندات إلى بنكه مرفقة بأمر التحصيل.

ج- إرسال المستندات: يقوم البنك المصدر بإرسال المستندات إلى البنك المكلف بالتحصيل مرفقة بأمر التحصيل إلى المستورد .

د- تقديم المستندات: يعمل البنك المكلف بالتحصيل بعرض المستندات على المستورد مع تقديم الشروط على أساسها يتم سحب المستندات.

هـ- الدفع أو القبول: إذا استقبل المستورد السندات مقابل الدفع , فيقوم البنك المكلف بعملية التحصيل بتحويل المبلغ إلى البنك المصدر و إذا استقبل المستورد المسندات مقابل القبول يقوم البنك المكلف بالتحصيل بإرسال الكمبيالة إلى بنك المصدر أو يحتفظ بها كضمان إلى غاية استحقاق هذه الورقة , فيقوم البنك المكلف بالتحصيل بتحويله لصالح المصدر.

رابعا: أهمية التحصيل المستندي

تكمن أهمية التحصيل فيما يلي:

1- بالنسبة للمستورد

- تجنب تجميد رأس المال .

- كسب الوقت لسهولة فتح التحصيل المستندي .

¹ - philippe guarrault stephane priani les opération bancaires à l'international banque-éditeur paris 1999 p 108

- وجود ثقة عالية بين المستورد و المصدر .

- إمكانية حصول المستورد على البضائع قبل أن يقوم بدفع الثمن , وهذا ما يسمح له بمعاينتها و فحصها .

2- بالنسبة للمصدر:

- هذه التقنية تحقق درجة عالية من المرونة و السرعة و توفر الوقت و الجهد في تنفيذ العمليات التجارية الخارجية.

- هناك حالات من الصعب استخدام الاعتماد المستندي فيها كونها تتطلب وقتا طويلا هنا يصبح استخدام التحصيل

المستندي أمرا ضروريا كونه يتميز بالسرعة في التنفيذ

- سهولة إعداد مستندات الشحن.¹

المبحث الرابع: تسيير الضمانات البنكية الدولية

تلعب الضمانات البنكية الدولية دورا هاما في منح التسهيلات المصرفية الخارجية كونها اداة اثبات توفر الحماية و الامان

للمتعاملين الاقتصاديين، و تعمل على التقليل من مخاطر محتملة الوقوع جراء عملية الائتمان، لذا تلجأ البنوك لطلبها

تفاديا للمشاكل التي قد تنشأ بينه و بين اطراف العملية الممولة.

المطلب الأول: طريقة تسيير الضمانات البنكية الدولية

يكون من الضروري تدخل البنك الذي يلتزم في حالة حدوث مخاطر عدم دفع المشتري للبائع أو لعدم وفاء أحدهم

بالالتزامات التي عليه طبقا لشروط و الالتزامات التجارية و كذا طبقا للعقد من خلال اصداره للضمانات التي توفر السير

الحسن للمعاملات التجارية الخارجية.²

أولا: إنشاء الضمان

1- نص الضمان

عموما في الضمانات البنكية الدولية البنك المحلي لا يمكنه إصدار ضمان في صالح أي متعامل جزائري بالأخص إذ لم

يتلقى أي تعليمات ، هذه التعليمات تتلخص في طلب إصدار مفصل مرسل من طرف بنك أجنبي بالإشارة في ذلك إلى

كل النقاط التي تتعلق العقد و الأطراف المعنية بالإضافة إلى نوع الضمان الذي سيصدر . هذا الطلب يبعث سواء عن

طريق إمضاء الأهلية القانونية أو عن طريق توكس رقمي .

و في هذه الحالة البنك يقوم بالتحقيق من شرعية التوكس (رسالة الطلب) و يتأكد من أن الطلب موقع فعلا من طرف

البنك الأجنبي و تعود مسؤولية البنك المحلي في الضمان الغير المباشر , أما في الضمان المباشر فالبنك المحلي يقوم بإرسال

¹ - احمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 153.155

² - عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1990، ص 63

عقد الضمان للمستفيد و هذا بعد التحقيق من شرعية توقيع البنك الأجنبي و في هذه الحالة لا توجد مسؤولية اتجاه البنك المحلي بل يعود ذلك إلى المستفيد .

أما عن نص الضمان فيحتوي على الشروط الأساسية الآتية:¹

- تاريخ و مكان إصدار الالتزام.
- معلومات حول الضامن و الضامن المقابل.
- معلومات حول الصفقة.
- موضوع الصفقة قيمتها كتابيا، عدديا.
- شروط سريان مفعول الضمان.
- شروط التخفيضات (تخفيض قيمة الضمان).

2- المتدخلون في الضمان

في إطار إصدار الضمان البنكي الدولي يتدخل ثلاثة أو أربعة أطراف وهذا حسب الظروف حيث الأهداف تختلف أ- الأمر: هو المستورد أو طرف الحاصل على الصفقة بعد استدراج العروض، الأمر خاضع لجملة من الالتزامات التي يجب أن ينهيها إزاء المستفيد (المصدر) و هذا بدون خلل.

ب- المستفيد: يتمثل في المصدر أو هو الطرف الذي اصدر استدراج العروض، هذا الأخير يستفيد من تعويض من طرف المستورد في حالة إخلاله لالتزاماته.

ج- الضامن: هو البنك الذي اصدر الضمان حيث يضمن هذا الأخير للمستورد التعويض في حالة إخلال المصدر لالتزاماته التعاقدية و هذا دون التدخل في أية حال من الأحوال في الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف.

د- الضامن المقابل: هو بنك المصدر و الذي يلزم لصالح الضامن بالدفع عند أول طلب بهدف استعمال الضمان يجب الإشارة إلى انه لا توجد أية علاقة بين الأمر و الضامن أو بين المستفيد و الضامن المقابل، كذا لكل طرف مصالحها الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها.

ثالثا- حياة الضمان:

منذ إنشاء الضمان إلى غاية إلغائه أو انتهائه هناك عدة إجراءات يمكن أن تتدخل.

1- التخفيض: رفع اليد الجزئي تتم هذه العملية أثناء تنفيذ التزامات الأمر و تحت الطلب من المستفيد.

¹- فريد الصالح، المصرف و الأعمال المصرفية، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1989، ص86

2-رفع قيمة الالتزام: يتدخل هذا الإجراء في حالة رفع قيمة العقد و ذلك بموافقة المستفيد.

3- تمديد مدة سريان الضمان: لا يستطيع المستفيد القيام بهذه العملية إلا في حالة سريان مفهوم الضمان و اثر انتهاء المدة لا يحق للمستفيد القيام بهذا الإجراء إلا بموافقة الأمر.¹

4-رفع اليد: يتم تحت الظروف التالية:

-انتهاء الصفقة.

-رفع اليد قطعي يتم من طرف المستفيد.

-استعمال الضمان (الصفقة كاملة للضمان).

-انقضاء مدة سريان مفعول الضمان.

5- استعمال الضمان: يلتزم البنك الضامن و البنك المقابل بالدفع لأول طلب فيه ولو كان هناك احتجاج من طرف المصدر.

المطلب الثاني: أهمية الضمانات الدولية في التجارة الخارجية

لقد أصبحت الضمانات البنكية وسيلة معتمدة في الأسواق العالمية و التجارة الدولية نظرا ل:

- المزايا التي تقدمها هذه الضمانات للأطراف المتعاملة في التجارة الخارجية.

- تغطية المخاطر المختلفة التي قد تواجه المشاريع المقترحة في التجارة الخارجية ولهذا السبب كبر نطاق التعامل الدولي على

غرار التعامل المحلي, و كذا ارتباط هذه التعاملات بعدة ظروف و أسباب كالنواحي الثقافية, الاقتصادية و القانونية.

- حماية المستورد في حالة إمتناع الملتزم أو المختار في المناقصة عن الوفاء بالتزاماته, و كذا في حالة الإخلال بأحد شروط العقد.

- حاجة المصدر الضرورية للضمان و التأمين, و هذا لكونه في حاجة لمصادر تمويلية.

- تغطية مخاطر الائتمان و المخاطر التجارية و السياسية العامة و كذا عن مخاطر الصرف.

- حماية المصدر من مخاطر التسويق كعدم إلتزام المستورد بتسديده لقيمة البضاعة.

¹- فريد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 187

و من هذا المنطق، ولتوضيح أكثر لأهمية الضمانات البنكية الدولية سوف نعرض عنصرين هامين و أساسيين و هما:¹

أولاً-الضمان وسيلة للتمويل الدولي:

يعتبر الضمان وسيلة للحد من خطر محتمل سواء من طرف المصدر أو من طرف المستورد ، ومن هذا المنطلق فإن الضمانات الدولية أصبحت العنصر الرئيسي لتشجيع التمويل الدولي فهي تشجع المصدرين على عقد الصفقات مع المستوردين الأجانب ، و نظرا للعدد الهائل و الضخم للتعاملات التي تجري يوميا في العالم فإن إصدار الضمانات يعرف رقي كبيرا ، و من هنا أمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية بإنشاء علاقات أكثر عمقا و كذا موطدة بشكل منظم لذا نتج عن هذه الظاهرة تطور الصادرات و هذا ما يفسر تشدد المستوردين و التطور المتزايد في المنافسة القائمة بين البلدان المصدرة و يظهر في النقاط التالية:

أولاً-عدم طمأنينة المصدر على بضائعه التي قام بإرسالها إلى بلد أجنبي إلا بوجود ضمانات تدل على انه سيتم الدفع بمجرد إرساله للبضاعة ، و ذلك المستورد من جانبه لن يقوم بالدفع ما لم توجد ضمانات على انه سيستلم البضاعة خالية من أي عيب ، و في الأخير توفير كل من الشروط و المتطلبات لعقد أي صفقة دون أن يكون هناك أي مشكل .
ثانيا-تهدف خاصية التمويل الدولي لإكتساب الموارد الاقتصادية و الحصول عليها و تخصيصها و توزيعها بهدف تحقيق التوزيع الأمثل، فالشركة متعددة الجنسيات ترغب و تعمل على تحقيق مستوى من الموارد و العوائد المالية بالنسبة لكامل هيئاتها الدولية، و حسب إختلاف مواقع هذه الهيئات من الدول.

ثانيا- الضمان وسيلة للتأكد:

زيادة على إعتبار الضمان وسيلة للتمويل الخارجي، فهو يلعب كذلك دور وسيلة للتأكد فهي تساعد المصدر الأجنبي و المستورد على معرفة ما مدى الثقة المتبادلة بينهما، وهذا راجع لكون الصفقة التي يستعملونها تسير على نجاح دون أي مشكل و يمكن إثبات الضمان على أنه وسيلة للتأكد من خلال الوثائق المحررة ما بين المصدر و المستورد كما لا ننسى بأن الضمانات الدولية تعمل على إرساء الطمأنينة في نفوس المتعاملين التجاريين ، من خطر قد يواجههم إذ تم التعامل بينهم بالإضافة إلى كل هذه النقاط التي تظهر هذه الأهمية من خلال بنود العقد الذي يقوم عليه الضمان الدولي، من أجل تحقيق الأمان و السعي لإتمام الصفقة التجارية من دون مشاكل والتي بدورها تعمل على تبرير الرقي في مستوى تطور التجارة الخارجية.²

¹- فريد الصالح، نفس المرجع السابق، ص109

²- طارق عبد المالك، البنوك التجارية و التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص96

المطلب الثالث : إيجابيات و سلبيات الضمانات البنكية الدولية

للضمانات البنكية إيجابيات و سلبيات ليس فقط على المورد و المستورد و إنما على الرجل المصرفي كذلك

أولاً: ايجابيات الضمانات الدولية¹

1- بالنسبة للمصدر

- الضمانات البنكية الدولية أنشأت أساساً لتتوب عن استلام السندات و القيم المالية التي يفرضها المستوردين على المصدرين كضمان للسير الحسن للعملية التجارية و بمجيء الضمانات تخفف عبء الخزينة و أصبح المصدر يتعامل مع البنوك و يستفيد من سمعتها الجيدة.

- الضمانات البنكية الدولية أول طلب يشجع المصدر على التنفيذ الجيد و السريع للاعتماد.

2- بالنسبة إلى المستورد

- من شروط إنشاء الضمانات البنكية الدولية يتضح أمامنا أن المستورد يعد المستفيد الأول من الضمان، فالمصدر يعد مستفيداً في الاعتماد أو أمر لإنشاء الضمان بينما المستورد فهو المستفيد من الضمان أما لإنشاء الاعتماد المستندي.

- كما تقوم الضمانات بضمان المستورد و التعويض في حالة ما إذا أخل المصدر بأي التزام من التزاماته فالضمانات البنكية الدولية و حالة أول طلب تمكن المستورد من الاستفادة من التعويض عن طريق البنك الضامن دون النظر إلى شرعيته أي المستورد ليس مجبراً على تقديم وثائق ليبرهن على صحة طلبه.

3- بالنسبة للرجل المصرفي:

هناك ايجابيات اقتصادية و قانونية

القانونية حسب المادة 13 من القواعد الموحدة للغرفة التجارية الدولية ما يلي:

- كل الضامنين و الضامنين المقابلين لا يتحملون أية مسؤولية في أي ظرف من الظروف التي يمكن أن تعرقل نشاطها بسبب أي قوة قاهرة، مشادات... الخ، و أي سبب خارج نطاقها و مسؤوليتها.

- البنك لا يستدل في شرعية طلب المستورد أو المصدر في تنفيذ التزاماتهم فهنا البنك ليس مسؤولاً و هذا يسمح له بالحفاظ على سمعته الدولية، ففي الضمان الغير مباشر فالبنك الضامن المقابل يحتفظ بمصداقيته أمام الشركاء الخارجيين و كذا أمام البنوك المراسلة التي يمكنها أن تتخذ إجراءات انتقام في الحال.

- كما تعود بالعمولة التي تعتبر مكسباً بالنسبة للبنك مقارنة بالأخطار التي تعد ضعيفة نسبياً.

¹ - وثائق من وكالة البنك الخارجي الجزائري

ثانيا- سلبيات الضمانات البنكية الدولية:

1- بالنسبة للمصدر

أكد التطبيق و خاصة في الدول السائرة في طريق النمو كثيرا من المستوردين يقومون بطلب الضمان فقط لعدم إحساسهم بالثقة و الأمان اتجاه نوايا المصدرين أو نقص خبرتهم في الصفقات التجارية الدولية .

فالضمان البنكي الدولي يعد وسيلة للحصول على العملة الصعبة أو الحصول على تخفيضات أو حسم ففي التعسفي بعد من طرف المستورد الذي يأخذ عدة أشكال أهمها:

- يمكن أن يطلب المستورد تعويض ليس للصفقة التي تم إنشاء الضمان من اجلها، و إنما من اجل صفقة أخرى و هذا مع نفس المتعامل .

- يمكن للمستورد استعمال الجملة بطريقة محلية و يعني التمديد أو الدفع و هذا في الضمان التعهدي بهدف إبقاء عرض المصدر قائم إلى أن يتم عقد الصفقة في حين يقوم المصدر بدفع العمولات البنكية المرتفعة .

- يمكن للمستورد استعمال ضمان استرجاع التسبيق كوسيلة ضغط على المصدر .

- في حالة ضمان حسن التنفيذ يمكن للمستورد أن يطالب بحقه، في الضمان حتى و لو لم يجل الأمر بالتزاماته اتجاه المستفيد و نقول أن المصدر أمام جملة من المخاطر أهمها مجبرا على دفع عمولات بنكية و تكون مرتفعة و خاصة إذا استعملت جملة التمديد أو الدفع من طرف المستفيد .

2- بالنسبة للمستورد:

كما سبق أن رأينا يمكن للمستورد استلام التعويض لأول طلب، في الظروف الطارئة يمكن أن يواجه جملة من الصعوبات و في هذا الشأن و تكون قانونية أو دولية، فقد يتلقى المستورد الرفض بالدفع .

3- بالنسبة للرجل المصرفي: عموما فالبنك الضامن يجد نفسه أمام جملة من المخاطر أهمها عمد الطلب التعسفي .

و في حالة استعمال المستورد للضمان و في القواعد الدولية , الظروف الطارئة مثل الحصار أو الحرب و هنا الضامن (البنك) يجد الصعوبات في تنفيذ مهمته .

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن البنوك لها دورا هاما في التجارة الخارجية, و العلاقة بينهما تكمن في تمويل التجارة الخارجية بعدة طرق، حيث أدى زيادة المعاملات الدولية بين مختلف الدول و ظهور الشركات إلى زيادة الحاجة لتمويل التجارة الخارجية بحيث هذه المعاملات تمنح للبنوك دورا أساسيا و هاما و هذا لتسوية المالية الناشئة عن المعاملات الدولية بحيث تقوم بتقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد.

الفصل الثاني

الاعتماد المستندي كأداة

لتمويل التجارة الخارجية

تمهيد

من أجل تسهيل و توسيع التجارة الخارجية، و التخفيف من العراقيل التي تواجهها و المرتبطة خاصة بالجانب المالي، فإن النظام البنكي يسمح باللجوء إلى عدة تقنيات مختلفة لتمويلها، حيث يتيح للمؤسسة المصدرة والمستوردة على السواء إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل الممكنة في أقل وقت ممكن وبدون عراقيل و من بينها الاعتماد المستندي الذي نشأ تلبية لحاجيات التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الأولى ثم أخذ بالتطور مع قيام غرفة التجارة الدولية بوضع قواعد وأعراف دولية موحدة للاعتماد المستندي، للحد من المشاكل التي يثيرها إختلاف الأعراف و العادات بين الدول.

المبحث الأول: ماهية الاعتماد المستندي

تلعب الاعتمادات المستندية دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية فهي وسيلة دفع مضمونة في المعاملات التجارية و تسهل البنوك بواسطتها عملية الدفع بين البائعين و المشترين.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة الاعتماد المستندي

أولاً- مفهوم الاعتماد المستندي:

من الناحية اللغوية: إن كلمة الاعتماد هنا يقصد بها قرض، أما المستندي يقصد بها تلك المستندات و الوثائق المرتبطة بالعملة التجارية الممولة عن طريق هذا القرض.

من الناحية الاصطلاحية: يقصد بالاعتماد المستندي ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءً على طلب عميله أياً كانت طريقة التنفيذ، سواء كان بقبول كمبيالة أو بالوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد و هو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال.¹

من الناحية التقنية: فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات و هي الوسيلة الأكثر شيوعاً و استعمالاً في مجال التجارة الدولية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءً على طلب المستورد (مشتري البضاعة) الذي يطلب فتح الاعتماد من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله مع تحديد نوع الاعتماد الذي تم فتحه، و بموجب هذا الالتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد و التي ينبغي أن تكون مطابقة شكلاً و مضموناً للاتفاقية المنشأة للاعتماد ذاته، و كذلك للمواصفات المتفق عليها، على اعتبار أن من شروط التسديد للمستفيد المطابقة الكلية و الصارمة لكل الوثائق المتعلقة بالبضاعة موضوع الصفقة مع الشروط و المواصفات المذكورة في الاتفاق المبرم للقرض.

من الناحية الفقهية: هو تعهد مكتوب يصدر من مصرف يسمى مصرف المستورد و يسمى العميل الأمر، يتعهد فيه البنك بأن يدفع للمستفيد مبلغاً معيناً مقابل تقديم المستفيد للمستندات المشار إليها في الخطاب المرسل له

¹ - أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 86

و يسمى خطاب الاعتماد، و ذلك خلال المدة المحددة به و يعتبر عقد الاعتماد مستقلا عن عقد البيع الذي نشأ بمناسبةه و كذلك عن سائر العلاقات الناشئة عن عملية الاعتماد المستندي.¹

من ناحية الأعراف الدولية: من حيث التطبيق العملي في إطار لائحة الأصول و الأعراف الدولية و استنادا إلى اللائحة رقم 500 لسنة 1993 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية عرف الاعتماد المستندي بأنه: أي ترتيبات مهما كان شكلها أو نوعها يقوم بها البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب العميل (طالب فتح الاعتماد) وفقا لتعليمات يقوم ب:

- الدفع إلى شخص ثالث مستفيد أو يدفع قيمة السحوبات المسحوبة من المستفيد.
- أن يحمل بنكا آخر بالدفع أو بقبول السحوبات أو دفع قيمتها و ذلك مقابل مستندات معينة يشترط أن تكون مطابقة لشروط الاعتماد.²

ثانيا- نشأة الاعتماد المستندي:

نشأت الاعتمادات المصرفية و تطورت في البلدان الأنجلو ساكسونية ثم إنتشرت في أوروبا و بقية أنحاء العالم، و كان أول من استعمله الحكام المحليون للحصول على ملف لتأمين مرتبات خدمهم، و تعود أول صورة من صور الإعتمادات المصرفية إلى سنة 1201.

و قد نشأت الاعتمادات المستندية تلبية لحاجات التجار الذين يحتاجون لأموال ينفقونها خارج بلدهم في شراء ما يحتاجون إليه من بضائع دون أن يضطروا لنقل هذه الأموال في ترحالهم و تحمل مخاطر ذلك، و قد إزداد إستعمال هذه الإعتمادات على نطاق واسع منذ القرن الثامن عشر بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا خاصة في بريطانيا بغية تمويل التجارة الخارجية و بشكل خاص تجارة القطن، بحيث أصبح الاعتماد المستندي الوسيلة الأولى في تمويل التجارة الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى و إتساع نطاق التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول العالم القديم خاصة أوروبا على شكل مواد أولية أو مصنعة و بسبب تقدم المواصلات و إقبال بعض التجار الذين لا يركز لثقتهم التجارية على المبادلات الدولية على سبيل المغامرة و تقلب سعر الخصم الحاد بسبب الأزمات الاقتصادية التي عمت العالم كله.

¹ - سماح يوسف اسماعيل السعيد، العلاقات التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستندي، اطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2000، ص 16، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

(المطلع عليه في تاريخ 2013.12.05) www.kantakji.com/media/8516/n457pdf

² - جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2000، ص 17

و قد توقف نمو الاعتمادات المستندية بعض الشيء بعد الحرب العالمية الثانية بسبب صعوبات توفر النقد الأجنبي بالنسبة لبعض البلدان، و تبنت بعض الدول لنظرية الاكتفاء الذاتي، و بسبب العجز الذي عانت منه كثير من البلدان في ميزان مدفوعاتها الخارجية.¹

المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي

إن أهمية الاعتماد المستندي تكمن أساسا في الدور الحاسم الذي يلعبه هذا النوع من الاعتماد في تمويل التجارة الخارجية خاصة ما تعلق منها بالواردات فهو يلعب دورا هاما في تقريب وجوهات النظر بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي و كذا تسهيل و تسريع عمليات التبادل الدولي من حيث الحجم و النوع و ما لذلك من انعكاسات على النمو الاقتصادي للدول و على التطور بشكل عام. فإن أهمية الاعتماد المستندي ترتبط بالعناصر المتمحورة حوله.

أولا- بالنسبة للمستورد(طالب فتح الاعتماد):

يجعله هذا النوع من القرض مطمئنا على إبرام الصفقات و إتمامها حسب الشروط المتفق عليها مع عميله في الخارج، و أنه لا ينتقل لإتمام الصفقة بل يتم ذلك تلقائيا عن طريق الوساطة البنكية.²

- يمنح هذا النظام للمستورد التأكيد و الضمان بأن البنك لن يدفع للبائع أو أنه لن يكون مدينا لبنكه إلا بعد تأكد البنك من أن البائع قد نفذ كل الشروط و الالتزامات تنفيذا صحيحا كما تم الاتفاق عليه.

- لا يضطر لدفع قيمة الاعتماد سلفا فالمدة قد تصل إلى أربعة أو ستة أشهر ريثما تصل البضاعة.
- يكون واثقا من أن بضاعته قد تم شحنها و ستأتي مطابقة للشروط المتفق عليها و خاصة عندما يطلب شهادة معاينة تتعاطى أعمال الكشف و التأكد من المواصفات حسب الشروط المتفق عليها في الاعتماد.

ثانيا- بالنسبة للمصدر (المستفيد):

- يكون على ثقة من أن بضاعته التي يحضرها أو يضعها مباعا و لن تتكدس في المستودعات و يكون سعر بيعها معروفا غير معرض للخسارة في حال تدهور الأسعار.

¹- حسن دياب، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، لبنان، 1999، ص ص 7-8

²- أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 88

- يكون على ثقة بأنه سيحصل بشكل مؤكد على ثمن البضاعة التي يشحنها إلى المشتري .
- قد يدفع البنك قيمة الكمبيالة المستندية و ذلك عندما يخصم العميل هذه الكمبيالة لدى البنك قبل تاريخ استحقاقها لذا يعد هذا تمويلا دائما للبائع و ميزة إضافية، و لا يحجم البنك على خصم هذه الكمبيالة عادة نظرا للضمان الذي توفره له المستندات المرفقة و الاعتماد الذي تم إصداره لمصلحة البائع، فيحصل البائع بذلك على الفوائد التي سيحصل عليها فيما لو باع البضاعة نقدا، و قد أضافت هذه السهولة في الخصم على الكمبيالة المستندية صفقة جديدة كأداة هامة لتسوية دين الثمن.
- يمكن للبائع الحصول على التسهيلات المصرفية لتجهيز البضاعة مقابل الاعتماد.
- يتجنب مخاطرة بيع البضاعة في بلد أجنبي لا يعرف شيئا عن نظمه و قوانينه إذا أخل المشتري بالتزاماته بأداء الثمن، كما يجنبه إلى حد كبير مخاطر التقاضي و ما يصاحب ذلك من مصاعب و تأخر في تسليم الثمن.
- يجنبه من الصعوبات الناجمة عن نظم مراقبة النقد في بلد المشتري (المستورد) حيث يتكفل هذا الأخير بتخاذ جميع الإجراءات الضرورية قبل فتح الاعتماد بإعتبارها جزءا من التزاماته بأداء الثمن.
- يحول دون إلحاق الضرر بالبائع الذي يلتزم بشحن البضاعة و إرسال المستندات و ما يترتب على ذلك من نفقات لاستيفاء ثمنها.
- المستندات ستصل مطابقة للشروط، فتعفيه من دفع الغرامات المفروضة من قبل الدولة في حال وجود مخالفات مثل عدم تصديق الفواتير و شهادة المنشأ فيدفع تعويض.

ثالثا- بالنسبة للبنوك:

- يمثل الاعتماد المستندي بالنسبة للبنوك دخل من جراء العمولات التي يتقاضاها و التأمينات التي يأخذها فتشكل مصدرا تمويليا لا بأس به، كما أن البنك يوظف هذه التأمينات فيحصل على عوائد من جراء ذلك، بالإضافة إلى مساهمة هذه التأمينات في سيولة هذه البنوك.
- بالنسبة للبنك المحلي فإنه سيتقاضى عمولة معينة نتيجة خدماته التي يقدمها في هذا المجال بالإضافة إلى التأمينات التي يأخذها و التي تشكل مصدرا تمويليا له.
- أما بالنسبة للبنك المراسل فإنه يتقاضى عمولة تتفق و دوره في الاعتماد، فإن كان دوره كمبرغ للاعتماد فإن عمولته تختلف عما إذا كان دوره معززا للاعتماد.

يساعد الاعتماد المستندي البنك على توسيع عملياته و ترسيخ علاقاته مع الخارج مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كبنك مراسل للبنوك الأجنبية فيستفيد من العمولات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.¹

رابعا- بالنسبة للتجارة الدولية

يساعد الاعتماد المستندي على إنتشار و توسيع التجارة الخارجية خاصة و أنه يسهل النواحي المالية التي كانت كثيرا ما تقف حائلا أمام إنتشار هذه التجارة فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من البائع و المشتري، فتسهل عملية قبض ثمن البضاعة حال شحنها بينما لا يدفع المشتري الثمن إلا حال إستلامه للمستندات الخاصة بهذه البضاعة.

و من جهة أخرى فإن الغاية من إستعمال الاعتمادات المستندية من قبل الدول ذات الاقتصاد الموجه أو البلاد التي تضع قيودا على حرية التداول للنقود (رقابة على الصرف) أنه يحقق لها إشرافا و مراقبة كاملة على عمليات استيراد و تصدير البضائع.

المطلب الثالث: خصائص الاعتماد المستندي

تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم.

و الاعتماد المستندي هو طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم البنك بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها، وتنفذ الاعتمادات المستندية بالمصارف من خلال أسلوبين هما:

- **الأسلوب الأول:** وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل المتعامل و يقتصر دور المصرف على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المراسل و سداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.

- **الأسلوب الثاني:** وهو تنفيذ الاعتماد المستندي كإئتمان مصرفي حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد و يقوم المصرف باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية إئتمانية.

و بالتالي فإن للاعتماد المستندي مجموعة من الخصائص هي:

¹- ناجي جمال، محاسبة و العمليات المصرفية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، لبنان، 1999، ص 255

أولاً-خاصية الضمان:

يضمن الاعتماد المستندي بأن يستلم بذات الشروط التي تعاقدها مع البائع، و بالمقابل فإنه يضمن للبائع بأن يستوفي ثمن البضاعة و ذلك مقابل تقيده بالشروط الموضوعه في خطاب الاعتماد بإعتبار أن إلتزام المصرف إتجاهه نهائي و مباشر و مستقل عن عقد البيع الذي يرتكز إليه.

ثانياً-خاصية الائتمان:

إن الاعتماد المستندي يلعب دورا مهما من ناحية الائتمان سواء بالنسبة للمشتري أو البائع.

أ- بالنسبة للمشتري:

- تمكنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثلة بعدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من سلامة وصحة المستندات.
- تمكنه من بيع البضاعة حتى قبل إستلامها.

ب- بالنسبة للبائع:

- يستطيع الحصول على قيمة الاعتماد بمجرد تقديمه المستندات المطلوبة للمصرف و ابرازها سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة أي عندما تكون قد خرجت من حوزته و اصبحت في طريقها إلى المشتري
- يمكن خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل حلول موعد إستحقاقها.

ثالثاً-خاصية الوفاء :

يشكل الاعتماد المستندي وسيلة لوفاء كل من البائع و المشتري بإلتزاماته إتجاه الآخر، للاعتماد المستندي مزايا عديدة يوفرها سواء للعميل أو المستفيد.

أ- بالنسبة للمشتري:

- فإنه يتأكد من عدم دفعه للثمن إلا بعد أن تكون البضاعة قد خرجت من حيازة البائع و أصبحت في طريقها إليه استنادا إلى مطابقة المستندات لشروط خطاب الاعتماد، و أيضا مستفيد من خبرة المصارف في هذا المجال إضافة الى التوفير في الوقت.

ب- بالنسبة للبائع:

- فانه يطمئن من استيفاء ثمن البضاعة بمجرد تنفيذه لإلتزاماته بتسليم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد ذلك لأن إلتزام المصرف إتجاهه نهائي، مباشر و مستقل عن علاقة البيع مما يجنبه مخاطر عدم سداد الثمن

في حال إخلال المشتري بالتزاماته أضف إلى ذلك فإن قوة الضمان المعطى للبائع لا تحققه أي وسيلة أخرى، وأخيراً فيبقى مطمئناً أن المشتري سيبقى بعيداً عن منافسيه من التجار.¹

المبحث الثاني: أطراف و أنواع الاعتماد المستندي و آلية سيره

نقوم بإبراز الأطراف المتدخلة في عملية الاعتماد المستندي، أنواعه المختلفة و كيفية سير الاعتماد المستندي و ذلك عن طريق التعرف على الوثائق للقيام بالعملية التجارية و كذلك الاجراءات الواجب إتخاذها.

المطلب الأول: أطراف و أنواع الاعتماد المستندي

سنتناول في هذا المطلب أنواع الاعتمادات المستندية، لذلك لا بد لنا قبل الحديث عن هذه الأنواع أن نتعرف على الأطراف المتدخلة في هذه العملية.

أولاً- أطراف الاعتماد المستندي:

إن عملية الاعتماد المستندي تتم بين أربعة أطراف حيث أن كل طرف ملزم باحترام تعهداته و الوفاء بالتزاماته لتحقيق الغرض الذي أنشأ من أجله و تتمثل هذه الأطراف في:

1- طالب فتح الاعتماد (المشتري أو المستورد) LE DONNEUR D'ORDRE

و هو المتعامل أو المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي بالشروط و المتطلبات التي يراها مطابقة لإتفاقية البيع المعقودة بينه و بين المستفيد و يكون ملزماً بدفع قيمة المستندات أو قبول السحوبات المتداولة بموجب الاعتماد طالما هي مطابقة في ظاهرها لأحكام و شروط الاعتماد الموقع منه.

2- البنك فاتح الاعتماد LA BANQUE ÉMETTRICE

و هو بنك المتعامل المستورد الذي يفتح (يصدر) كتاب الاعتماد طبقاً للشروط الواردة في طلب فتح الاعتماد و هو البنك الوسيط الذي يلتزم و يتعهد نيابة عن عميله بقبول أو دفع قيمة المستندات المقدمة من المستفيد شريطة أن تكون مطابقة لأحكام و شروط الاعتماد.

3- المستفيد (المصدر أو البائع) LE BÉNÉFICIAIRE

و هو البائع أو المصدر الذي يتم فتح الاعتماد لصالحه و يعتبر هو المسؤول عن ترتيب شحن البضاعة حسب شروط عقد البيع الذي تم بينه و بين طالب فتح الاعتماد و تجهيز المستندات بصورة مطابقة لما هو وارد

¹ - مازن عبد العزيز فاعور، الاعتماد المستندي و التجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص 24-26

في متن الاعتماد، و تقديمها إلى البنك المبلغ أو المتداول للمستندات ضمن مدة صلاحية الاعتماد و قبض قيمتها حسب المتفق عليه في الاعتماد.¹

4- مبلغ الاعتماد LA BONQUE NOTIFICATRICE

و هو بنك المراسل الذي يطلب إليه البنك فاتح الاعتماد تبليغ الاعتماد إلى المستفيد، حيث يقوم المستفيد بتقديم المستندات لقبض قيمتها عن طريق هذا البنك.

ثانيا- أنواع الاعتماد المستندي:

هناك عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية و سوف نركز على أهم الأنواع و أكثرها شيوعا و إستعمالا في عالم الأعمال و التبادلات الدولية.

1- تصنيف الاعتمادات من حيث قوة تعهد البنك المصدر

أ- الاعتماد القابل للإلغاء: Cré Doc Revocable

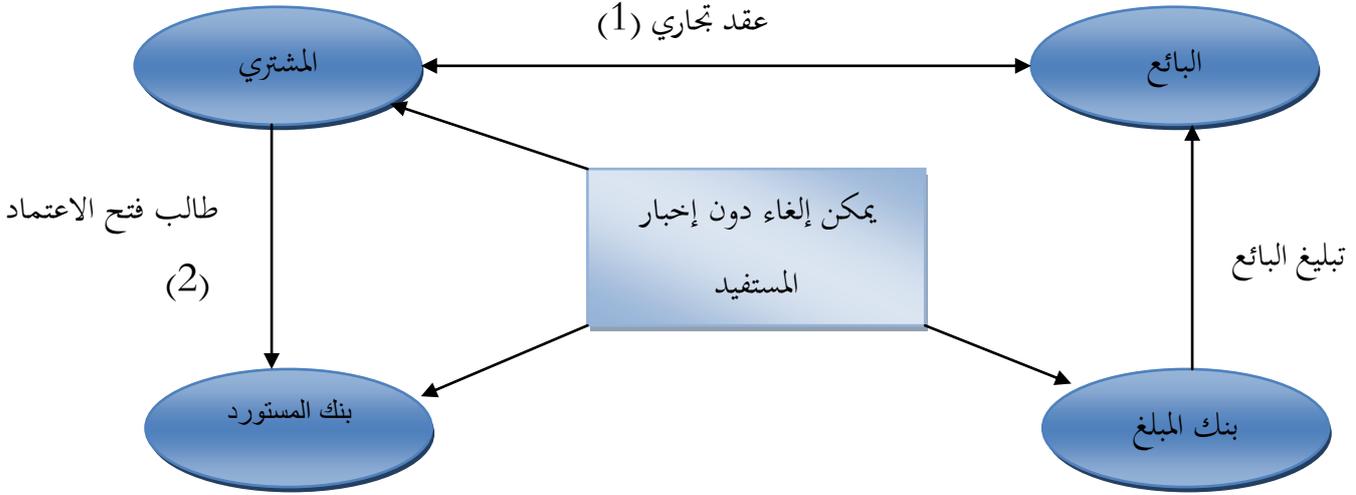
هو ذلك الاعتماد الذي يمكن فيه لجميع الأطراف (مستورد، مصدر، بنك أمر) تعديل أو إلغاء شروطه و هذا دون تحميل أي مسؤولية من قبل البنكين أو الطرف الآخر إلا في حالة قيام المصدر بتقديم الدليل القطعي على إرسال البضاعة (سند الشحن) للمستورد، و طالما أن البضاعة قد تم شحنها فإن الاعتماد ينفذ إلزاما، و توقف إجراءات الإلغاء إن تم مباشرتها، بحيث يصبح البنك الأمر ملزما بالتسديد في حالة التطابق مع الشروط و الوثائق المتعلقة بموضوع الصفقة مجال الاعتماد سواء تعلق الأمر بالتسديد العاجل أو الآجل، فالبنك لا يمكنه في هذه الحالة التراجع.²

و من أهم مميزات السرعة في التنفيذ (الدفع) و الإعتماد الكبير على الثقة بين المتعاملين و من سلبياته أنه لا يعطي أي ضمان للمتعاملين خاصة المصدر و أنه غير مريح بالنسبة للبنك.

¹- جمال يوسف عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-21

²-G.Le Grant-H.Maritini، Management Des Operations De Commerce International Paris، P335

الشكل رقم (01): سير الاعتماد القابل للإلغاء



BEA unité Alger, les crédits documentaires ,périphérie Hydra

المصدر:

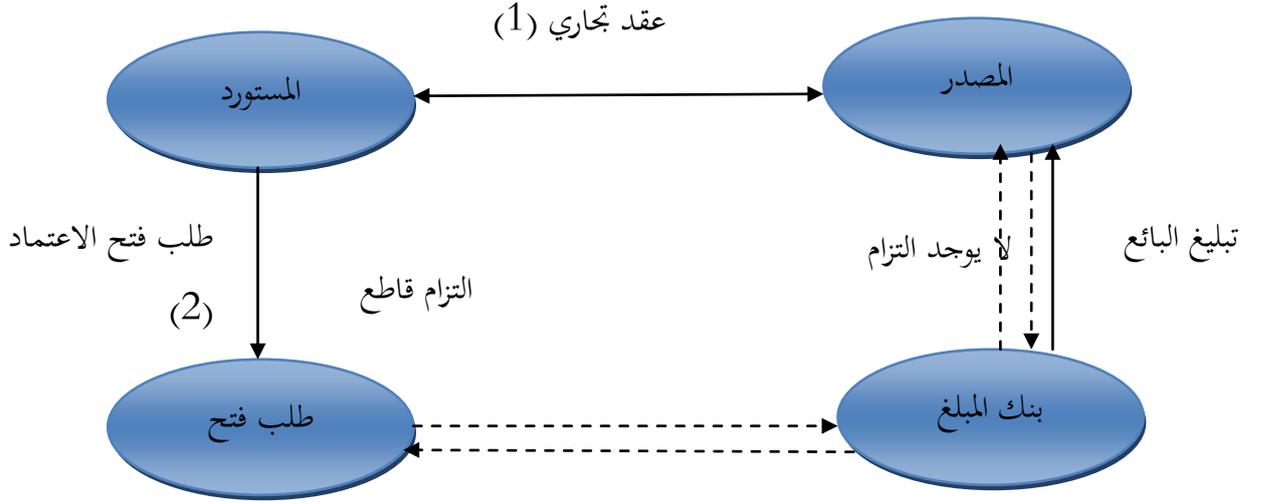
- 1- إبرام العقد التجاري بين المستورد و المصدر
 - 2- تقديم طلب فتح الاعتماد من طرف المستورد الى بنكه
 - 3- بنك المصدر يبلغ البائع بفتح الاعتماد لصالحه
- يمكن إلغاء الاعتماد من طرف كل من المستورد، بنك المستورد، بنك المبلغ دون إخبار البائع(المستفيد)

ب- الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء: Cré Doc Irrevocable

إن الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء، اعتماد قطعي و نهائي يترتب على البنك إلزاما أصليا و مستقلا لا رجعية فيه، و لا يجوز إلغاءه أو تعديله كونه منفصلا على عقد البيع المبرم بين الطرفين البائع و المشتري وأهم ما يميز هذا النوع من الاعتماد المستندي هو أن إمكانية التغير في شروط العقد أو إلغائها مرهونة باتفاق و تراضي أطراف العقد فضلا عن تحديد مدة صلاحيته بتاريخ أقصى متفق عليه.

أما عن مساوئه فهي تتعلق أساسا بالأضرار التي يمكن أن تلحق بالمستفيد خاصة فيما يتعلق بخاطر عدم الملاءة و خطر البلد ذاته، بحيث أن البنوك غير مسؤولة على هذه الأخطار، فضلا على عدم السرعة في التنفيذ و ذلك للإجراءات التي يتطلب إتخاذها وقتا قبل التنفيذ.¹

الشكل رقم (02): الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء



BEA unité Alger، les crédits documentaires op.cit

المصدر:

- 1- إبرام العقد التجاري بين المستورد و المصدر
- 2- تقديم طلب فتح الاعتماد المستورد من طرف المستورد لبنكه، و يكون إلتزامه قاطع.
- 3- إرسال طلب فتح الاعتماد من بنك المستورد إلى بنك المصدر.
- 4- إخبار بنك المبلغ المصدر بأن الاعتماد فتح لصالحه، و لا يوجد إلتزام بين بنك المبلغ و المصدر.

¹ - جمال يوسف عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 21

ثانيا- تصنيف الاعتمادات المستندية من حيث قوة تعهد البنك المراسل

1- الاعتماد المستندي غير معزز: Cré Doc Unconfirmed

بموجب الاعتماد المستندي غير معزز يقع الإلزام بالسداد للمصدر على عاتق البنك فاتح الاعتماد و يكون دون البنك المراسل في بلد المصدر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا إلتزام عليه إذا أحل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد.

2- الاعتماد القطعي المعزز: Cré Doc Confirme

البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف مادامت المستندات مطابقة للشروط و بالتالي يحظى هذا النوع من الاعتماد بوجود تعهدين من البنكين (البنك فاتح الاعتماد و البنك المراسل في البلد المصدر) فيتمتع المصدر بمزيد من الإطمئنان و بضمانات أو بإمكانية قبض قيمة المستندات وبطبيعة الحال لا يطلب البنك فاتح الاعتماد تعزيره في البنك المراسل (المعزز) إلا عندما يكون جزءا من شروط المصدر على المستورد، فقد توجد حاجة لذلك إذا كان البنك فاتح الاعتماد هو أحد البنوك العالمية المشهورة لعظم ثقة المتعاملين بها، كما أن البنوك المراسلة لا تقوم بتعزيز الاعتمادات إلا إذا توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الاعتماد، ويكون ذلك نظير عمولة متفق عليها.¹

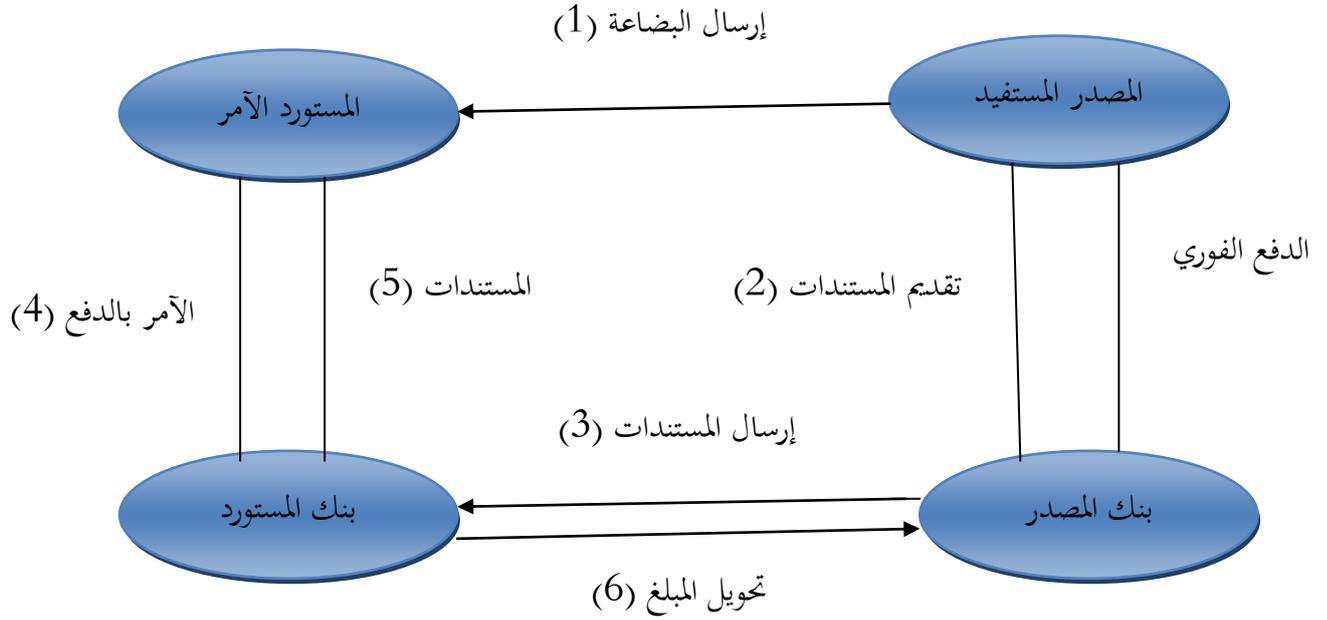
ثالثا- من حيث طريقة الدفع للبائع (المستفيد)

1- اعتماد الاطلاع: Cré Doc Avue

هو ذلك الاعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد القدوم إليه وإظهاره للوثائق وتحقق البنك من صحتها، بعد ذلك يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ فور إستلامه للمستندات والوثائق الواردة إليه أو للتحصل عليها من المستفيد(المصدر).

¹ - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص 27

الشكل رقم (03): الاعتماد المستندي بالإطلاع



BEA unité Alger, les crédits documentaires op.cit

المصدر:

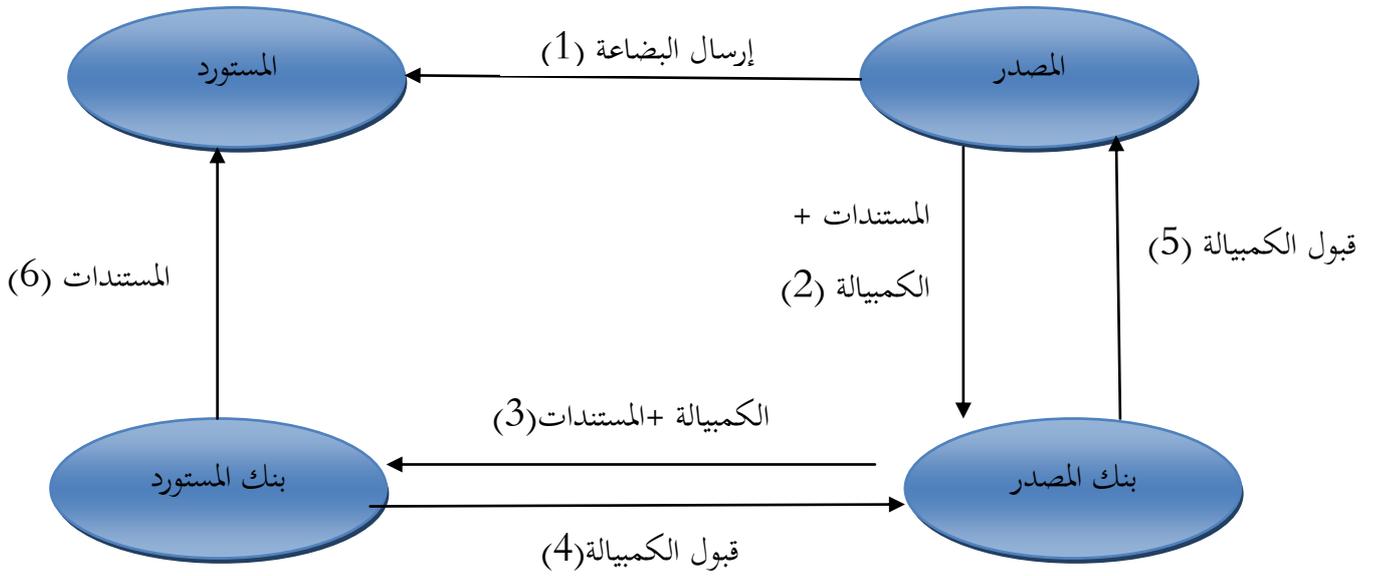
- 1- إرسال المصدر البضاعة للمستورد.
- 2- يقدم المصدر (المستفيد) مجمل المستندات. (فاتورة، سند الشحن أو الجوي، مستندات الملحقة....الخ). إلى بنكه مقابل الدفع بالإطلاع بشرط أن تكون هذه المستندات المقدمة مطابقة بعد التحقق.
- 3- بعد تحقق البنك المصدر (البنك المؤيد) من المستندات و مطابقتها يقوم بإرسالها إلى البنك المستورد (بنك الإصدار) للدفع.
- 4- حين وصول المستندات يشرع البنك المستورد (بنك الإصدار) في الفحص و يتأكد من مطابقتها و هذا يستدعي المستورد (الأمر) قصد الدفع.
- 5- حين يدفع المستورد قيمة المستندات يقوم بنكه بتسليمه المستندات من أجل سحب البضاعة.
- 6- بنك المستورد ينفذ تحويل الأموال نحو بنك القبول.¹

¹ - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص28

2- اعتماد المنفذ بالقبول: Cré Doc Par Acceptation

هو اعتماد مستندي بموجبه يتعهد بنك بقبول الكمبيالة المسحوبة على المشتري لكن دون خصمها و أن قبول الكمبيالة يعني إعطاء أجل للمشتري من أجل تأمين المبلغ الكافي لتسديد قيمة الصفقة، و عند حلول أجل الإستحقاق ينبغي تقديم المستندات و الوثائق المتعلقة بالصفقة محل الاعتماد، و عليه فإلتزام البنك يظل قائما إلى غاية التسديد الفعلي للمستفيد (المصدر).

الشكل رقم (04): الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول



BEA unité Alger, les crédits documentaires op.cit

المصدر:

- 1- إرسال المصدر البضاعة إلى المستورد.
- 2- يودع المصدر مجموعة المستندات إلى بنكه مرفقة بكمبيالة مسحوبة على البنك المستورد
- 3- بعد فحص بنك المصدر للمستندات يقوم بإرسالها مع كمبيالة إلى بنك المستورد.
- 4- حين وصول المستندات يشرع البنك في فحصها و إذا كانت مطابقة يرجع الكمبيالة بعد قبولها إلى البنك المصدر.
- 5- يتلقى البنك المصدر الكمبيالة من البنك المستورد فيقوم بإرسالها إلى المصدر الذي يسمح له بتداولها أو الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.
- 6- يسلم البنك المستورد المستندات إلى المستورد حتى يتسنى له سحب البضاعة.

3- اعتماد المستندي ذو البند الأحمر: Le Cré Doc red claus

سمي هذا النوع من الاعتماد بالمسطر بالأحمر لأنه يحتوي على بند مميز مسطر باللون الأحمر للفت الإنتباه إليه، و هذا البند يسمح للمصرف المرسل أو المصرف المؤيد بأن يدفع للمستفيد مقدما دفعات على الحساب قبل إستلامه الوثائق و المستندات المطلوبة و يدرج في الاعتماد بناء على طلب صريح من العميل الأمر و على مسؤوليته، نتيجة لذلك و في حال تمنع البائع (المستفيد) عن تقديم المستندات للمصرف المؤيد يحق لهذا الأخير أن يعود على المصرف مصدر الاعتماد و الذي يعود بدوره على العميل الأمر بقيمة ما دفعه و يتم اللجوء إلى هذا النوع من الاعتمادات المستندية لتمويل البائع بالأموال اللازمة للشحن.

رابعا: تصنيف الاعتمادات المستندية من حيث طريقة سداد المشتري

1- الاعتماد المغطى كليا: Le Cré Doc Enfermé Tout

و هو الذي يقوم طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل للبنك بتسديد المبلغ لدى وصول المستندات الخاصة إليه، فالبنك في هذه الحالة لا يتحمل أي عبء مالي لأن العميل يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتح و تنفيذ الاعتماد و تسديد الباقي عند ورود المستندات، في هذه الحالة تأخذ حكم التغطية الكاملة، و لكن يظل البنك في الاعتماد المغطى كليا مسؤولا أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكن شروط الاعتماد قد توفرت أو إذا تأخر فيه، كما يسأل عن أي خطأ مهني يرتكبه البنك المرسل في مهمته

1.

2- الاعتماد المغطى جزئيا: Le Cré Doc Partiellement Enfermé

هو الذي يقوم فيه العميل الأمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، و هناك حالات خاصة لهذه التغطية مثل أن يلتزم العميل بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات، أو الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات و أن يؤخر الدفع إلى حين وصول السلعة.

و يساهم البنك في تحمل مخاطر تمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد، و تقوم البنوك التقليدية بإحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة و هي فوائد ربوية محرمة تتجنبها البنوك الإسلامية بإستخدام بديل آخر يسمى إعتماذ المشاركة .

¹ - Annik Nuddrzu، Théorie et Pratique du commerce internationale ،paris ،1990 ،p235

3- الاعتماد غير المغطى: Le Cré Doc Est Enfermé

هو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلا كاملا للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسليم المستندات ثم تتبع البنوك التقليدية عملائها لسداد المبلغ المستحق عندما يتفق عليه في آجال و فوائد عن المبلغ غير المسدد و تختلف البنوك الإسلامية عن كيفية تمويل عملائها بهذا النوع من الاعتماد حيث تعتمد صيغة تعامل مشروعة تسمى اعتماد المراجعة.¹

خامسا: تصنيف الاعتمادات من حيث الطبيعة و الشكل

1- من حيث الطبيعة: يمكن تقسيمها إلى نوعين:

أ- اعتماد الاستيراد: Import Cré Doc

و هي التي تفتحها البنوك بناء على طلب متعاملليها من أجل الاستيراد من دول أخرى.

ب- اعتماد التصدير: Export Cré Doc

و هي التي ترد لصالح مصدرين بواسطة البنوك في بلد المصدر من أجل التصدير لدول أخرى.²

2- من حيث الشكل: نقسمه إلى ثلاثة أنواع.

أ- اعتماد القابل للتحويل: Cré Doc Transférable

هو الذي يستطيع بموجبه المستفيد إعطاء تعليمات للمصرف المكلف بالدفع أو بالقبول أو بالتداول أن يحول الاعتماد كليا أو جزئيا لمصلحة واحد أو أكثر من الأشخاص الثانئين (المستفيدين الثانئين) غير أنه لا يمكن تحويل الاعتماد إلا إذا نص صراحة على إمكانية تحويله و لا يجوز تحويله إلا مرة واحدة ما لم ينص الاعتماد خلاف ذلك.

بالتالي لا يجوز تحويل الاعتماد بناء على طلب المستفيد إلى أي مستفيد ثالث إلا إذا نص الاعتماد على خلاف ذلك و سمح بهذا التحويل.

إن عملية تحويل الاعتماد المستندي تتم على خمس مراحل:

- طلب المشتري (العميل) من المصرف القيام بفتح اعتماد لمصلحة المستفيد.
- تبليغ خطاب الاعتماد من المصرف فاتح الاعتماد إلى المصرف المرسل.

¹ - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص 39

² - جمال يوسف عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 22

- تبليغ خطاب الاعتماد من المصرف المرسل إلى المستفيد الأول.
- أن يطلب المستفيد الأول من المصرف المكلف بتحويل الاعتماد إلى المستفيد الثاني
- تبليغ تحويل الاعتماد من المصرف المكلف بالتحويل إلى المستفيد الثاني.¹

ب- اعتماد الدوري أو المتجدد: Revolving Cré Doc

وهو الاعتماد الذي تتجدد فيه قيمته الأصلية باستمرار حتى يتم إغائه (إذا كان قابلاً للإلغاء و للرجوع فيه) أو حتى إنتهاء صلاحيته (إذا كان قطعياً) و تتجدد القيمة الأصلية للاعتماد تلقائياً و بشكل آني فور إستعماله كلياً أو جزئياً، أو بعد إخطار البنك بدفع قيمة الكمبيالة التي تم سحبها عليها و هو الغالب عملاً. و تحدد نصوص العقد الشروط التي يتم فيها تجديد قيمة الاعتماد.²

ج- اعتماد الظهير:

الاعتماد الظهير أو الاعتماد القابل لاعتماد آخر يشبه الاعتماد القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون فيها المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيط و ليس منتجاً للبضاعة كأن يكون مثلاً وكيلاً للمنتج، وفي هذه الحالة يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانه الاعتماد الأول المبلغ له، و يستخدم هذا الأسلوب خصوصاً إذا رفض المستورد فتح اعتماد قابل للتحويل أو في حالة طلب المنتج شروطاً لا تتوفر في الاعتماد الأول. و عادة ما تكون شروط الاعتماد الثاني مشابهاً للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة و تاريخ الشحن و تقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل و أقرب لیتيسر للمستفيد الأول إتمام العملية و تحقيق الربح من الفرق بينها.³

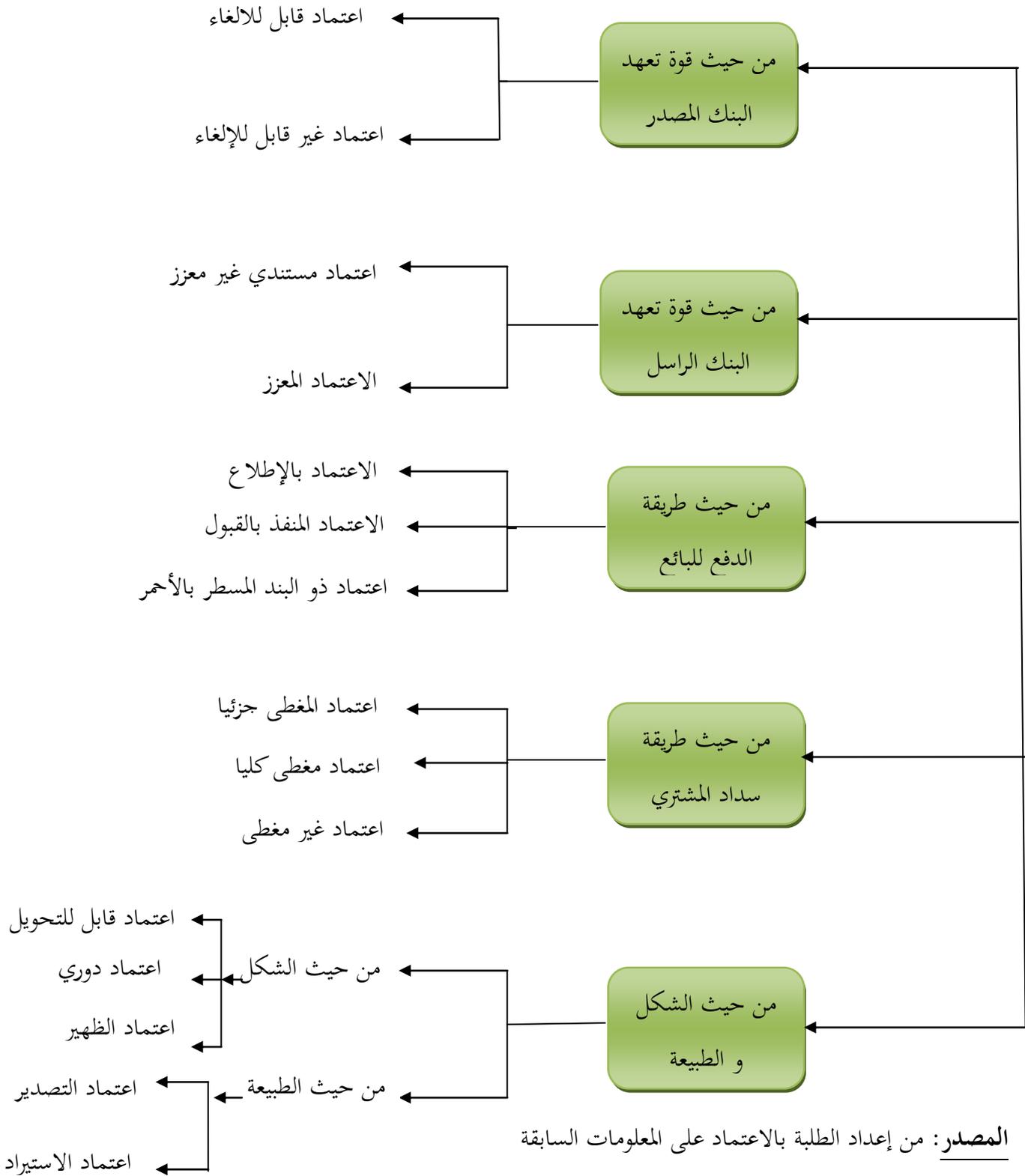
و عليه يمكن تلخيص كل أنواع الاعتمادات المستندية في الشكل التالي:

¹ - مازن عبد العزيز فاعور، مرجع سبق ذكره، ص 39-40

² - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص 40

³ - محمد محمود فهمي، القواعد و العادات الموحدة للاعتمادات المستندية، معهد الدراسات المصرفية، 2000، ص 24

الشكل رقم (05): انواع الاعتمادات المستندية



المطلب الثاني: الوثائق المستعملة في الاعتماد المستندي

تعتبر مستندات الاعتماد المستندي في جميع مراحل تنفيذ العقد بين المستورد و المصدر مهمة جدا و هي في الحقيقة تعكس الطرفين في تنفيذ العقد، بالإضافة إلى أنها تشكل الأساس الذي يتم الرجوع إليه في التسوية المالية قبل الإستلام الفعلي للبضاعة، و يمكن تقسيم المستندات إلى مستندات رئيسية و التي لا يمكن تنفيذ الاعتماد بدونها و المستندات الثانوية التي يطلبها الزبون لزيادة الاطمئنان.

أولاً-المستندات الرئيسية:(الوثائق المتعلقة بالبضاعة محل الاعتماد المفتوح):

1- الفاتورة التجارية:

تعتبر الفاتورة التجارية الوثيقة الأساسية في عمليات التجارة الخارجية و تتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة محل العقد،فهي تبين كمية البضاعة، حجمها، قيمتها، نوعها، موصفتها و وزنها،هذه الوثيقة يجب أن يكون مبلغها بالأرقام و بالحروف و بدون كشط ولا شطب و تحرر على أكثر من ثلاثة (3) نسخ و توقع من قبل مصدرها و هو البائع.

2- وثائق أو بوليصة الشحن:

هي عبارة عن مستند يعترف به قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها و تسليمها لصاحبها و في حالة إذا كانت وسيلة النقل غير الباخرة فإنه يتطلب إصدار وثيقة حسب وسيلة النقل المسجلة، و تحتوي على ميناء الشحن و مكان الوصول وأجرة الشحن و كيفية دفعها،و يطالب بنك فاتح الاعتماد لأن تصدر بوليصة الشحن لأمره باعتبار أن البوليصة وثيقة تملك، وكيل الباخرة يسلم البضاعة المشحونة إلى من يسلمه البوليصة ثم إن بنك فاتح الاعتماد يستطيع السيطرة على البضاعة ولا يسلمها للعميل إلا بعد تسديد قيمة الاعتماد.

3- شهادة التأمين:

هي الوثيقة الضامنة لإلتزام المؤمن بدفع مبلغ التعويض إلى المؤمن له وفق الشروط المتفق عليها في حال تعرض البضاعة للمخاطر خلال الرحلة من ميناء الشحن حتى نقطة التسليم المحددة.¹

¹ - مازن عبد العزيز فاعور، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44

ثانيا- المستندات الثانوية:

هي مستندات يستطيع المستورد أن يطالبها بالتفاوض ليضمن أكثر أن السلعة ستصل إليه في أحسن الظروف.

1- شهادة المنشأ:

هذه الوثيقة التي تبين المصدر الحقيقي للبضاعة، حيث تتضمن اسم البلد الذي صنعت فيه و يصادق عليها من قبل الغرفة التجارية أو الصناعية أو إدارة الجمارك في بلد البائع، و أن تكون على عدة نسخ تقدم أو ستظهر عند الضرورة، علما بأن هذه الوثيقة ضرورية جدا بالنسبة لمصالح الجمارك في بلد المستورد بحيث أنها تمكنها من تطبيق نظام الرسوم الجمركية المناسبة.

2- الشهادة الصحية أو الطبية:

إذا تعلق الأمر ببضاعة تتطلب طبيعتها إصدار مثل هذه الشهادة، ينبغي توفرها لكي تتم عملية التصدير والاستيراد، كما هو الشأن لإستيراد المواد الغذائية بشكل خاص و تلك المرتبطة بالصحة العمومية بشكل عام (الأدوية).

إن مثل هذه البضائع تتطلب شهادة من هذا القبيل، تسلم من قبل هيئات مختصة في المجال الصحي.

3- شهادة بلد الإرسال:

هي تلك الوثيقة التي تبين لنا البلد الذي تم منه إرسال البضاعة، على اعتبار أنها قد تكون مصنعة في البلد غير البلد المرسل.

4- شهادة الأصل (المصدر):

هي الشهادة التي بموجبها تبين ما إذا كانت البضاعة مرت بمركز عبور تجاري غير البلد المستورد، كما تثبت في الوقت ذاته المصدر الحقيقي للبضاعة.

5- الوثائق المتعلقة بوسائل النقل:

إن هذه الوثائق يتم إصدارها من قبل صاحب وسيلة النقل مهما كانت طبيعتها و يسلمها للمصدر، ثباتا لنقل البضاعة و التكفل بها باعتباره يشكل أحد أطراف عقد الإيجار لوسيلة النقل و أن هذه الوثائق عادة ما تعرف ببوليصة الشحن، التي تصدر لأمر فاتح الاعتماد أو للشحن، وهي تكتسي أهمية حاسمة، كونها تمثل سند ملكية للبضاعة.

و من بين وسائل النقل المعتمدة نذكر: وسيلة عن طريق البحر، النهر، الجو، البر، عن طريق السكك الحديدية، و عن طريق البريد والمواصلات.

و عادة ما يتضمن سند الشحن، خاصة ما إذا تعلق الأمر بوسيلة نقل المائتة أو الجوية.¹

6-شهادات أخرى:

● شهادة الوزن:

هي ضرورية في بعض السلع التي تعتمد على الوزن و التي تحمل بشكل صعب مثل: الحبوب، الفوسفات، كذلك مهمة الأخشاب و الحديد و أحيانا تفرض وسيلة الشحن وجود الشهادات مثل شهادات الشحن بالطائرة أو بالطرود البريدية.

● وثيقة التعبئة:

هي قائمة تتضمن أرقام الطرود المشحونة و أوزانها و محتوياتها التفصيلية و تظهر أهمية هذه القائمة بالنسبة للشاحنين عندما يتم شحن طرود متشابهة إلى مستوردين مختلفين حيث تسهل عليهم عملية الفرز و التسليم.

● شهادة التفتيش و الرقابة و الفحص:

هي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكد من سلامة المعلومات المبينة في فاتورة الوزن و المواصفات.

● الشهادة الجمركية:

هي تلك المستندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.

● رخص التصدير و الإستيراد:

عبارة عن الإذن الرسمي الذي يصدر من الجهات المختصة و تختلف شروطها و طرق الحصول عليها من دولة إلى أخرى.²

¹- مازن عبد العزيز فاعور، مرجع سبق ذكره، ص 45,47

²- جمال يوسف عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 52

المطلب الثالث: الاجراءات المسبقة للفتح و مرحلة التنفيذ

يتم الاعتماد المستندي بعدة مراحل و إجراءات لتنفيذه بشكل نهائي و هذه الإجراءات تبدأ بأول اتصال بين المستورد و المصدر و تنتهي بإتمام الصفقة و حصول كل واحد على مستحقاته و يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:¹

أولاً- اتصال المستورد بالمصدر:

يبدأ الاعتماد المستندي باتفاق كتابي بين البائع و المشتري يرتبط فيه البائع بتصدير كمية معينة من البضائع المطلوبة بسعر معين، ثم يحصل المستورد على فاتورة مبدئية بها ثمن البضاعة و مواصفاتها و موعد تصديرها ، و يتقدم بها إلى الجهات المختصة للحصول على الموافقة الاستيرادية.

ثانياً- قيام العميل باستيفاء البيانات الواردة بطلب فتح الاعتماد:

يتقدم العميل إلى البنك لفتح الاعتماد فعليه أن يقوم بملاء استمارة خاصة لهذا العميل، و عليه فأى خطأ عند استيفاء بيانات تلك الاستمارة قد يسبب للبنك مشاكل كثيرة، و يجب أن يحتوي طلب فتح الاعتماد المستندي على البيانات التالية:

- ما إذا كان العميل يرغب في فتح الاعتماد بالبريد الجوي أو العادي مثلاً.
- قد يطلب المصدر من المستورد فتح الاعتماد عن طريق بنك معين يحدده له، في هذه الحالة يقوم العميل بتحديد هذا البنك لفتح الاعتماد.
- يجب ذكر اسم المستفيد و عنوانه.
- يجب أن تكون الموافقة من الجهة المختصة للسلع لدى البنك المستورد

ثالثاً- مراجعة بنك المستورد المستندات المقدمة لفتح الاعتماد:

يقوم البنك بمراجعة المستندات، و أهمها سند الشحن، وثيقة التأمين على البضاعة، الفاتورة و أي مستندات إضافية، بالإضافة إلى التحقق من كفاية رصيد العميل أو وحدة الإئتمان و أن قيمة الاعتماد في حدود قيمة ترخيص الإستيراد و بنفس العملة، و عند الإتفاق يتقاضى البنك عمولات مقابل فتح إعتمادات مستندية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 264- 265

رابعاً- بنك المستورد يقوم بفتح الاعتماد المستندي لصالح البائع:

بعد التوصل إلى إتفاق بين المستورد و بنكه، يقوم هذا الأخير بإرسال خطاب للبائع(المستفيد) من الاعتماد يضمن أساساً اسم الأمر و عنوانه و اسم المستفيد و عنوانه، و مبلغ الاعتماد و مدة نفاذه و مكان و طريقة استعماله و المستندات المطلوبة و إلتزامات البنك، و يعرف هذا الخطاب بخطاب الاعتمادات المستندية و يرسل هذا مباشرة للمستفيد أو عن طريق بنك بلده و عادة يكون بنك المستفيد.

خامساً- إتمام الصفقة:

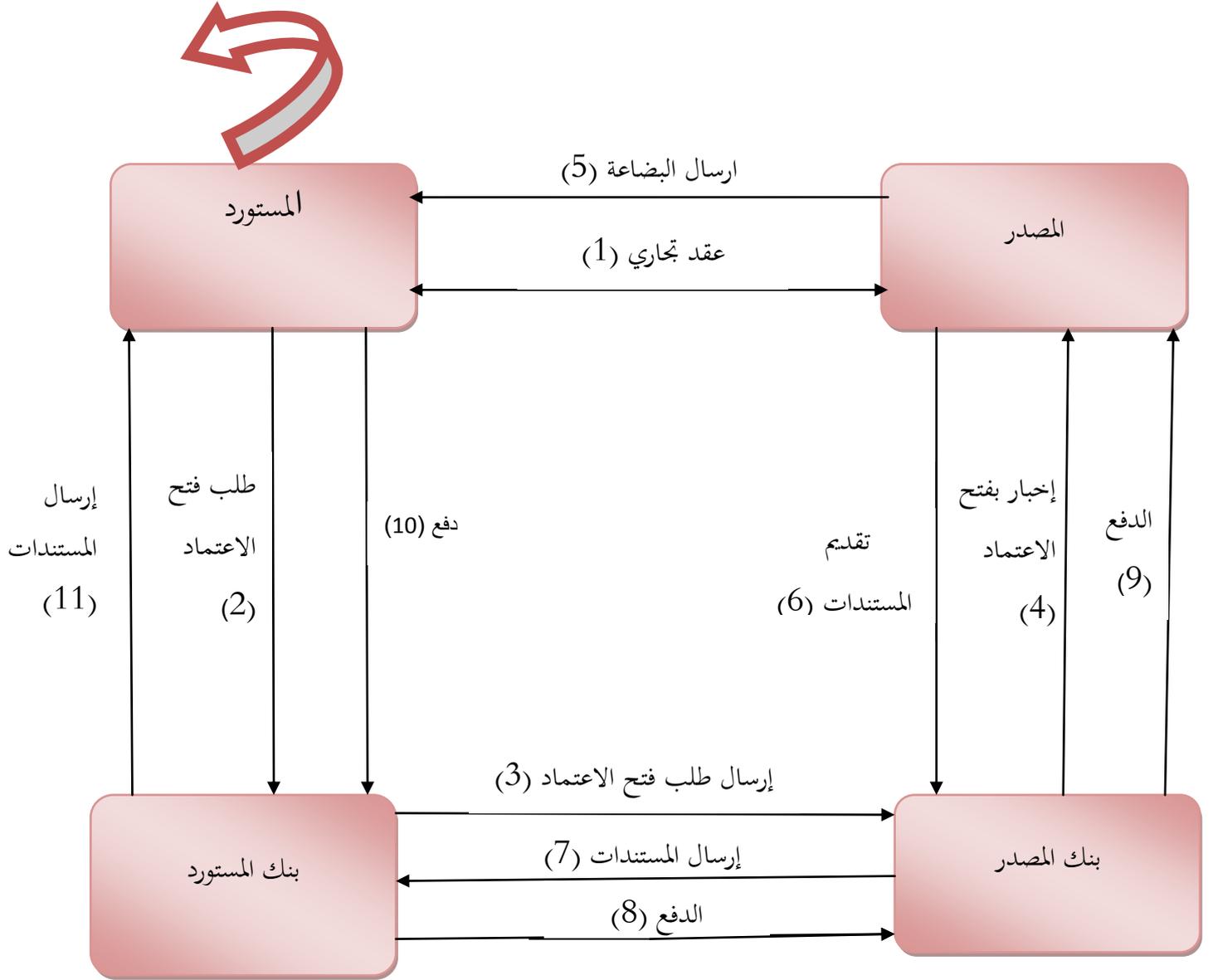
عندما تتفق شروط الاعتماد المستندية مع العقد المبرم يقوم المستفيد بإتمام إجراءات شحن البضاعة إلى المستورد و إعداد المستندات السابق عرضها و التي تسلم للبنك لمراجعتها و بذلك في الأخير يتحصل كل واحد منهما على حقه، بحيث المستورد يسلم بضاعته عند وصولها إلى بلده و المصدر يتحصل مقابل بضاعته على المبلغ المتفق عليه من قبل بنكه.

سادساً- إمكانية إجراء بعض التعديلات:

يطلب أحد الأطراف في الاعتماد بعض التعديلات في الاعتماد المستندي مثل تعديل في مبلغ الاعتماد و كذلك تعديل مدة صلاحية الاعتماد... الخ

الشكل رقم (06): مراحل فتح الاعتماد المستندي

خروج البضاعة



المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

المبحث الثالث: مخاطر الاعتماد المستندي و الاحتياطات الواجب اتخاذها

إن عملية التصدير و الإستيراد معرضة لعدة مخاطر ، منها ما هو ناتج عن جهل المصدرين بأوضاع الأسواق التي يوجهون إليها منتجاتهم أو عن الأوضاع المحيطة بالمؤسسة العمومية المصدرة و المستوردة على حد سواء . كل هذه الإجراءات تقف عائقا أمام الصادرات و تمنع اتساعها . و من أجل الحد من الآثار السلبية لهذه الأخيرة و يجب إتخاذ بعض الإجراءات الصارمة لتسهيل عمليات التصدير

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي كغيره من وسائل الدفع الدولية لا تخلوا من المخاطر التي تعترض الأطراف المشتركة في الاعتماد أثناء سير العملية و هي كالتالي:¹

أولاً- المخاطر الناتجة عن المخالفات المسجلة في الوثائق:

يجب أن تكون الوثائق المقدمة إلى البنك المصدر مطابقة لشروط الاعتماد المستندي حتى يتم الدفع أو القبول، فإذا كانت المخالفات المسجلة في الوثائق البسيطة مقارنة بشروط الاعتماد فإن البنك يدفع مقابل هذه الوثائق ولكن يحتفظ بحق الرجوع على المستفيد إذا رفضت الوثائق من طرف فاتح الاعتماد و بنكه، و ذلك يجعل حساب عميله مدينا بالمبلغ المسدد و إذا لم يكن المستفيد عميلا لدى البنك المنفذ للاعتماد فيمكنه الحصول على المبلغ من طرف هذا الأخير مع تقديم ضمان الوثائق غير الموافقة من قبل بنكه. و إذا كانت المخالفات المسجلة في الوثائق متوسطة فإن البنك المبلغ يعلم البنك الفاتح بالمخالفات عن طريق إحدى وسائل الاتصال بأقصى سرعة و التي يستشير عميله (فاتح الاعتماد) و يتصرف بناءً أو إنطلاقاً من رده.

ثانياً- مخاطر المتعاملين:

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1- مخاطر خاصة بالمنتجات ذاتها: ترجع أسباب هذه المخاطر إلى:

- إلغاء الطلب من جانب المستورد بعد إعداد المنتجات.
- عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته الخاصة بالجودة أو وقف التوريد.
- عدم رغبة المصدر في تنفيذ التعاقد.

¹ - طلعت اسعد حميد، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مؤتمر الاهرام القاهرة، مصر، 1998، ص ص 54-55

2-مخاطر الائتمان: ترجع هذه المخاطر إلى:

- عدم قدرة المصدر أو عدم رغبته في إعادة سداد المبالغ المسددة اليه في حالة عدم الوفاء بالتزاماته

ثالثا- مخاطر الظروف البيئية:

و تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1-مخاطر سياسية: وأسباب هذه المخاطر هي:

- الأحداث السياسية (الحرب، التوترات..... الخ) التي تؤدي إلى منع المستورد من تنفيذ التزاماته
 - أحداث السياسية التي تؤدي إلى منع المصدر من تنفيذ التعاقدات مع المستورد.
- ### 2-مخاطر التمويل: وأسباب هذه المخاطر تكمن فيها يلي:

- رفض أو عدم قدرة الدولة أو الشخصيات المتعاملة إجراء الدفع في المواعيد المحددة.
 - عدم قدرة المصدر على تمويل المبالغ الناتجة عن عدم وفائه بالتزاماته.
- ### 3-مخاطر الصرف: وأسباب هذه المخاطر كالتالي:

- انخفاض قيمة العملة المتفق عليها مقارنة بعملة البلد ينعكس سلبا على المستورد
- إرتفاع قيمة العملة المتفق عليها بما يزيد من ثمن البضاعة.

رابعا- المخاطر العامة:

هي كل المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية و المستقلة، فوق كل أطراف الاعتماد، و لكنها تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على السير الحسن لعملية الاعتماد المستندي و يمكن حصرها

- إنقطاع الاتصالات نظرا لأحداث السياسة.

- إضراب مصالح النقل و الشحن الناقلة للبضاعة.

- الكوارث الطبيعية.

- حصر خروج البضائع.

- الحروب و ما ينجر منها من عواقب.

- أعمال الشغب و العنف.

المطلب الثاني: الاحتياطات الواجب اتخاذها قبل و بعد الاعتماد المستندي

نعرض بعض الإحتياطات الواجب إتخاذها قبل و بعد فتح الاعتماد

أولاً- قبل فتح الاعتماد:

قبل إجراء عملية الاعتماد المستندي يجب إتخاذ مجموعة من الإحتياطات لضمان السير الحسن لها و تتمثل فيما يلي:¹

1- بالنسبة لإصدار الاعتماد يجب أن يتم تحديد الوثائق و وصفها بدقة، و وصف المضمون و كذا التواريخ المحددة لصلاحيتها حسب المواد 20، 21، 22، من القواعد و الأعراف.

2- بالنسبة للبضاعة يجب أن توصف بإختصار لكن بدقة كافية بخصوص النوعية، المواصفات، السعر، الكمية... الخ

3- بالنسبة لإستعمال الاعتماد المستندي كوسيلة دفع، المستورد لا يجب عليه أن يستعمل مباشرة الطريقة المكلفة كالإعتماد غير قابل للإلغاء و المؤكد، كما يجب الإشارة إلى أنه حين تستعمل طريقة الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد فإن تكاليف التأكيد يتحملها المستورد.

4- على البنك أن يعارض كل إجراء من شأنه فرض تفاصيل مبالغ فيها عند فتح الاعتماد أو عند تعديله، هذا التوضيح مهم جداً لأنه في غالب الأحيان يحاول المستورد تعقيد الأمور على المصدر بإشتراطه لمستندات ليست لها أهمية بالنسبة للعملية، لذلك يجب أيضاً على المصدر أن يكون يقظاً لهذا الموضوع و عليه أن يطلب التبسيط في حالة التعقيد

5- على البنك التأكد من متانة الوضع المالي للمستورد و السمعة التجارية التي يتمتع بها في الأسواق

إضافة إلى كل ما سبق هناك شروط موضوعية يتعين على البنك التحقق منها مقابل فتح الاعتماد و هي:²

- 1- شروط سياسية: يلتزم البنك بأن يتحقق من توفر الاستقرار السياسي في بلد الاستيراد
- 2- شروط قانونية: يلتزم البنك بمعرفة المبادئ التي تسود القانون المدني و التجاري لبلد الاستيراد، و خاصة ما يتعلق بعقود البيع و حقوق كل الدائن و المدين، معرفة السياسة الاقتصادية للدولة.
- 3- شروط إقتصادية: يجب على البنك معرفة الوضع الاقتصادي لبلد الاستيراد و ربطه بالوضع الصناعي وموارده الطبيعية، و موارد الدخل الرئيسية فيه، و مدى إقبال الجمهور على البضاعة محل عقد البيع.

¹ - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص 66، 68

² - نفس المرجع السابق، ص 68-69

- 4- شروط تجارية: يشمل التسهيلات التجارية زو الاقتصادية التي يتمتع بها المستورد و قوة المنافسة التجارية التي يتمتع بها المصدر بالنسبة للبضاعة المباعة، كما يقارن بين القيمة السوقية لها و القيمة التي نص عليها عقد البيع أو الاعتماد.
- 5- الشروط الشخصية: تشمل الشروط التي يتمتع بها المستورد من حيث الأمانة التجارية
- 6- شروط جغرافية: يجب على البنك معرفة مدى بلد الاستيراد للاضطرابات الطبيعية التي تؤثر على الوضعية الاقتصادية و سهولة المواصلات و الاتصالات.
- 7- تنظيم إدارة المشروع التجاري: يلتزم البنك بمعرفة النظام الخاص بمؤسسة المشتري التجارية و علاقاتها التجارية مع المؤسسات الأخرى.
- 8- شروط تمويلية: يعني بها الوضع الآني للمستورد في حالة وجود تعامل مسبق بينه و بين البنك إلا إذا كان هذا التعامل يقوم على درجة عالية من الثقة و الائتمان.
- 9- شروط مالية: يجب على البنك معرفة الوضع المالي لبلد الاستيراد، و وضع ميزان مدفوعاتها الخارجية و أثر سياسته المالية على المصرف، و مدى قدرة المشتري على مواجهة إلتزاماته الخارجية في حالة فرض الدولة الرقابة.

ثانيا- بعد فتح الاعتماد المستندي:

- بعد إجراءات السابقة لفتح و أثناء إنجاز عملية الاعتماد المستندي يجب إتخاذ الاحتياطات التالية:¹
- 1 - يمنح لبنك الإصدار المدة الكافية لمراقبة المستندات التي على إثرها يقرر قبول أو رفض دفع القيمة المالية للصفقة.
 - 2- البنك غير مسؤول عن ضياع المستندات أو الأخطاء في الترجمة لأن دوره يقتصر عموما على الجانب التمويلي للعملية و كوسيلة لضمان إنجازها.
 - 3- بالنسبة لطلب التعديل يجب أن يتم بعد اتفاق الطرفين.
 - 4- عندما يتعلق الأمر بقيمة الصفقة يجب أن يلحق بنسختين من الفاتورة الشكلية موصلة وكذا إذا تعلق الأمر بتغيير في خصوصيات البضاعة.
 - 5- بالنسبة لوثيقة عدم الإرسال لا تمنح إلا في حالة أن الصدر يتنازل نهائيا عن الدفع أو عن إظهار الوثائق المتعلقة بالبضاعة للدفع هذا التنازل يجب إشعاره لدى بنك فاتح الاعتماد.

¹ - حسن دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71

الخلاصة:

من خلال دراستنا للاعتماد المستندي يمكننا القول أنه خدمة مصرفية يترتب عنها آثار قانونية معينة تربط بين العميل، (المشتري) و المستفيد(البائع) على نحو يرضي كلا الطرفين، حيث يتواجد العميل في بلد معين، في حين يتواجد المستفيد في بلد آخر، و يخشى كل منهما عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ إلتزاماته، لذلك فإن تدخل أحد المصارف لتسهيل تنفيذ تلك الإلتزامات يحقق الأمان اللازم لكلا الطرفين، و يحول دون إثارة أي نزاع فيما بينهما نتيجة لذلك يعتبر الاعتماد المستندي في الوقت الحاضر الوسيلة الأنجح لتسوية عمليات التبادل التجاري نظرا للضمانات التي يمنحها لأطرافها، لذلك فهو يلعب دور مهم في زيادة العمليات التجارية و تطورها على الصعيد الدولي، و بالرغم من تنوع أصنافه إلا أن الاعتماد المستندي المؤكد و غير قابل للإلغاء يعتبر أكثر ضمانا من غيره في تمويل التجارة الخارجية، و رغم ذلك فإنه لا يخلو من المخاطر و من بعض العيوب كتعقد الإجراءات البنكية و إمكانية الخطأ في التحقق من مطابقة الوثائق و كذا تكلفته المرتفعة لذا وحب إتخاذ احتياطات و تدابير للتقليل من هذه السلبات و الحد منها.

الفصل الثالث

دراسة حالة تطبيقية لعملية
الاعتماد المستندي لدى
البنك الخارجي الجزائري
و حالة - حيدرة -

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية الدولية ضرورة و حقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة بإقتصادها عن بقية إقتصادات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها و خدماتها إليها و استيراد ما يلزم شعبها من السلع و الخدمات، أما عن الأهمية المتعلقة بالاعتماد المستندي فلها الفضل في تطوير معدلات التبادل الدولي كإستخدام بنكي في مجال تمويل التجارة الخارجية، و من بين أكبر هذه البنوك في الجزائر البنك الخارجي الجزائري الذي يعرف بتجربته الطويلة و معاملته الجيدة التي جعلته يحتل مكانة هامة في تمويل التجارة الخارجية للبلد، و لهذا قمنا بإختيار وكالة حيدرة لتوضيح ما استخلصناه من دراستنا هذه.

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري و الوكالة المستقبلية

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أهم المؤسسات المالية في الجزائر، و من خلال هذا المبحث سنتطرق لدراسة نشأة البنك الخارجي الجزائري، مهامه و أهم أهدافه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة و تنظيم البنك الخارجي الجزائري

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي.

أولا- نشأة البنك الخارجي الجزائري:

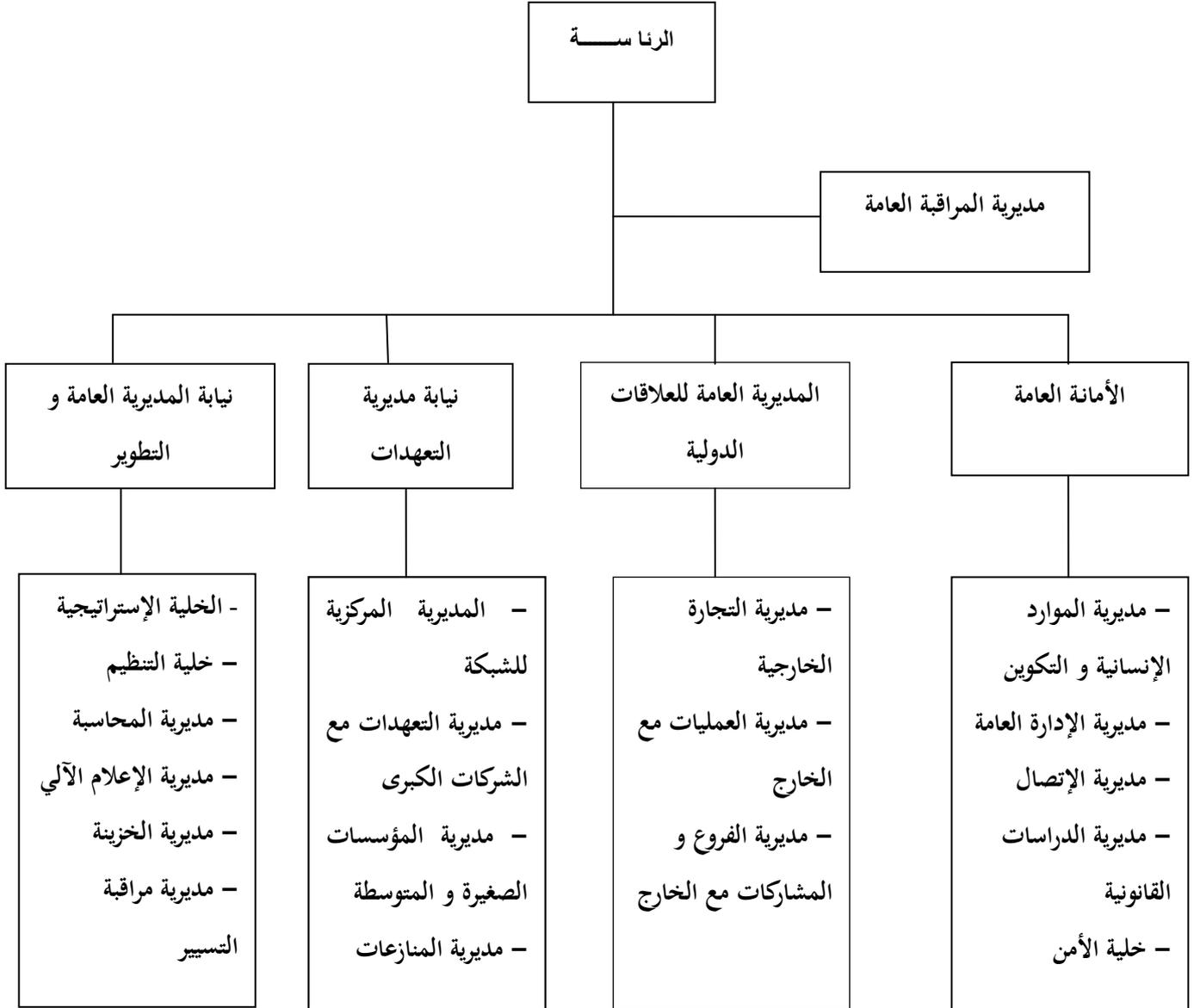
أسس البنك الخارجي الجزائري BEA بتاريخ 10 أكتوبر 1967 للمرسوم 67-204 و هذا بعد أن قامت الجزائر بعدة إجراءات للتأميم المصرفي إذ يمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة هذه التأمينات، و يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنك الودائع، ملك للدولة و خاضع للقانون التجاري و كانت وظيفته الأساسية هي تنمية و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الأخرى في إطار التخطيط الوطني. و منذ السبعينات توسعت الوظائف بحيث أصبح يشرف على حسابات الشركات الصناعية الكبرى في قطاع المحروقات (سونطراك)، و قد عرف البنك عدة تغيرات في 1980 حيث غير نظامه و صار مؤسسة بالأسهم في إطار القانون 01-88 في 17 جانفي 1988، أصبح يتمتع بالإستقلالية الذاتية طبقا للقانون المؤرخ في 1989/01/12 رقم 01/89 برأس مال يقدر حاليا 5 ملايين و 600 مليون دينار جزائري و له عدة وكالات في الجزائر و خارجها و يلعب دورا هاما في تسهيل المعاملات الخارجية.¹

ثانيا- هيكل البنك الخارجي الجزائري:

لكي يقوم البنك بكل وظائفه قسم هيكله التنظيمي إلى الأقسام الرئيسية التالية: مديرية المراقبة العامة، الأمانة العامة، المديرية العامة للعلاقات الدولية، نيابة مديرية التعهدات، نيابة المديرية العامة و التطور. و هي حسب الشكل التالي:

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلية

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري BEA



المصدر: وثيقة داخلية من مصلحة الاتصالات الاجنبية من وكالة - حيدرة -

من الشكل يظهر الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري كما يلي:¹

1- المستوى الأول

الرئاسة: وتتكون من:

- الرئيس أو المدير العام
 - مدير عام مكلف بالالتزامات
 - مدير مكلف بالعلاقات الدولية
 - أمين -سكرتير-عام
 - مديرية و فروع مرتبطة مباشرة بالرئاسة
 - مدير المراقبة العامة
- و للرئيس أو المدير العام وظيفتان على مستوى البنك

أ-الوظيفة الأولى:رئيس مجلس الإدارة

ب-الوظيفة الثانية:مدير العام,و قد وزعت مهامه على الشكل التالي:

- العمل في كل الظروف بإسم المؤسسة
- إنشاء القانون الداخلي للمؤسسة
- تحديد و توزيع التحويلات و التسيير
- إستلام مستحقات المؤسسة
- فتح خطوط قرض مؤكدة أو عن طريق الاعتماد المستندي في الشروط التي يراها مناسبة
- عقد الجمعيات العامة و إقرار جدول الأعمال
- تقييم الأرصدة للاحتياطات القانونية
- تمثيل المؤسسة لدى العدالة و ممارسة كل المتابعات القضائية

2-المستوى الثاني

يتكون البنك الخارجي الجزائري من خلايا و مديريات و المتمثلة فيما يلي:²

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

² - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

1- نيابة المديرية العامة و التطوير

تتفرع إلى خلايا و كل خلية تقوم بدورها المناسب

أ-الخلية الاستراتيجية: و من أهمها

- تنفيذ الاستراتيجيات و الدراسات

- إقامة مخطط تنموي

- القيام بمخططات سنوية على مدى عدة سنوات

ب-خلية التنظيم: و دورها يكمن فيما يلي

- تطبيق إعادة تنظيم الهياكل المركزية

- مسؤولية المراقبة العامة للحسابات

- نشر قوانين المحاسبة

- وضع البنك في إطار قانوني

ج-مديرية المحاسبة: و يقوم بمراقبة العمليات المحاسبية

د-مديرية الإعلام الآلي: من بين مهامه

- وضع مخطط توجيهي للإعلام الآلي

- وضع جهاز للمعلوماتية البنكية

- متابعة و صيانة التطبيقات و الاجهزة

هـ-مديرية الخزينة: و تقوم بالأعمال التالية

- ضمان و متابعة تمويل الوكالات

- حساب الوضعية المالية للبنك

- توفير السيولة للبنك بالدينار الجزائري

- مركزية التسيير بالعملة الصعبة و مركزية بيع و شراء العملة الصعبة

- تحضير التوجيهات و الإقتراحات للجنة الخزينة

و-مديرية مراقبة التسيير: و لديها من المهام مايلي:

- مراقبة المخططات المالية اللامركزية

- مراقبة التكلفة لكل مركز نشاط

- وضع جدول المراقبة

- القيام بالتقرير السنوي

2- نيابة مديرية التعهدات

يكلف نائب المدير العام بمايلي:

- الإشراف على لجنة السياسة التجارية و التعهدات

- التنسيق مع الشبكة فيما يخص التعهدات مع الشركات الكبرى أو المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

ومعالجة النزاعات

- الإشراف على لجنة السياسة التجارية للبنك

- المشاركة في اجتماعات اللجنة التشريعية

أ- المديرية المركزية للشبكة: تقوم هذه الأخيرة بتحديد إمكانية تنفيذ بمخططات العملية السياسية

التجارية، وكذا القيام بمشاريع المخططات التجارية و تقوم بإنشاء البرامج التكوينية و بدورها تنقسم إلى

المديرية الجهوية و الوكالة

ب-مديرية التعهدات مع الشركات الكبرى:

تتلخص مهامها في:

- الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع الشركات الكبرى

- متابعة و تسيير المنازعات الموكلة إليها

ج-مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تقوم بدراسة ملفات تمويل مشاريع الأشخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المفتوحة من طرف الوكالات، كما

تقوم بمتابعة المنازعات الموكلة إليها.

د-مديرية المنازعات:

تتم بمساعدة و مراقبة المديرية الجهوية و الهياكل التابعة لها في معالجة النزاعات الناشئة على كل المستويات الموكلة

إليها، و الحفاظ على حقوق البنك من جراء النزاعات الناجمة عن علاقة البنك مع الغير.

3- المديرية العامة للعلاقات الدولية

و هي تنقسم إلى ثلاث مديريات رئيسية و تتمثل فيما يلي :

أ-مديرية التجارة الخارجية: و تقوم بـ:

- إنجاز الأوامر البنكية في الإطار القانوني

- المشاركة في تطوير و ترقية الصادرات

- تسيير الديون الخارجية للبنك

ب-مديرية العمليات مع الخارج:و تقوم بالعمليات التالية:

- تسيير وسائل الدفع للبنك

- الاعتماد المستندي،فتح الحسابات بالعملة الصعبة

ج-مديرية الفروع و المشاركات مع الخارج:

و هي تقوم بمختلف التحليل و الدراسات لفائدة البنك الخارجي،و تهتم أيضا بوضع التقارير بعد الدراسة و القيام بمختلف العمليات الإحصائية،و تنقسم إلى قسمين هما قسم التحليل و الدراسة الذي يقام فيه جميع الدراسات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال و الأعمال،و جلب الأموال من مختلف البنوك،أما القسم الثاني فهو يختص بالدراسات حول جميع الأعمال مع الخارج و العمليات سواء لثلاثة أشهر أو لسنة أو لشهر،ثم يقوم بإرسال الدراسات إلى المكان الخاص بالإحصاء و الأرقام.

كما نجد في المديرية قسما خاصا يهتم بالدين الخارجي.

و تهدف مديرية العلاقات الدولية إلى:

- القيام بعملية التحويل من و إلى الخارج

- متابعة العمليات بالعملة الصعبة

- اعداد مخطط توزيع العملة الصعبة

4- الأمانة العامة: من مهامها ما يلي:

- التنسيق بين المديريات الموضوعة تحت تصرفها.

- إمداد البنك بكل الوسائل لضمان نشاطه.

- المشاركة في اجتماعات اللجنة التشريعية.

و تتفرع الأمانة العامة الى مايلي:

أ- مديرية الموارد الانسانية و التكوين.

ب- مديرية الإدارة العامة.

ج- مديرية الإتصال.

د- مديرية الدراسات القانونية.

هـ- خلية الأمن.

المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الخارجي الجزائري

قبل التطرق إلى مهام البنك الخارجي الجزائري ، يسعنا أن نوضح الهدف الأساسي للبنك ، ألا وهو تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى، وزيادة على تمويلاته الخاصة ، يتدخل بضماناته وأيضا بإتفاقيات القروض مع زبائن أجنب ، لزيادة العمليات التجارية مع الدول الأخرى.

أولا-مهام البنك الخارجي الجزائري:

قبل التعرض لمهام البنك الخارجي الجزائري، من الضروري التذكير بأن البنك يتعامل مع نوعين من الزبائن:

الخواص: يعملون لحسابهم الخاص ، فالعمليات في هذه الحالة ليس لها أي طابع تجاري.

الشركات: صناعية كانت أم تجارية أو خدمات

للبنك الجزائري ثلاثة وظائف رئيسية:

الخدمات: مثل عمليات السحب، الايداع، التحويل، إستلام الشيكات.

الادخار: و هو إيداع مبلغ من المال في البنك مقابل نسبة معينة من الفائدة

القرض: أي تسليف البنك مبلغ من المال للخواص و المؤسسات لمساعدتهم في التخلص من المشاكل المالية

ولتمويل استثماراتهم، و القرض قد يكون قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

يمكن تلخيص مختلف عمليات البنك الخارجي الجزائري في النقاط التالية:¹

- إستقبال ودائع لأجل.

- تجميع الموارد المالية.

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

- تمويل عمليات الإستثمار و الإستغلال في القطاع العام.
- مراقبة التدفقات المالية للوحدات و المشاريع.
- إجراء احتمالات فيما يتعلق بالنشاطات ذات المصدقية و المرودية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- يقوم البنك بمعالجة كل العمليات التي يقوم بها البنك من صرف وقروض في إطار التشريع وقوانين وقواعد البنوك ، ويمكن أن يقوم أيضا :
- منح تحت كل أشكال القروض ، السلفيات أو التسبيقات بضمانات أو بدون ضمانات
- إنشاء أو تسيير المتاجر العامة.
- أخذ تحت كل الأشكال ، كل قرض ومساهمة في كل الشركات أو المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية وذات أهداف متشابهة أو من طبيعة تسمح بتطوير أعمالها الخاصة بها.
- ومن نشاطاته أيضا ، تغطية الإستثمارات في الشركات المحلية والدولية وخاصة البنوك الدولية (UBAF . BIA . BAI . UBAE)
- يعتبر الممول الرئيسي للتجارة الخارجية من خلال منح الإعتمادات للمستوردين.
- يمنح ضمانات بنكية وهو ما يشجع على الرفع من المعاملات الخارجية.
- يعتبر ممثل الدولة في حالة إمضاء اتفاقيات من أجل الحصول على قروض خارجية.
- يتعامل البنك مع قطاع المحروقات والطاقة بالدرجة الأولى لصلته بالعالم الخارجي.
- يقدم خدمات مختلفة لريائه على مستوى السوق الخارجية.
- و يقوم بالوظائف التجارية التقليدية مع منح القروض و فتح الحسابات.

ثانيا-أهداف البنك الخارجي الجزائري:

- إن هدفه الاساسي منذ نشأته هو تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وباقي الدول إلا أنه يمكن إدراج أهداف أخرى يسعى دائما إلى تحقيقها وهي:¹
- العمل على تقديم تسهيلات للمتعاملين الجزائريين مع الخارج.
 - تقديم مختلف القروض بضمانات مختلفة.

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلية

- العمل على تقليل حدة البطالة.
- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- القيام بجميع العمليات المتعلقة بالإيجار و العمليات الخاصة بالتجهيز اللازم لنشاطات المؤسسة.
- ترقية الاتفاقيات الخارجية مع الدول الاجنبية.

المطلب الثالث: تقديم و تنظيم الوكالة المستقبلية

بعد تطرقنا لتعريف البنك الخارجي الجزائري نتطرق الآن إلى وكالة حيدرة و هي وحدة مستقلة، حيث أن البنك الخارجي الجزائري يشرف على حسابات المؤسسات الصناعية الكبرى منها سونا طراك فلماذا تم على مستوى مقر المؤسسة فتح وكالة خاصة بها لتسهيل العمليات المختلفة نظرا للدور الذي تلعبه سونا طراك في قطاع المحروقات و على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

أولا- تقديم وكالة -حيدرة-:

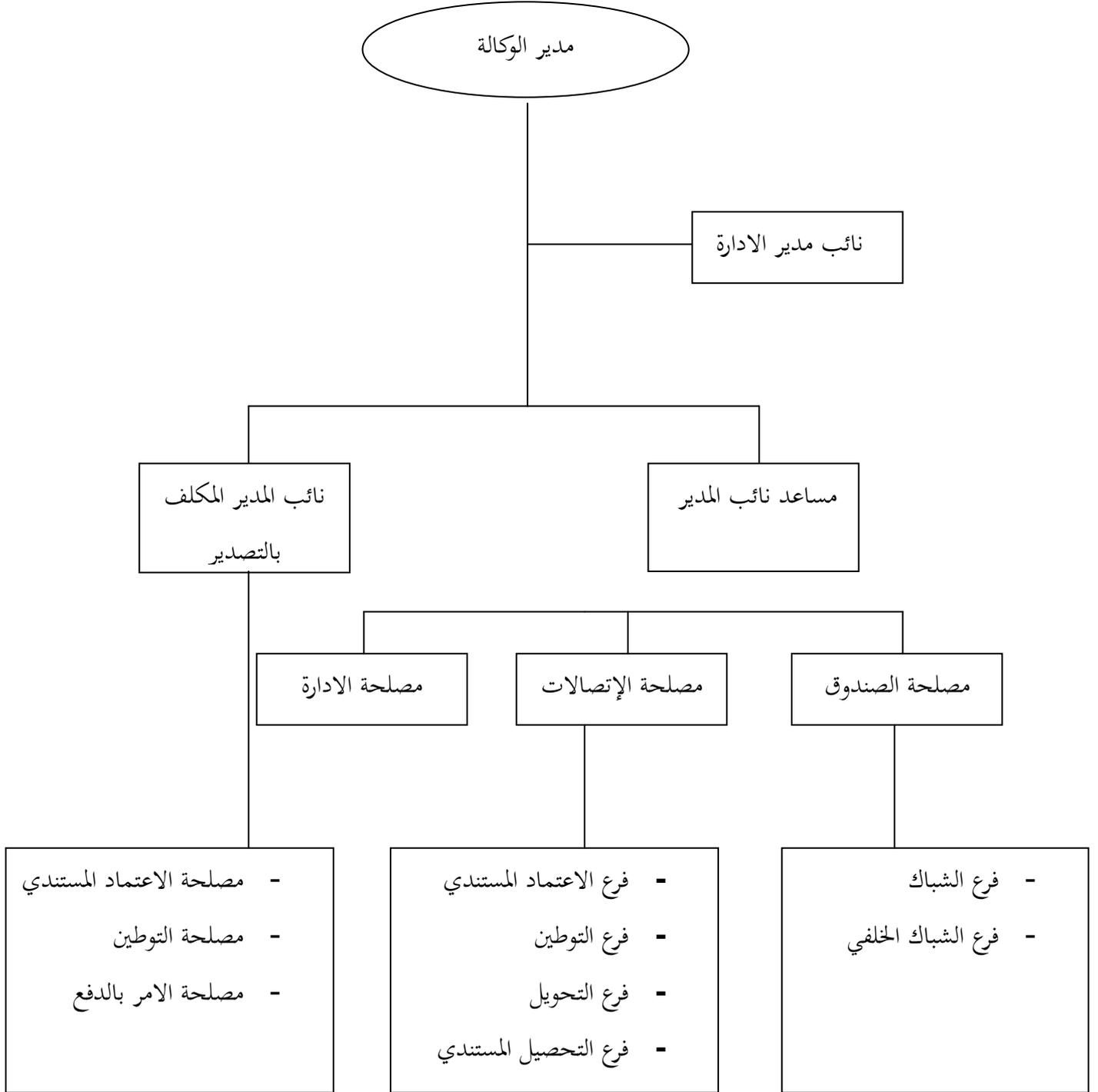
فتحت هذه الوكالة في 01 أكتوبر 2000 و مقرها جنان المالك بحيدرة و يتم على مستواها معالجة و تسوية مختلف المعاملات التي تقوم بها سونا طراك، كما يشرفون على إنجاز مختلف وسائل الدفع تحويل برقي تحصيل مستندي و اعتماد مستندي و لكن تقوم الوكالة بدورها الكامل و تشرف على تسوية المعاملات المختلفة لأهم مؤسسة في الاقتصاد الوطني.¹

ثانيا-تنظيم الوكالة المستقبلية:

قسم هيكلها التنظيمي إلى مصلحة الصندوق، مصلحة الإتصالات و مصلحة الإدارة يشرف عليهم مساعد نائب المدير ، بالإضافة إلى نائب المدير المكلف بالتصدير تحت إشراف مدير الوكالة و فيما يلي الهيكل التنظيمي العام لوكالة حيدرة.

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلية

الشكل رقم (8) : الهيكل التنظيمي العام لوكالة-حيدرة-:



المصدر: وثيقة داخلية من مصلحة الاتصالات الأجنبية من وكالة - حيدرة -

من الشكل يظهر أن الوكالة تتكون من:¹

أولاً- مدير الوكالة و هو مكلف بـ:

- السهر على المردودية الجيدة للخبزينة.
 - تنظيم و تنشيط و مراقبة جميع نشاطات الوكالة.
 - السهر على نوعية الأداء المحقق.
 - السهر على نوعية الخدمات التي يتم الدخول بها و كذا تطبيق الإجراءات الإدارية و المحاسبية.
 - السهر على تكوين أشخاص لهم علاقة مباشرة و كذا نشر المعلومات بالإدارة.
 - السهر على السير الجيد و على وجود الإرتباط بين الخدمات فيما يتعلق بدراسة عملياتهم.
 - وضع تقارير فيما يتعلق بالنشاط الدوري.
- ثانياً- مساعد نائب المدير: و هو مكلف بـ:
- ضمان وجود ربط بين الخدمات المكلفة بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية (الاستيراد) لسونا طراك.
 - مراقبة دراسات المنشأة.
 - إنشاء تقارير خاصة بالإحصائيات الدورية.
 - مراقبة عمليات الصندوق.

1- مصلحة الاتصالات:

أ- فرع التوطين:

- توطين جميع ما يتعلق بالاستيراد (عقد, فاتورة, وصل... الخ)
- الاطلاع و التوثيق النهائي لملفات التوطين.
- وضع التصريحات الاحصائية التنظيمية.

ب- فرع الاعتماد المستندي

- دراسة الاعتماد المستندي للاستيراد لحساب سونا طراك.
- المتابعة و التسيير للملفات الأساسية.

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

ج- فرع التحويل

- دراسة النقل التلغرافي (OPE) كتنظيم للاستيراد.
- دراسة النقل التلغرافي (DTE) كتنظيم للاستيراد.
- دراسة كل ما يتعلق بالتصدير (DRE) كتنظيم خارج المحروقات (خدمات).
- دراسة كل ما يتعلق بالتصدير (OPR) كتنظيم للتصدير خارج المحروقات.

د- فرع التحصيل المستندي

- دراسة التحصيل المستندي للإستيراد لحساب سونا طراك.
- المتابعة و التسيير للملفات الأساسية.

2-مصلحة الادارة

- تسيير الوسائل للعاملين بالوكالة.
- السهر على المظهر الجيد لكل ما يتعلق بالأرشفيف و المحافظة عليه.
- وضع الميزانية بصفة جغرافية للوكالة.
- متابعة سير الأموال المنقولة و عقارات الوكالة.
- وضع متابعة سجل الشكاوي.
- وضع تصريجات جبائية و شبه جبائية بصفة دورية.
- السهر على التطبيق الجيد للتنظيم الداخلي للوكالة من قبل المكلفين بالإدارة.
- التسيير الإداري للمكلفين بالإدارة للوكالة (غيابات، تأخير، عطل).
- متابعات حسابية للقائمين بالإدارة و النشاطات وفقا للتنظيم المعمول به.
- دعم زيادة الحاجة الى تكوين القائمين على الادارة.
- وضع ميزانية خاصة بالتكوين.
- تسجيل القائمين على الإدارة في برنامج التكوين.
- التسيير و المحافظة على جميع الوسائل المادية تحت تصرف الوكالة.
- السهر على إحترام شروط النظافة و كذا الحماية المقررة للوكالة.
- التسيير الاقتصادي للوكالة.

3-مصلحة الصندوق

- دراسة عمليات الصندوق و مهمة التعامل مع عملائها.
- القيام بأبحاث فيما يتعلق بشكاوي عملائها.
- تقرير تصريحات تتعلق بمسائل الدفع و ذلك بصفة دورية.
- أ- فرع الشباك: له المهام التالية:
 - السهر على طريقة الإستقبال للعملاء.
 - التصريح أمام الصندوق المركزي بالإحتياجات للسيولة النقدية أو الدفع المتزايد الذي له علاقة مع المصلحة الإدارية للوكالة.
 - دراسة العمليات المتعلقة بالسيولة النقدية مع العملاء خاصة.
 - الطلبات المتعلقة بالوضعية الخاصة للعملاء.
 - المدفوعات تكون بالدينار و العملة الصعبة، و مختلف الحسابات التي لا يمكن تمييزها.
 - السحب بالدينار أو العملة الصعبة.
 - الصرف اليدوي.
 - البيع و التنظيم للشيكات المتعلقة بالسفر.
 - دراسة عمليات السحب و الدفع على الحسابات المقررة بموجب دفاتر.
 - فتح المجال للإعلام الآلي بالنسبة لصناديق السيولة النقدية.
 - دعم مجال المحاسبة و السيولة بشبايك الدفع.
 - القيام بالمراقبة قبل دفع الشيكات المقدمة من طرف العملاء. (الهوية، الإمضاء،... الخ)
 - دراسة عمليات السحب للسيولة للعملاء بالنظر على تقديم أحسن عملية.
 - القيام بعمليات التبادل (الشراء، و البيع).

ب- فرع الشباك الخلفي

يدرس مجموعة من العمليات "الشباك الخلفي" للعملاء و له دور في تسيير جميع العمليات يمكننا تلخيص هذه كما يلي:

- دعم الموزعين للأوراق النقدية.
- تسيير و تهيئة دفتر شيكات العملاء.
- الأخذ بقرارات الإدارة في آخر يوم.
- تسيير استخراج شيكات العملاء.
- حيازة مختلف دفاتر الشيكات من بينهم شيكات البنك.
- تحرير شهادات للشيكات و ذلك لحساب العملاء.
- القيام ببيع شيكات البنك.
- إعطاء أهمية للإحتياجات النقدية لتفادي العجز.
- تحقيق أكبر قدر من الدفعات الممنوحة لشباك المدفوعات.
- ربط النشاطات التي لها علاقة بالعمليات "للشباك الخلفي" (تحويلات، محفظة الأوراق المالية)
- التحقيق اليومي، توقيف الصندوق عن دفع السيولة (الدينار).
- تنفيذ التحويلات الآمرة من قبل العملاء.
- دراسة التحويلات المتلقاة (الخزينة، الحساب البريدي الجاري، تسعيرة، الوكالات الداخلية،... الخ)

ثالثا- نائب المدير المكلف بالتصدير:

1- مصلحة التوطين:

- التوطين لكل الصادرات.
- فحص ملف التوطين.
- وضع تقرير لكل ما يتم إرساله.

2- مصلحة الاعتماد المستندي

- دراسة الاعتمادات المستندية المتعلقة بالصادرات لحساب سونا طراك.
- إجراء إحصائيات و كذا وضعية دخول الاعتمادات المستندية.

3- مصلحة الأمر بالدفع (OPR) :

- تتمثل في حساب الزبائن بالعملة الوطنية بعد تحويلها من العملة الصعبة الآتية من الخارج بعد عملية التصدير.

المبحث الثاني: كيفية سير عملية الاعتماد المستندي في البنك الخارجي الجزائري

إن أول عملية يقوم بها البنك في كل المعاملات التجارية الخارجية الخاصة بالاستيراد هي عملية التوطين التي تعتبر إجبارية، أي أن عملية التوطين هي خطوة سابقة تتخذ مهما كانت تقنية الدفع المستعملة في إطار العمليات التجارية و يقصد به تحديد مكان تحقيق و إنجاز العقد، الإتفاق أو الاعتماد و بالمختصر المفيد يعني التوطين بالنسبة للبنك وضع ختم أو رقم على فاتورة نموذجية (تقديرية) أو على عقد ما.

المطلب الأول: طلب فتح التوطين البنكي la domiciliation

نأخذ التوطين البنكي في حالة الاستيراد كونها العملية الأكثر استعمالا في الجزائر، وهي تتضمن ما يلي¹:

أولا- بالنسبة للمستورد:

عند إختيار بنك الخارجي الجزائري فإن المستورد يطلب فتح ملف التوطين الذي يتكون من الوثائق التالية:

1- رخصة الاستيراد

2- الفاتورة الشكلية : هي فاتورة أولية يرسلها المورد الأجنبي الى زبونه.

3- طلب التوطين: هذه الوثيقة يحررها المستورد و تحتوي على المعلومات التالية:

● معلومات خاصة بالمستورد

● معلومات خاصة بالسلعة و نذكر منها:

● طبيعة السلعة

● البلد الاصيلي للسلعة و البلد المصدر

● مبلغ الفاتورة

● شروط الدفع

¹- معلومات مقدمة من طرف الوكالة المستقبلية

● مكان الجمركة

● معلومات خاصة بالمصدر

4- العهد l'engagement: تكون هذه الوثيقة في حالة ما إذا كانت السلعة موجهة للاستهلاك الخاص بالمستورد لتغطية إحتياجاته و في حالة سلعة موجهة للإستهلاك النهائي يدفع المستورد ضريبة (TVA) بـ 10.000 دج في مديرية الضرائب و إذا كانت خدمة تدفع ضريبة (TAX) بـ 3%.

ثانيا- بالنسبة للبنك الموطن: يتحصل العميل على إستمارة محدد فيها المعلومات التي تم البنك أي أن البنك يقوم بفتح ملف التوطين و ذلك بعد جمع و تأثق معينة التي تسمح بضمان الدخول الفعلي للسلع و الخدمات الى الجزائر

الشروط المسبقة في عملية التوطين:

- أن يكون المستورد يملك سجل تجاري
- أن تكون لديه السيولة الكافية لتغطية العملية
- أن السلعة المستوردة غير ممنوعة من طرف الحكومة
- حصول المستورد على ترخيص الاستيراد في حالة ما اذا كانت السلعة المستوردة تتطلب ذلك

المطلب الثاني: ختم التوطين البنكي

يقوم البنك بإعطاء رقم التوطين لكل من الفاتورة الشكلية و العقد التجاري المبرم بين المستورد و المصدر بحيث يكون هذا الرقم يحتوي على 21 عدد مقسمين إلى 06 خانات و تتمثل هذه الأخيرة من اليسار إلى اليمين كمايلي ما يلي:

الخانة الأولى: تحتوي على ستة 06 أرقام مقسم على الشكل التالي(من اليسار إلى اليمين)

- رقمين يمثلان الولاية
- رقمين يمثلان البنك
- رقمين يمثلان الوكالة

الخانة الثانية: تمثل السنة التي يتم فيها التوطين

الخانة الثالثة: تمثل الفصل الذي يتم فيه التوطين

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي لدى البنك الخارجي الجزائري

وكالة - حيدرة -

الخانة الرابعة: تحتوي على رقمين و تمثل نوع العملية أو طبيعتها (10 تمثل سلعة و 30 تمثل خدمة)

الخانة الخامسة: تمثل الرقم التسلسلي لتسجيل العملية و تحتوي على 05 أرقام

الخانة السادسة: تمثل نوع العملة مثل:

EUR: تمثل عملة الأورو

USD: تمثل عملة الولايات المتحدة الأمريكية

GBP: تمثل عملة اتحاد البريطاني

الشكل رقم (9): ختم التوطين البنكي

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE SITE SONATRACH HYDRA DOMICILIATION-IMPORT-					

المصدر: وثيقة مقدمة من مصلحة التوطين البنكي في الوكالة المستقبلية

المطلب الثالث: عملية فتح الاعتماد المستندي

يتقدم العميل بالوثائق المطلوبة قصد فتح الاعتماد المستندي و تتمثل الوثائق فيما يلي:¹

أولاً-الفاتورة الشكلية **Facture proforma**:

المتضمنة ما يلي:

- تاريخ الفاتورة
- إسم و عنوان المصدر
- إسم و عنوان المستورد
- إسم بنك المصدر
- إلتزامات إنتقال السلع
- نوع الاعتماد
- نوع السلعة
- الكمية
- السعر الإجمالي

و تكون محتومة و مضمية من طرف المصدر و يجب أن تحمل هذه الفاتورة رقم التوطين البنكي إضافة إلى الفاتورة فيجب على المتعامل أن يرفق معها أيضا طلب فتح الاعتماد .

ثانيا-طلب فتح الاعتماد:

الذي يتضمن عدة نقاط منها:

- رقم حساب الجاري الخاص بالمستورد
- رقم التوطين

1- نوع الاعتماد

2- إسم و عنوان بنك المصدر

3- إسم و عنوان المصدر

¹- معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

• و يتضمن أيضا

- 4- مبلغ الاعتماد
- 5- تاريخ نهاية صلاحية الاعتماد
- 6- تاريخ اخر اجال للشحن
- 7- إستعمال الاعتماد
- 8- رقم العقد بين المصدر و المستورد
- 9- الوثائق المطلوبة
- 10- نوع و كمية السلعة
- 11- مكان الشحن و التفريغ
- 12- تصدير الجزئي للسلعة
- 13- إنتقال السلعة بحريا
- 14- معلومات خاصة بالتكاليف
- 15- التعريف الجمركية

و يجب أن يكون هذا الطلب ممضي من طرف مدير الشركة أو من طرف مسؤولين و متبوع بختم الشركة و بعد إستلام البنكي الوثائق يقوم هذا الأخير بالتأكد من سلامة الملف و صحته حيث يقوم بمراجعة رصيد صاحب الأمر و يتحقق من و جود السيولة الكافية لتغطية العملية و يتحقق أيضا من سلامة إمضاءات المسيرين المسؤولين (مسؤولي الشركة) فيقوم بالختم (وضع تاريخ للإستقبال) يبين إستقبال البنكي للملف و في حالة عدم صحة الملف يقوم البنكي بإرجاع الملف لصاحب الامر.

ثالثا- كيفية إجراء فتح الاعتماد المستندي:

يتم فتح الاعتماد على مرحلتين أساسيتين هما:¹

المرحلة الأولى: فتح الاعتماد المستندي عن طريق برنامج خاص داخلي بالبنك BEA لتسيير العمليات الداخلية (système informatique interne)

¹ - معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

تجرى فيه جميع العمليات الداخلية الخاصة بالزبائن و المتعاملين الاقتصاديين حيث هذا البرنامج يتم من خلاله الحصول على عمولات

كيفية سير فتح الاعتماد عن طريق V8: (DELTA VERSION 08)

يدون البنكي المعلومات اللازمة في هذا البرنامج و التي تتمثل في:

أولاً- إختيار نوع الملف حيث هناك عدة أنواع أهمها:

Crédit doc a vue totalement provisionne (001)

في هذا الصنف يقتطع من رصيد صاحب الأمر provision و يحتفظ به في رصيد خاص بالبنك BEA ويكون بالدينار

Crédit doc a vue non provisionne (003)

في هذه الحالة تكون هناك ثقة مابين صاحب الأمر و بنكه حيث يتأكد البنك من وجود السيولة اللازمة وقت الدفع

Crédit doc a vue totalement provisionne compte devise (002)

في هذه الحالة اقتطاع السيولة مباشرة من رصيد بالعملة الأجنبية (من نفس العملة) يجب أن تكون عملة الرصيد وعملة الفاتورة متشابهتين

Crédit doc a vue totalement provisionne compte devise (009)

(Arbitrage) عملتين أجنبيتين مختلفتين (عملة الفاتورة تختلف عن عملة الرصيد)

ثانياً- تدوين معلومات خاصة بصاحب الأمر (المستورد) الإسم و العنوان

1- تدوين الرصيد بالعملة الاجنبية

2- تدوين الرصيد بالعملة المحلية DA

لسحب تكاليف و عملات لملف الاعتماد المستندي

ثالثاً- معلومات خاصة بالمستفيد(المصدر) اسم و عنوان المستفيد

رابعاً- معلومات خاصة ببنك المستفيد اسم و عنوان بنك المستفيد و رصيد المستفيد في بنكه

خامساً- يتم تدوين معلومات بنك الإشعار banque notificatrice و التي تكون من صلاحيات مديرية

العمليات الخارجية DOE

-إختيار نوع الاعتماد المستندي إما: اعتماد غير قابل للإلغاء أو غير قابل للإلغاء و مؤكد

سادسا- caracteristique credit خصائص القرض

_تاريخ نهاية الصلاحية

-السعر

سابعا- تفصيل نوع السلعة و كيفية انتقالها

ثامنا- طريقة الشحن

تاسعا- أجال تسليم الوثائق إلى البنك من طرف المستفيد 21 يوم يسمح بها قانون الاعتماد المستندي

عاشرا- وصف الوثائق المطلوبة مثل الفاتورة التجارية

عند الانتهاء من العملية يتم وضع رقم الاعتماد المستندي.

المرحلة الثانية: فتح الإ اعتماد المستندي عن طريق برنامج خاص خارجي بالبنوك لتسيير العمليات الخارجية

كيفية سير الاعتماد المستندي عن طريق سويفت SWIFT:

يقوم البنك بإرسال رسائل عن طريق SWIFT و المتمثلة في MT700 خاصة بعملية فتح الاعتماد المستندي

و التي تقوم بإرسالها إلى مديرية العمليات الخارجية DOE، في هذه العملية يقوم البنك بتدوين المعلومات

الخاصة بفتح الاعتماد بخانات خاصة:

-خانة المرسل: بنك الجزائر الخارجي

-خانة المرسل إليه: DOE (مديرية العمليات الخارجية)

-Champs 40A:هيئة الاعتماد المستندي أي صنف الاعتماد

-Champs 20:رقم الإ اعتماد المستندي حيث يتكون من 16 ما بين 3 حروف و 13 رقم

_Champs 40E: règles d'application

Champs 31D:مكان و تاريخ نهاية الصلاحية

-Champs 51a: banque emettrice بنك المستورد

-Champs 50:صاحب الأمر (الإسم و العنوان)

-Champs 59:المصدر إسمه و عنوانه

-Champs 32Ba:العملة

القيمة:

Champs 41a: la banque du Bénéficiaire بنك المستفيد

Champs 43p: envois partielle تصدير جزئي

Champs 43T-: Transbodement

Champs 44E-: Port de chargement

Champs 44F-: Port de dechargement

Champs 44C-: date limite d'envoi تاريخ آخر أجل للشحن

Champs 45A-: يجب تدوين قاعدة النقل، نوع السلعة، صنفها، كميتها

Champs 46-: تسجل كل المستندات المطلوبة من صاحب الأمر

Champs 47A-: يحتوي على كل شروط بنك الجزائر الخارجي في إطار الاعتماد المستندي

Champs 71B-: يحتوي على التكاليف

Champs 49-: instruction de confirmite (غير مؤكد، non confirme)

Champs 78-: كيفية الدفع و هذا يكون حسب مدة الدفع التي تكون 7 ايام

Champs 57A-: banque notificatrice

Champs 72-: Modification (التعديلات إن وجدت)

رابعا-مرحلة التنفيذ و التسوية النهائية للاعتماد المستندي:¹

قبل عملية التنفيذ و التسوية النهائية إن وجدت التعديلات يقوم المستورد بإرسال طلب إلى مدير البنك يطلب فيه إحداث تغييرات على الاعتماد المستندي و هذه التعديلات التي تطرأ على شروط العقد التي تكون جوهرية تستلزم الحصول على موافقة المستفيد منها تخفيض مبلغ الاعتماد ، و تغيير نوع البضاعة المتفق عليها، أو تغيير إسم المستفيد.

هذه التعديلات تتم في وثيقة متمثلة في MT 707 التي ترسلها الوكالة الى DOE. و بعدها تأتي عملية التنفيذ و التسوية النهائية و ذلك بعد تلقي المصدر إشعار من بنكه، بفتح الاعتماد المستندي لصالحه و التأكد من تطابق

¹ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة المستقبلة

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي لدى البنك الخارجي الجزائري

وكالة - حيدرة -

الشروط المتفق عليها في العقد التجاري، يقوم المصدر بتحضير البضاعة و إرسالها إلى الشركة التي تتكفل بنقل البضاعة إلى المكان المتفق عليه و يتم نقل البضائع المستوردة عادة وفق أربعة حالات معروفة و هي:

- نقل المشتري البضاعة من مقر المصدر أي البلد الأجنبي و تدعى LOCO

- نقل المشتري البضاعة من ميناء الشحن و تدعى طريقة FOB

- نقل المشتري البضاعة من ميناء الوصول و تدعى طريقة CIF

- نقل المصدر للبضاعة من مقره إلى غاية مخازن المشتري و تدعى طريقة CFR

و بمجرد تسليم البضاعة للناقل يتحصل وكيل العبور على الوثائق التالية:

- سند الشحن

- الفاتورة التجارية النهائية

- وثيقة التأمين

- شهادة المطابقة

- شهادة المنشأ

- نوع التصدير

- وثيقة الوزن و الحجم

ثم يقوم المصدر بتسليم هذه الوثائق إلى بنكه الذي بدوره يقوم بإرسال هذه الوثائق إلى بنك المستورد BEA الذي يقوم بفحصها و مراجعتها لمعرفة مدى مطابقة الوثائق للشروط المتفق عليها في مرحلة فتح الاعتماد، في حالة مطابقة المستندات، يقوم البنك بدفع قيمة البضاعة إلى البنك المصدر و منه يقوم بنك المستورد بإرسال الأموال في أجل لا يتعدى 07 أيام إلى بنك المصدر.

حيث تقوم إدارة الجمارك بإرسال التصريح الجمركي D10 الذي يدل على دخول البضاعة إلى التراب الوطني و هذه الوثيقة تثبت الإستلام الفعلي للبضاعة، و أما المصدر فإنه قام بإرسال وثيقة تثبت بأنه قد إستلم قيمة تلك البضاعة و في الأخير تتم التسوية النهائية للصفقة.

اما في حالة الوثائق الغير مطابقة للشروط المتفق عليها سابقا يتم إخبار المستورد و إنتظار الرد، حيث يتم إعلامه بكل المتغيرات الموجودة في الوثائق و ينتظر الرد.

إذا كان الرد إيجابياً فيقبل هذه التغييرات و يقوم بإرسال SWIFT إلى مديرية العمليات الخارجية DOE من أجل تسديد قيمة هذه الوثائق، مدة 07 أيام ابتداءً من تاريخ إرسال الرسالة و بعدها يتم إعطاء الوثائق إلى المستورد من أجل عملية الجمركة و في حالة ما إذا كان الرد سلبياً لا يتقبل هذه التغييرات فيتم إعادة إرسال الوثائق إلى بنك المصدر من أجل إعادة النظر فيها.

المبحث الثالث: طريقة فتح و متابعة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي من طرف الوكالة المستقبلية
سوف نبين في هذا المبحث مختلف المراحل التي تمر بها عملية فتح الاعتماد المستندي من مرحلة التوطين البنكي إلى مرحلة التسوية النهائية.

المطلب الأول: طلب فتح التوطين البنكي

كما أشرنا سابقاً أول عملية يقوم بها البنك في كل معاملاته التجارية الخارجية الخاصة بالاستيراد هي عملية التوطين، و يتم طلب فتح التوطين (أنظر الملحق رقم 01) كما يلي:
أولاً - بالنسبة للمستورد :

تم اختيار البنك الخارجي الجزائري وكالة حيدرة رقم 005 ثم قام بطلب فتح ملف التوطين مرفوقاً بفاتورة شكلية ونسخة طبق الأصل من السجل التجاري مصادق عليها.

1- رخصة الاستيراد

2- فاتورة شكلية تضمنت مايلي: (أنظر الملحق رقم 02)

- تاريخ الفاتورة 27 juin 2013
- اسم و عنوان المصدر BAKERHUGHES EHOLTD
- 22 Victoria Street Hamilton HM 12 Bermuda
- إسم و عنوان المستورد Groupement BIRSEBA
- Lot N 01 Lotissement Belle vue HYDRA (Alger)
- إسم بنك المصدر JP Morgan chase bank
- لتزامات انتقال السلع Incoterme CFR
- نوع الاعتماد غير قابل للإلغاء irrevocable

- نوع السلعة: قطع الغيار

- الكمية

- السعر الاجمالي 791.876.00

3- طلب التوطين: هذه الوثيقة يحررها المستورد و تحتوي على المعلومات التالية:

- معلومات خاصة بالمستورد Groupement BIRSEBA

Lot N 01 Lotissement Belle vue HYDRA (Alger)

- معلومات خاصة بالسلعة و نذكر منها:

- طبيعة السلعة

- البلد الاصيلي للسلعة و البلد المصدر

- مبلغ الفاتورة 791,876.00

- شروط الدفع

- مكان الجمركة الجزائر

- معلومات خاصة بالمصدر BAKERHUGHES EHOLTD

22 Victoria Street Hamilton HM 12 Bermuda

ثانيا- بالنسبة للبنك الموطن:

تحصل العميل على إستمارة حدد فيها المعلومات التي تم البنك و أعطى البنك بختمه رقم التوطين في كل من الفاتورة الشكلية و العقد التجاري المبرم بين المستورد و المصدر (أنظر الملحق رقم 03)

المطلب الثاني: ختم التوطين البنكي

سنقوم في هذا المطلب بتوضيح شكل ختم التوطين البنكي و العناصر المكونة له.

و هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): ختم التوطين البنكي

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE SITE SONATRACH HYDRA DOMICILIATION-IMPORT-					
160317	2012	2	10	00218	USD
ALGER LE 13 MAI 2012					

المصدر: وثيقة مقدمة من مصلحة التوطين البنكي في الوكالة المستقبلية

حيث أن: - 160317 رقمين يمثلان الولاية، رقمين يمثلان البنك، رقمين يمثلان الوكالة

2012	-	السنة الذي تم فيه التوطين
2	-	يمثل الفصل الذي تم فيه التوطين
10	-	تمثل السلعة
00128	-	الرقم التسلسلي لتسجيل العملية
USD	-	العملة

المطلب الثالث: عملية فتح الاعتماد المستندي

تقدم العميل و هو ممثل شركة BIRSEBA بالوثائق المطلوبة قصد فتح اعتماد مستندي في وكالة حيدرة و تتمثل الوثائق فيما يلي:

أولا- فاتورة شكلية: Facture proforma

و كانت محتومة و ممضية من طرف المصدر و تحمل هذه الفاتورة رقم التوطين البنكي إضافة الى هذه الفاتورة قام بإحضار طلب فتح الاعتماد.

ثانيا- طلب فتح الاعتماد: (أنظر الملحق رقم 04)

الذي تضمن عدة نقاط منها:

• رقم حساب الجاري الخاص بالمستورد N 002.00005.005.3.00001 Clé 13

• رقم التوطين 160317.2012.2.10.00218 USD

1- نوع الاعتماد irrévocable

2- بنك المصدر JP Morgan chase Banq

125 London Wall London EC2Y5AJ UK

3- اسم و عنوان كل من:

• المصدر BAKER HUGHES EHO LTD

22.Victoria Street Hamilton HM 12 Bermuda

• و تضمن أيضا

4- مبلغ الاعتماد USD 791.876.00

5- تاريخ نهاية صلاحية الاعتماد 13/09/2013

6- تاريخ آخر أجل للشحن 13/08/2013

7- A vue بالإطلاع

8- رقم العقد بين المصدر و المستورد 09/0912/po-13/CS/GBRS-D/09

9- الوثائق المطلوبة

• فاتورة تجارية Facture commercial (أنظر الملحق رقم 05)

• التزامات انتقال السلع CFR

• سند الشحن (أنظر الملحق رقم 06)

• شهادة أصلية واحدة (أنظر الملحق رقم 07)

• قائمة الطرود Liste de colisage

• شهادة certifiat de conformité

10- نوع و كمية السلعة قطع الغيار

- 11- مكان الشحن و التفريغ: مكان الشحن ميناء مرسيليا، مكان التفريغ ميناء الجزائر
- 12- تصدير الجزئي للسلعة Interdit
- 13- transbordement الانتقال السلعي البحري ممنوع
- 14- التكاليف في الخارج على مسؤولية المصدر أما تكاليف البلد المحلي تكون على مسؤولية المستورد
- 15- التعريف الجمركية 84.31.43.00

ثالثا- كيفية إجراء عملية الاعتماد المستندي:

تم فتح الاعتماد على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: فتح الاعتماد المستندي عن طريق البرنامج الخاص الداخلي بالبنك BEA لتسيير العمليات الداخلية (système informatique interne)

تجرى فيه جميع العمليات الداخلية الخاصة بالزبون و المتعامل الاقتصادي حيث هذا البرنامج يتم من خلاله الحصول على عمولات

كيفية سير فتح الاعتماد عن طريق V8: (DELTA VERSION 08)

تم تدوين المعلومات اللازمة في هذا البرنامج و التي شملت:

أولا- إختيار نوع الملف:

• (002) Crédit doc a vue totalement provisionne compte devise

أي إقتطاع السيولة مباشرة من رصيد بالعملة الأجنبية (من نفس العملة) يجب أن تكون عملة الرصيد و عملة الفاتورة متشابهتين

ثانيا- تدوين معلومات خاصة بصاحب الأمر (المستورد) الإسم و العنوان Groupement BIRSEBA

Lot N 01 Lotissement Belle vue HYDRA (Alger)

1- الرصيد بالعملة الاجنبية USD 5774349.65

2- الرصيد بالعملة المحلية DA

لسحب تكاليف و عملات ملف الاعتماد المستندي

ثالثا- معلومات خاصة بالمستفيد(المصدر) إسم و عنوان المستفيد Baker Hughes EHO .LTD

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي لدى البنك الخارجي الجزائري

وكالة -حيدرة-

22 victoria street Hamilton HM .12BERMUDA

رابعاً- معلومات خاصة ببنك المستفيد إسم و عنوان بنك المستفيد و رصيد المستفيد في بنكه

Jp Morgan Chase bank

125 London Wall London EC 2Y 5AJ Uk

خامساً- معلومات بنك الإشعار banque notificatrice و التي تكون من صلاحيات مديرية العمليات

الخارجية DOE

-إختيار نوع الاعتماد المستندي: تم إختيار اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء

سادساً- caractéristique credit خصائص القرض

تاريخ نهاية الصلاحية 2013/08/13

-السعر 971876.00

سابعاً- تفصيل نوع السلعة و كيفية إنتقالها

incoterm 2010 CFR Port skikda Alger

ثامناً- طريقة الشحن بحرية Maritime

تاسعاً- أجال تسليم الوثائق إلى البنك من طرف المستفيد 21 يوم يسمح بها قانون الاعتماد المستندي

عاشراً- وصف الوثائق المطلوبة مثل الفاتورة التجارية

و قد تم الإنتهاء من العملية في تاريخ 2013/06/27 تم وضع رقم الاعتماد المستندي (أنظر الملحق رقم 08)

المرحلة الثانية: و بعدها تم فتح الاعتماد المستندي عن طريق برنامج آخر خاص بخارجي بالبنوك لتسيير

العمليات الخارجية

كيفية سير الاعتماد المستندي عن طريق سويفت SWIFT:

تم إرسال رسائل عن طريق SWIFT (أنظر الملحق رقم 09) و المتمثلة في MT700 خاصة بعملية فتح

الاعتماد المستندي و التي تم إرسالها إلى مديرية العمليات الخارجية DOE، و في هذه العملية تم تدوين

المعلومات الخاصة بفتح الاعتماد بخانات خاصة:

-خانة المرسل: بنك الجزائر الخارجي وكالة حيدرة

-خانة المرسل إليه: DOE (مديرية العمليات الخارجية)

-Champs 40A: الاعتماد غير قابل للإلغاء

20-Champs:رقم الاعتماد المستندي حيث يتكون 005.ICD .00237.13.039

005:رقم وكالة حيدرة

Importation credit documentaire:Icd

00237:رقم الاعتماد

السنة: 2013

039:رقم العملة بالدولار

regles d'application :Champs 40E_

Champs 31D:مكان و تاريخ نهاية الصلاحية

التاريخ:13 aout 2013

المكان: لندن

banque emettrice:Champs 51a- بنك الجزائر الخارجي وكالة حيدرة

Champs 50-:صاحب الأمر (الاسم و العنوان)

Groupement Bir SEBA.Lot. N 01 Lotissement BELLE VUE HYDRA Alger

Champs 59-:المصدر إسمه و عنوانه Baker Hughes EHO .LTD

22 victoria street Hamilton HM .12BERMUDA

Champs 32B:العملة بالدولار

القيمة: USD 791.876.00

Champs 41a: Jp Morgan Chase bank (la banque du Bénéficiaire)

125 London Wall London EC 2Y 5AJ Uk

Champs 43p: envois partielle interdit تصدير جزئي ممنوع

Transbodement interdit:Champs 43T-

Champs 44E-:Port de chargement (ميناء الشحن) و هو ميناء مرسيليا

Champs 44F-:Port de dechargement (ميناء التفريغ) و هو ميناء الجزائر

Champs 44C-: date limite d'envoi تاريخ آخر أجل للشحن 13 Aout 2013

Champs 45A-:تدوين قاعدة النقل، نوع السلعة، صنفها، كميتها

CFR PORT DE MARSEILLE INCOTERM 2010

Suivant facture proforma nr HMD 065-12 du 05/06/2013

46-Champs: سجلنا كل المستندات المطلوبة من صاحب الأمر:

* فاتورة تجارية 03 نسخ

* التزامات إنتقال السلع CFR

* شهادة أصلية نسخة واحدة.

* قائمة الطرود نسختين.

* شهادة الضمان نسخة.

47A-Champs: يحتوي على كل شروط بنك الجزائر الخارجي في إطار الاعتماد المستندي

71B-Champs: يحتوي على التكاليف

49-Champs: instruction de confirmite (غير مؤكد, non confirme)

78-Champs: كيفية الدفع و هذا يكون حسب مدة الدفع التي تكون 7 أيام

57A-Champs: banque notificatrice

Jp Morgan Chase bank

72-Champs: Modification (التعديلات إن وجدت)

رابعا-مرحلة التنفيذ و التسوية النهائية للاعتماد المستندي:

و قبل الوصول إلى التنفيذ و التسوية النهائية للاعتماد المستندي لقد وجدت تعديلات (أنظر الملحق رقم

10) فيما يخص:

_ السماح بالشحن المجزأ بعدما كان غير مسموح

-تاريخ نهاية صلاحية الاعتماد المستندي تم تعديله و تمديده إلى 2013/12/13 بعد ما كان في تاريخ

2013/09/13

-تاريخ آخر أجل للشحن كان في 2013/ 08/13 و تم تمديده إلى غاية 2013/11/13

و من أجل تنفيذ و تسوية العملية تلقى Baker Hughes إشعار من بنكه، بفتح الاعتماد المستندي لصالحه و

تأكد من مطابقتها للشروط المتفق عليها في العقد التجاري، فقام بتحضير البضاعة (المتمثلة في قطاع الغيار)

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لعملية الاعتماد المستندي لدى البنك الخارجي الجزائري

وكالة - حيدرة -

و إرسالها إلى الشركة التي تكفلت بنقل البضاعة إلى المكان المتفق عليه و تم نقل البضائع المستوردة عن طريق CFR

و بمجرد تسليم البضاعة للناقل تحصل وكيل العبور على الوثائق التالية:

-سند الشحن

-الفاتورة التجارية النهائية

-وثيقة التأمين

-شهادة المطابقة

-شهادة المنشأ

-نوع التصدير

-وثيقة الوزن و الحجم

فقام المصدر بتسليم هذه الوثائق إلى بنكه الذي بدوره أرسل هذه الوثائق إلى بنك المستورد (البنك الخارجي الجزائري) BEA وكالة حيدرة قمنا بفحصها و مراجعها لمعرفة مدى مطابقتها للشروط المتفق عليها في مرحلة فتح الاعتماد ، فكانت المستندات مطابقة للشروط فقام البنك بدفع قيمة البضاعة إلى البنك المصدر.

إستدعى بنك المستورد عميله فسلمه المستندات و تحقق من صحتها فقام هذا الأخير بدفع قيمة البضاعة لبنكه و إستلم الوثائق.

فقامت إدارة الجمارك بإرسال التصريح الجمركي D10(أنظر الملحق رقم 11) الذي يدل على دخول البضاعة إلى التراب الوطني ، و هذه الوثيقة تثبت الإستلام الفعلي للبضاعة، و أما المصدر فإنه قام بإرسال وثيقة تثبت بأنه قد إستلم قيمة تلك البضاعة (أنظر الملحق رقم 12) و في الأخير تمت التسوية النهائية للصفحة.

الخلاصة :

من خلال دراستنا لحالة تمويل عملية استيراد عن طريق الاعتماد المستندي بالشكل التفصيلي يمكن القول أن هذه التقنية تخلق ثقة كبيرة بين أطراف العقد التجاري سواء بالنسبة للمصدر الذي يضمن الحصول على أمواله إذا إحترم الشروط المتفق عليها، و نفس الشيء بالنسبة للمستورد الذي يضمن كذلك الحصول على البضائع المطلوبة وفقا للشروط التي فرضها أو تفاوض عليها المصدر.

و في هذه الدراسة وجدنا أن النوع المستعمل بين المستورد الجزائري و المصدر الأجنبي هو الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء، و بهذا يتطلب تدخل بنكين أحدهما ممثل المصدر و الآخر ممثل المستورد و هذا التدخل يتمثل في البنك الخارجي الجزائري بالنسبة لفتح الاعتماد المستندي بأمر من المستورد لصالح المصدر، و أما بالنسبة للبنك الأجنبي يقوم بالتأكيد على هذا الاعتماد المستندي فكلاهما يقومان بمراقبة مستندات العملية.



الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع الاعتماد المستندي بجانبه النظري و التطبيقي، توصلنا إلى أن الجهاز المصرفي المتكون من البنك المركزي و البنوك التجارية و البنوك المتخصصة له دور فعال و قوي في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، بما فيها التجارة الخارجية و ذلك من خلال عرضه لمجموعة من تقنيات الدفع بحيث توفر الأمان و الثقة بين المتعاملين من مصدريين و مستوردين الذين في غالب الأحيان لا تجمع بينهم معرفة مسبقة.

و كما سبق الذكر فإن التجارة الخارجية أهم القطاعات الاقتصادية الذي يعتبر جزءا عضويا في هيكل الاقتصاد الوطني، و تختلف أهميته من دولة إلى أخرى، و يعتبر بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية فالتفتح الذي شهدته الأسواق العالمية أدى إلى توسيع دائرة التعامل الخارجي بين الدول، مما نتج عنه ضرورة قيام عمليات التمويل.

و قد أثبتت البنوك قدرتها في تمويل المتعاملين الإقتصاديين بواسطة مجموعة من الوسائل و التقنيات التي لها أهمية بالغة في عملية التصدير و الاستيراد إذ أنها تضمن حقوق المتعاملين من خلال وسائل الدفع المباشر أو عن طريق المستندات كالا اعتماد و التحصيل المستنديين اللذان يعتبران من أكثر الطرق ضمانا فيما يخص المخاطر المختلفة التي تواجه عملية التمويل، لذا تدخل البنوك في حل مشكلة الضمان و الدفع التي تواجه أطراف التبادل في التجارة الخارجية من خلال تقنيات ساهمت في تطوير البنوك و توسيع نشاطاتها مع الخارج و نخص بالذكر تقنية الاعتماد المستندي خاصة غير قابل للإلغاء و المؤكد، لأنه يوفر الأمان و الثقة للمتعاملين، كما يتميز بالسرعة و السهولة في التنفيذ.

و بهذا يؤدي الاعتماد المستندي دور هام في تمويل التجارة الخارجية و ترقيتها من خلال اعتمادها على تقنيات تضمن للبائع و المشتري تطبيق إلتزاماتهم مع تدخل البنك فيما يخص مجال تنظيمات الصرف.

التأكد من صحة الفرضيات:

الفرضية الاولى: يمكن القول أن هذه الفرضية خاطئة و هذا من خلال ما تم تأكيده في هذه الدراسة التي أبرزت أهمية التمويل البنكي في تحسين المعاملات التجارية بين الدول و ذلك بالاعتماد على وسائل الدفع الحديثة لكونها أكثر ضمانا إلى جانب وسائل الدفع التقليدية.

الفرضية الثانية: هي مؤكدة من خلال إيضاح أن الاعتماد المستندي هو أداة تمويل و دفع في المعاملات التجارية و الدولية، و هو أداة تضمن للأطراف المتعاملة إتمام معاملاتهم بكل أمان من خلال المستندات التي ترافقه و التي تساهم في إتمام المعاملات بسهولة و بثقة تامة.

الفرضية الثالثة: تتميز تسوية المعاملات التجارية في وكالة BEA بالاستخدام الواسع لنظام الاعتماد المستندي و هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- البنك مؤسسة مالية تقوم بوظيفتها التقليدية و المتمثلة في استقبال الودائع و منح القروض إضافة الى وظائفها الحديثة، و تلعب دور هام في تمويل التجارة الخارجية.
- وسائل الدفع المستندية ظهرت نتيجة لتزايد حاجات التجارة الخارجية بكون التجارة من الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية.
- يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع و تمويل التجارة الخارجية لإتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف، و أهم ما يميزه عن غيره من الوسائل هو إيجاد مستندات معينة كسند الشحن، الفواتير التجارية و شهادات أخرى تضمن السير الحسن لعمليتي التصدير و الاستيراد بالإضافة إلى تعهد البنك بدفع قيمة الاعتماد.
- إن تتبع مراحل سير الاعتماد المستندي بدءاً من فتح ملف الاعتماد إلى غاية دفع الوثائق و فحصها و مراجعتها تكون معقدة نوعاً ما و تتطلب إلهاماً دقيقاً.
- بالرغم من أن هذه التقنية تتميز بالثقة و الأمان إلا أنها تتضمن عدة مخاطر كالسرقة و مخاطر النقل و الشحن، و تعرض البضاعة للتلف و عدم وصولها في الوقت المناسب و غيرها من المخاطر التي تنقص من أهمية العملية بالرغم من الاحتياطات المتخذة.

التوصيات:

- استحداث الأجهزة المعلوماتية المستعملة من طرف البنوك لتسهيل الخدمات البنكية، و ربح الوقت و تأهيل الإطار لمواكبة التطورات الحاصلة.
- عقد ندوات و دورات عن طريق المؤسسات المهتمة بهذا الموضوع لأعضاء و أفراد المؤسسات المالية كالبنوك و ذلك لتوعيتهم بأهمية عقد الاعتماد المستندي و التعامل به عبر التجارة الدولية.
- إختيار الطرق التي توفر للطرفين أقل تكلفة و أقل مخاطرة و السرعة
- محاولة البحث عن وسائل دفع جديدة سريعة و خالية من المخاطر لتسهيل الصفقات التجارية.

آفاق الدراسة:

موضوع التجارة الخارجية و تمويلها عن طريق الاعتماد المستندي هو موضوع يستحق الإهتمام من طرف المتعاملين من مصدرين و مستوردين و لهذا فالبحث في الموضوع أمر ليس سهلا و يتطلب عدة دراسات، و ما يمكن طرحه حول الموضوع من تساؤلات تترك كعمل لمن يريد البحث، فيه مايلي:

- ماهي الوسائل الحديثة التي تستعمل في التجارة الخارجية؟
- ما مدى فعالية الاعتماد المستندي في التجارة الالكترونية؟



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية:

I. الكتب

- 1- إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1999
- 2- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيي، جامعة المنتوري قسنطينة، 2000
- 3- أحمد سليمان خضاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث الريد، الأردن، الطبعة الأولى، 2008
- 4- أسامة كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لوردا العالمية الجامعية، بجرين، دون طبعة، 2006
- 5- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005
- 6- بريش عبد القادر، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2008
- 7- جعفر الجزائر، البنوك في العالم، دار النقاش للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الثالثة، 1993
- 8- جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الاولى، 2000
- 9- حجازي عبيد علي أحمد، حجازي عبيد علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، بيروت، 2001
- 10- حسام علي داوود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002
- 11- حسن دياب، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، لبنان، 1999
- 12- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الحديثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004
- 13- دريد كامل آل شبييت، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
- 14- الدوري زكريا، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازري للنشر و التوزيع، عمان، ملحق 2
- 15- رمضان زياد، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصنعاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997
- 16- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الكتاب الأول، القاهرة، 2005
- 17- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتنظير، دار المصرية، القاهرة، 1991

- 18- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،مصر، الطبعة الأولى، 1996
- 19- شاكرا القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، 1992
- 20- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007
- 21- طارق عبد العال، ادارة المخاطر -شركات-بنوك- مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007
- 22- طارق عبد المالك، البنوك التجارية و التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك ، الطبعة الأولى الإسكندرية.
- 23- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007
- 24- طلعت أسعد حميد، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مؤتمر الاهرام القاهرة، مصر، 1998
- 25- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
- 26- عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود و البنوك، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2007
- 27- عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك و تطبيقاته، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000
- 28- عبد الله طاهر، النقود و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006
- 29- عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000
- 30- عبد المعطي رضا رشيد، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1990
- 31- العصار رشاد، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- 32- عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994
- 33- غريب جمال، المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشرق، جدة، بدون تاريخ
- 34- فادي محمد الرافي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004

- 35- فاطمة مروة يونس، الفنون التجارية، العمليات المصرفية والتجارية، دار النهضة العربية، بيروت،
1994
- 36- فريد الصالح، المصرف و الأعمال المصرفية، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1989،
- 37- فلاح حسني الحسيني، إدارة البنوك مدخل كفي و استراتيجي، الطبعة الأولى، 2000
- 38- محمد الصيرفي، إقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005
- 39- محمد دياب، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية
- 40- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006
- 41- محمود محمد الدجلوني، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008
- 42- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001
- 43- مصطفى رشدي، نتيجة اقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية،
مصر
- 44- مصطفى محمد عزل العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،
1988
- 45- منير ابراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات-، المكتب العربي الحديث، الطبعة
الثالثة، الاسكندرية، 2006
- 46- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر
دون طبعة، 2007
- 47- ناجي جمال، محاسبة و العمليات المصرفية، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، لبنان
1999
- 48- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربية للنشر و التوزيع، 2008
- 49- الهندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية
1998

.II مذكرات الماجستير:

- 1- أمينة ايديري، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012
- 2- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 201،-2012
- 3- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، ك ع إ و ع ت، جامعة بسكرة، 2012-2013
- 4- الصم أحمد، إدارة القروض من خلال التحكم في خطر التسديد، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع إدارة الاعمال ك ع إ و ع ت، جامعة الجزائر، دفعة 2002
- 5- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، ك ع إ و ع ت، جامعة بسكرة، 2012-2013

.III مواقع إلكترونية

- 1- سماح يوسف اسماعيل السعيد، العلاقات التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستندي، أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2000، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/media/8516/n457pdf

ثانيا- باللغة الأجنبية:

- 1- Annik Nuddrzu ، **Théorie et Pratique du commerce internationale** ، paries ، 1990
- 2- Chabani rabah ، **le vade mecun de l'importe – export** ، ENAG édition، Alger 1997
- 3- Charles Gardien، **financement، autofinancement et administration des grandes entreprises**، Dallas، Paris، 1941
- 4- Doudont Jet Frabot، **Technique bancaire**، sety، 1967
- 5- G.Le Grant-H.Maritini، **Management Des Operations De Commerces International**، Paris

- 6- Philippe guarrault stephane priani, **les opération bancaires à l'international banque**, éditeur, paris, 1999
- 7- Yves Simon, **Techniques Financières Internationales**, 5^{ème} Edition, 1993



الملاحق



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

AST/GBRS/FIN/N° 65 /12

Alger le 26/04/2012

**BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE SH HYDRA D'ALGER**

DEMANDE D'IMPUTATION BANCAIRE

Compte Bancaire N° : 002 00005 005 3 000001/13 USD
Compte DA N° : 002 00005 005 2 600001/26

Païement des frais bancaires (BEA Alger)
Identification fiscale : 0009 16098078925

Contrat ou Commande : 13/CS/GBRS-D/09

Fournisseur: **BEKER HUGHES EHO LTD.**

Origine: Etat Unis d'Amérique

Provenance: Etat Unis d'Amérique

INCOTERM: **CAVE**
Sonatrach
PVEP
PTTEP

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE				
AGENCE SITE SONATRACH HYDRA 005				
DOMICILIATION - IMPORT -				
160317	20/12	2/	No	002/1204
ALGER LE 13 MAI 2012				

Tarif Douanier	Désignation	Cours	devise	Dinars
81.67.84.00	Fourniture des équipements de complétion et services associé pour le développent du champ BRS	-	USD : 5 774 349.65	-

Cette imputation est demandée à la BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE. Agence SH HYDRA D'Alger, sous notre entière responsabilité.



P/ Finance Co-Director
F. MOKRANE



NGUYEN VAN DUC
NGUYEN VAN DUC
Chef de Service Trésorerie

الملحق رقم (02): الفاتورة الشكلية



Baker Hughes EHO Ltd.
 DM Baker Oil Tools
 Canon's Court 22, Victoria
 Street Hamilton HM12
 BERMUDA

PROFORMA INVOICE # HMD 065-12
PO ref 09/0912/PO-13/CS/GBRS-D/09

Date: 27 June 2013 *la date de la facture*

Ship to:
 GROUPEMENT BIR SEBA
 LOT NO.1 LOTISSEMENT BELLE VUE HYDRA
 ALGIERS, ALGERIA

Ship to:
 GROUPEMENT BIR SEBA
 LOT NO.1 LOTISSEMENT BELLE VUE
 HYDRA, ALGIERS, ALGERIA

Country of Origin: Singapore, UK & USA
Incoterms: CFR Algerian Port, Incoterms 2010. Baker Hughes will transport Equipment to Hassi Messaoud and do the customs clearance formalities and will bear the cost of this administrative work; GBRS will provide the exoneration tax certificates.
Payment Terms: Irrevocable Letter of Credit

Bank Details:
 JP Morgan Chase Bank
 USD Account 23154205
 Swift code: CHASG02L
 IBAN GB83CHAS60924223154205
 PRIEST IN US DOLLARS

ITEM	QUANTITY/UNITS	COMMODITY NUMBER	DESCRIPTION	UNIT PRICE	TOTAL PRICE
LISTE DESCRIPTIVE ET VALORISEE					
1	25	H819240032	STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC BCS-A099 SURFACE TREATMENT 3.930 IN OD 2.972 IN ID 3.00 FT LG CRITICAL	\$2,700.00	\$66,750.00
2	6	H801994243	SEATING NIPPLE W/ OTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX BCS-A099 SURFACE TREATMENT 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN CRITICAL TO HSE	\$1,800.00	\$10,800.00
3	3	H810804488	CMD NON-ELASTOMERIC SLIDING SLEEVE 2.750 BX PROFILE BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX 375 DEG F WK TEMPERATURE 270,000 LBS MIN TENSILE 10,000 PSI RATING 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 4,000 FT LBS TORQUE RATING 8 SHIFTING TOOL: H81192810 RDRS KT: H029551700 CRITICAL TO HSE	\$8,400.00	\$25,200.00
4	4	H784630133	591-287 PREMIER PRODUCTION PACKER REMOVEABLE 07,000 IN 29.0-32.0 LB/FT CSG 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM PIN DOWN WETTED SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC FLOW WETTED BPS-401 (HNR90-HNR80-HNR90) BPS-B102 (P40) O-RINGS BPS-P202 (PE10) BACK-UP RINGS 350 DEG F WK TEMPERATURE 10,000 PSI WP ABOVE 10,000 PSI WP BELOW W/ 8,000 PSI PLUGGED RATING W/ 2 PISTONS F/ 2,700 PSI SETTING	\$23,200.00	\$92,800.00
5	3	H489210091	WIRELINE ENTRY GUIDE 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM BOX UP 1/2 MULESHOE 3.270 IN OD 2.974 IN ID BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC BCS-A099 SURFACE TREATMENT	\$750.00	\$2,250.00
6	3	H801990066	BAKER SEATING NIPPLE W/ OTIS PROFILE BX 2.313 BX PROFILE 3.240 IN OD 2.313 IN ID BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM BOX UP 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM PIN DOWN CRITICAL	\$1,800.00	\$5,400.00
7	4	H29692133	CASING SUB 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 5.000 IN 18.00 LB/FT NEW VAM PIN DOWN BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX BCS-A099 SURFACE TREATMENT CRITICAL CRITICAL TO HSE	\$1,818.00	\$7,272.00
8	3	H905620021	ECC CHEM INJECTION SUB NO PROFILE 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 5.250 IN OD 2.949 IN ID 35,000 IN LG BMS-5228 SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX 70-300 DEG F WK TEMPERATURE 285,000 LBS TENSILE RATING 13,590 PSI COLLAPSE RATING 13,590 PSI BURST RATING 7,500 PSI TEST PRESSURE 10,000 PSI MAX INJECTION PRESS C/W SERIES H DUAL CHECK VALVE W/7 KSI +/- 10% RUP CTRG ASSY W/ LENGTH F/1 THD REWORK ON PIN W/ 1/4 COMPRESSION FITTING	\$13,818.00	\$41,454.00
9	4	H297500047	SEAL ASSEMBLY 3.000 IN 18.00 LB/FT NEW VAM BOX UP 2.875 IN 6.40 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 10.00 FT EXT LG 5.250 IN SEAL OD: 1250 CROSS SECTION SEALS MG SEAL 10,000 PSI SEAL RATING 300 DEG F WK TEMPERATURE 3 SEALS 5.750 IN OD 2.986 IN ID SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC 12,410 PSI BURST RATING 10,700 PSI COLLAPSE RATING WITH 2 PIECE MANDREL DESIGN SPECIAL FOR ALGERIA ORDER CRITICAL TO HSE	\$11,800.00	\$47,200.00
10	3	H826630007	3.500 IN TUBING RETRIEVABLE SAFETY VALVE TITAN-10E BMS-5228 w/ metal to metal piston 4.150 IN 25.70 lb/ft RBT-6 Box Up Right Hand thread up 5.090 IN 20.30 lb/ft RBT-8 Box Down Right hand thread down 5.650 IN OD 2.870 IN ID Super 13 Chrome 110 KSI MYS Completed with 3.500 IN NIPPLE ADAPTER F/TITAN -10(E) W/BX profile 3.500 IN 9.20 lb/ft New vam box up right hand thread up 4.190 IN RBT -6 pin down right hand thread down 4.290 IN OD 2.812 IN ID 23.50 IN LG 2.812 IN seal bore NMS -5228 Super 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX c228 LTD CL 32-900 DEG F WK Temperature 10000 PSI Working pressure Above AND 3.500 IN BOTTOM SUB F/TITAN -10(E) 5.090 IN 20.30 LB/FT RTB-8 Pin Up right hand thread up 3.500 IN 9.20 lb/ft new vam pin down right hand thread down 5.100 IN OD 2.812 IN ID 14.820 IN LG BMS-5228 Super 13 CR 110 MYS 32 HRC	\$38,614.00	\$115,842.00
11	15	H981100008	3.500 IN SIDE POCKET MANDREL TUBING FLOW BGLD-1 OR-5B ORIENTING ROUND SOLID BODY 1.000 IN TUBING FLOW SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC (MUST DREIF 2.867) 5.500 IN MAX OD 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN 11,000 PSI INTERNAL TEST 10,200 PSI CRITICAL TO HSE	\$15,162.00	\$227,430.00
12	15	H860100004NST1	DUMMY VALVE BODY-10 NICKEL COPPER ALLOY NEOPRENE VEE PKG RATED @ 10,000# WP @ 250 DEG F	\$315.00	\$4,725.00
13	15	H830269996	1.000 IN BGL WL RET RG LTCH VL VJ BK-2 MONEL 1.000 IN PINNED POST	\$292.00	\$4,380.00
14	3	H839702700	LOCK BX 2.750 2.250 IN ID 4.140 W 9 CR KEYS H81242755 PULL TL 2.250 IN BUTT SL PIN DOWN NEOPRENE CRITICAL TO HSE	\$2,025.00	\$6,075.00



Date: 27 June 2013

Baker Hughes EHO Ltd.
 Div. Baker Oil Tools
 Cahon's Court 22, Victoria
 Street Hamilton HM12
 BERMUDA

PROFORMA INVOICE # HMD-065-12
PO ref 09/0912/PO-13/CS/GBRS-D/09

Sold to:
 GROUPEMENT BIR SEBA
 LOT NO.1 LOTISSEMENT BELLE VUE HYDRA
 ALGIERS, ALGERIA

Ship to:
 GROUPEMENT BIR SEBA
 LOT NO.1 LOTISSEMENT BELLE VUE
 HYDRA, ALGIERS, ALGERIA

Country of Origin: Singapore, UK & USA

Incoterms: CFR Algerian Port, Incoterms 2010. Baker Hughes will transport Equipment to Hassi Messaoud and do the customs clearance formalities and will bear the cost of this administrative work; GBR5 will provide the exoneration tax certificates.
 Payment Terms: Irrevocable Letter of Credit

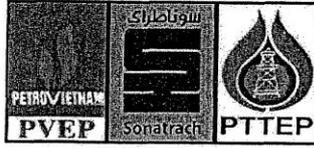
Bank Details:
 JP Morgan Chase Bank
 USD Account: 33154205
 Swift code: CHASGB2L
 IBAN: GB68384560924223154205
 PRICES IN U.S. DOLLARS

ITEM	QUANTITY	UNITS	COMMODITY NUMBER	DESCRIPTION	UNIT PRICE	TOTAL PRICE
15	3		H83972700	PLUG AND PRONG BPX 2.250 IN BUTT SL BOX UP 2.750 2.740 IN OD 303 SS 0.175" EQUALIZING FLOW AREA- SQ/IN NEOPRENE C1 CRITICAL TO HSE	\$820.00	\$2,460.00
16	3		H905012503	1/4" x 0.049" Control line, Incoloy 825, seamless type, 100 meter long, Supplied in wooden drum, Welded and Drawn	\$758.00	\$2,274.00
17	3		N/A	1/4" x 0.049" Control line, Incoloy 825, seamless type, 3000 meter long, Supplied in wooden drum, Welded and Drawn	\$22,754.00	\$68,262.00
18	930		H905050214	3-1/2" Universal X-Coupling Control Line/ Cable Protector, minimum 3 grooves consisting of: 2 off 1/4" and 1 off 11x11 mm. cast iron material	\$73.00	\$67,890.00
19	3		H905050216	Control Line/ Cable Protector for 3-1/2" TRSCSSV, minimum 3 grooves consisting of: 2 off 1/4" and 1 off 11x11 mm. cast iron material- (UPPER)	\$577.00	\$1,731.00
20	3		H905050215	Control Line/ Cable Protector for 3-1/2" TRSCSSV, minimum 3 grooves consisting of: 2 off 1/4" and 1 off 11x11 mm. cast iron material- (LOWER)	\$577.00	\$1,731.00

TOTAL PRODUCT PRICE	\$791,876.20
TOTAL PRICE CFR ALGERIAN PORT BY SEAFREIGHT, PER INCOTERMS 2010:	\$791,876.20

M. Krummer





CONTRAT N° 13/CS/GBRS-D/09

ENTRE

GROUPEMENT BIR SEBA

ET

BAKER HUGHES EHO LTD.

POUR

FOURNITURE DES EQUIPEMENTS DE
COMPLETION ET SERVICES ASSOCIES
POUR LE DEVELOPPEMENT DU CHAMP
BRS PHASE I

CONTRACT NO. 13/CS/GBRS-D/09

BETWEEN

GROUPEMENT BIR SEBA

AND

BAKER HUGHES EHO LTD.

FOR

PROVISION OF
COMPLETION EQUIPMENT &
ASSOCIATED SERVICES
FOR BRS FIELD DEVELOPMENT
PHASE I

BA

A. B
24

délais équivalents à 1.0% du coût total de mise à disposition du Matériel et du Personnel de l'Entrepreneur objet du retard jusqu'à un maximum de 5% du montant total du Contrat. Au-delà de 14 jours de retard, le Maître de l'Ouvrage aura le droit de résilier le Contrat.

En cas de retard de livraison de Biens, l'Entrepreneur paiera au Maître de l'Ouvrage des pénalités de retard selon les termes de l'Article 25.

4 PRIX CONTRACTUELS

4.1 Rémunération et Montant estimatif du Contrat

L'Entrepreneur devra exécuter les Prestations et fournir le Personnel, les Biens et le Matériel spécifiés dans ce Contrat et recevoir le paiement en contrepartie selon l'Annexe C - Barème de Prix du Contrat.

Le montant estimatif du présent du Contrat en toutes taxes comprises hormis la TVA est de: Cinq Millions Sept Cent Soixante Quatorze Mille Trois Cent Quarante Neuf Dollars Américains et Soixante Cinq cents (USD 5,774,349.65).

Ce montant est donné à titre purement indicatif, le Maître de l'Ouvrage ne sera en aucun cas tenu de procéder à des commandes de Prestations à hauteur dudit montant.

4.2 Prix Fixes

Les prix définis en Annexe C resteront fermes et non révisables pendant toute la durée du Contrat en dehors des dispositions de l'Article 12.8. Les prix resteront fermes pour tout Bon de Commande émis avant l'expiration ou la résiliation du Contrat.

4.3 Prix Contractuels en Toutes Taxes Algériennes Comprises

Les Prix et tarifs du présent Contrat devront inclure toutes taxes applicables en Algérie, y compris les retenues d'impôts, mais à l'exclusion de la TVA et des droits de douanes dus à l'Exonération du Maître de l'Ouvrage pour ces taxes et droits.

5 RESSOURCES A FOURNIR PAR L'ENTREPRENEUR

5.1 Matériel de l'Entrepreneur

5.1.1 L'Entrepreneur devra fournir le matériel de l'Entrepreneur décrit en Annexe B ci-après conformément aux termes définis ci-dessous.

5.1.2 L'Entrepreneur sera responsable d'assurer que le matériel de l'Entrepreneur comprend tous les équipements, pièces de rechange et matériaux nécessaires et qu'il est selon la qualité requise pour

been delayed up to a maximum of 5% of the total value of the Contract. Beyond 14 days of delay, Company has the right to terminate the Contract.

In case of late delivery of Goods, Contractor shall pay the Company the Penalties for delay under the terms of Article 25.

4 CONTRACT PRICES

4.1 Compensation and Contract Estimated Amount

The Contractor shall perform the Work and provide the personnel, goods and equipment as stated in this Contract and receive compensation in accordance with Annex C - Contract Prices.

The estimated amount of the Contract excluding VAT is not to exceed: Five Million Seven Hundred Seventy Four Thousand Three Hundred Forty Nine United States Dollar and Sixty Five Cents (USD 5,774,349.65).

This amount is only given as estimation and the Company shall not be liable for all the Work to this amount.

4.2 Firm Prices

Prices in Annex C shall remain firm and free from any escalation factors through out Contract duration save as provided in Article 12.8. Prices shall remain firm for any Purchase Order issued on or before the expiry or termination of the Contract.

4.3 Contract Prices Inclusive of Algerian Taxes

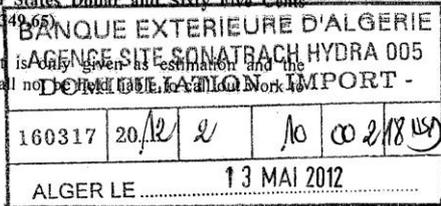
Contract Prices and rates in this Contract shall be inclusive of all Algerian taxes including withholding tax, but exclusive of VAT and customs duties due to the exemption of Company of these taxes.

5 CONTRACTOR SUPPLIED RESOURCES

5.1 Contractor's Equipment

5.1.1 The Contractor shall provide the Contractor's Equipment described in Annex B hereunder in accordance with the terms set out therein.

5.1.2 The Contractor shall be responsible for ensuring that the Contractor's Equipment includes all necessary equipment, spare parts and materials and is of the quality required for performance of the Work.



BA

AB

الملحق رقم (04): طلب فتح الاعتماد المستندي



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

AST/GBRS/FIN/N° /13

Alger 04/06/2013

**A Monsieur le directeur de l'agence
B.E.A Hydra.**

Objet : Ouverture de lettre de crédit.



Monsieur,

Nous vous prions de bien vouloir ouvrir une lettre de crédit en faveur de **Baker Hughes EHO Ltd.** D'un montant d'**USD : 791 876.00**

Après de la banque suivante : **JP Morgan Chase Bank**

125 London Wall, London, EC2Y 5AJ-UK.

IBAN: GB60CHAS60924223154231

SWIFT: CHASGB2L

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations les plus distinguées.

PI Finance Co. Director
F. MOKRANE



DAO ANH VAN
DAO ANH VAN
Chef de Service Trésorerie



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

Alger le 13/06/2013

AST/GBRS/FIN/N° /13

DESTINATAIRE : **BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE DJENANE EL-MALIK
HYDRA 16305 ALGER**

OBJET : DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE A L'IMPORTATION

Par le débit de notre compte n° 002 00005 005 3 00001/13, veuillez procéder à l'ouverture, par voie télégraphique, d'un crédit documentaire libellé comme suit :

N° Domiciliation: 160317.2012.2.10.00218 USD

1) Irrévocable

2) Auprès de la banque : **JP Morgan Chase Bank**

Adresse: **125 London Wall, London, EC2Y 5AJ, UK**

Account number: **23154205**

Swift code: **CHASGB2L**

RIB Code: **GB83CHAS60924223154205**

3) Faveur:

Baker Hughes EHO Ltd

22, Victoria street Hamilton HM12 BERMUDA

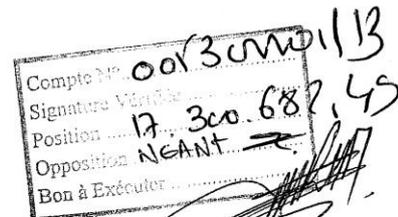
4) Montant Maximum: **USD: 791,876.00**

5) Date de validité : **13/09/2013**

6) Date Dernière expédition: **13/08/2013**

7) Utilisable : **A VUE**

8) PO : **09/0912/PO-13/CS/GBRS-D/09**



13/06/2013



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

- 9) Contre remise à la Banque Extérieure d'Algérie, Agence Djenane El-Malik, Hydra
16035 Alger des documents suivants :

Document	Nombre d'exemplaires	Caractéristiques
Facture commerciale.	Trois (3) exemplaires originaux.	- rédigées en français ou anglais - établies au nom de Groupement Bir SEBA - signées par le bénéficiaire - portant le cachet humide du bénéficiaire
Titre de transport : Incoterms 2010 CFR Port Algérien	- 2/3 originaux Bill of Lading Clean on Board (B/L) ou Connaissance d'Embarquement	- B/L, a l'ordre de Groupement Bir SEBA Lot No 01 belle vue Hydra Alger.
Attestations du bénéficiaire certifiant avoir adressé par courrier expresse a l'adresse de groupement BIR SEBA.	- un original Bill of Lading Clean on Board (B/L) plus copie + facture original + certificat d'origine original + liste de colisage original + certificat de conformité original]	- Groupement Bir SEBA Lot No 01 belle vue Hydra Alger.
Certificat d'origine.	une (1) Copie	délivrés et signés par la Chambre de Commerce de Marseille (France) indiquant l'origine de la marchandise de l'UK et/ou USA.
Liste de Colisage.	Deux (2) Copie	Délivrés par le bénéficiaire.
Certificat de Conformité.	une (1) Copie	Délivrés par le bénéficiaire.

- 10) Concerne l'expédition de :

- STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 3.500 (quantités 21)
- SEATING NIPPLE W/OTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE (quantités 6)
- CMD NON-ELASTOMERIC SLIDING SLEEVE 2.750 (quantités 3)
- 591-287 PREMIER PRODUCTION PACKER REMOVEABLE 07.000 (quantités 4)

Lot N° 01 Lotissement Belle Vue, Hydra, Alger, Algérie.
Tel: +213 (0) 21 94 53 25 / 26 / 27 / Fax: +213 (0) 21 94 53 20 / 22



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

- WIRELINE ENTRY GUIDE 2.875 (quantités 3)
- BAKER SEATING NIPPLE (quantités 3)
- CASING SUB 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 5.000 (quantités 4)
- ECC CHEM INJECTION SUB NO PROFILE 3.500 (quantités 3)
- SEAL ASSEMBLY 5.000 IN 18.00 LB/FT NEW VAM BOX UP 2. (quantités 4)
- 3.500 IN TUBING RETRIEVABLE SAFETY VALVE Completed with 3.500 IN NIPPLE ADAPTER F/TITAN -10(E) (quantités 3)
- 3.500 IN SIDE POCKET MANDREL TUBING (quantités 15)
- DUMMY VALVE BDY-1.0 NICKEL COPPER ALLOY (quantités 15)
- 1.000 IN BGL WL RET RG LTCH VLV) BK (quantités 15)
- LOCK BX 2.750 2.250 IN ID 4140 W 9 CR (quantités 3)
- PLUG AND PRONG BPX 2.250 IN BUTT SL BOX UP 2.750 (quantités 3)
- 1/4" x 0.049" Control line, Incoloy 825, seamless type, 100 meter long (quantités 3)
- 1/4" x 0.049" Control line, Incoloy 825, seamless type, 3000 meter long (quantités 3)
- 3-1/2" Universal X-Coupling Control Line/ Cable Protector (quantités 930)
- Control Line/ Cable Protector for 3-1/2" TRSCSSV (quantités 3)
- Control Line/ Cable Protector for 3-1/2" TRSCSSV (quantités 3)

Suivant la facture Proforma n° **HMD 065-12** de **05/06/2013**

11) Lieu d'expédition et de réception

- Incoterms 2010 : **CFR (Port Algerian)**
- Embarquement : **Port de Marseille.**
- Débarquement : **Port Algérien**



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

- 12) Expédition partielle : **Interdit**
- 13) Transbordement : **Interdit**
- 14) Instructions spéciales :

Tous les Frais et les Commissions à l'étranger, sont à la charge du bénéficiaire.
Tous les Frais et Commissions en Algérie sont à la charge de client **Groupement Bir Seba**).

15) Tarif Douanier : **84.31.43.00**

Nous nous engageons à vous verser le montant de votre paiement à l'arrivée des documents à Alger. Cette opération est soumise aux règles et usages uniformes (RUU 600) relatifs au crédit documentaire approuvé par la Chambre de Commerce Internationale et actuellement en vigueur Sous réserves de l'application des règles et usages du pays où l'opération se déroule si ce pays n'a pas adopté lesdits RUU.

Document présenté dans les trente (30) jours suivants la date de la lettre de transport aérien dont validité de la lettre de crédit est acceptable.

Veillez noter que la BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGÉRIE doit nous remettre le SWIFT d'ouverture du crédit documentaire.

PI Finance Co-Director
F. MOKRANE




DAO ANH VAN
Chef de Service Trésorerie



Baker Hughes EHO Ltd.

Date 01-Aug-2013

Page 1 of 4

Facture/Invoice

Numéro / Number: 903493963

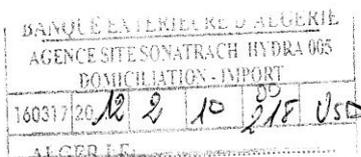
Facturé à / Bill to Address
 GROUPEMENT BIR SEBA
 01 LOTISSEMENT BELLE VUE
 ALGIERS-HYDRA
 ALGERIA
 Tel: 213021945325
 Fax: 213021945325

Expedie à / Ship to Address
 GROUPEMENT BIR SEBA
 01 LOTISSEMENT BELLE VUE
 ALGIERS-HYDRA
 ALGERIA
 Tel: 213021945325
 Fax: 213021945325

Informations Générales / General Information	
CFR PORT ALGERIEN INCOTERMS 2010	
LC:005ICD0023713039	
N° de Tkt champ/Fld Tkt No.:	HMD 065-12
N.I.S No.:	099 1162 8030 0440
T.I.N No.:	00 42 137
Numéro de Client/Customer No:	20047343

Contact / Contact Information

Baker Hughes EHO Ltd.
 Div.Baker Oil Tools
 Canon's Court, 22 Victoria
 HM 12 HAMILTON
 BERMUDA
 Tel: 213 29 739119/2536
 Fax: 213 29 739130



Article Item	Matériel Material	Description Description	Quantité Quantity	Prix Unitaire Unit Price	Prix Total Extended Price
SAP Order/Order: 5694411					
SAP Bon de Livraison/Delivery Note: 807794940					
Bon de Commande N°./Purch. Order No.: 09/0912/PO-13/CS/GBRS-D/09					
000010	H819240032	TBLR, XOVV 3.5"9.2#NVAM B X 3.5"9.2#NVAM STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC 3.930 IN OD 2.972 IN ID 3.00 FT LG Country of Origin :Singapore Sale Price	21 EA	2,700.00	56,700.00 USD
000020	H801994243	SN WOTIS PROF.3.5"-9.2# SEATING NIPPLE WOTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE SUPER 13 CR 110 MYS 32 HRC MAX SURFACE TREATMENT 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM PIN DOWN Country of Origin :Singapore Sale Price	6 EA	1,800.00	10,800.00 USD
000030	H810804488	SLDSL, CMD 2.750 BX PROF 3.5"9.2#NVAM B			

Please remit USD to: JP Morgan Chase Bank, 125 London Wall, London, EC2Y 5AJ, UK. Beneficiary: Baker Hughes EHO Ltd. USD Account No.: 23154208, Swift Code: CHASGB2L, IBAN: GB02CHAS60924223154208.

Please send payment notification and details of invoice paid to: Baker Hughes EHO Ltd. Le paiement hors taxes devra etre accompagne d'un justificatif d' exemption de TVA

الملحق رقم (06): سند الشحن

Shipper
BAKER HUGHES EHO LTD
22 VICTORIA STREET HAMILTON HM12
BERMUDA

B/L no.
MRP0008860/005
Shipper's Reference
1820233
Forwarder's Reference
63803157U5

Consignee (In US trade only negotiable if made out TO ORDER)
GROUPEMENT BIR SEBA
LOT NR 01 LOTISSEMENT BELLE VUE
HYDRA ALGER
ALGERIE

Notify party and address
GROUPEMENT BIR SEBA
LOT NR 01 LOTISSEMENT BELLE VUE
HYDRA ALGER
ALGERIE



BILL OF LADING ORIGINAL

General Agents in Agility SAS

Pre-carriage by _____ Place of receipt _____
Vessel (or substitute) EEMSDIJK Port of loading PORT DE MARSEILLE
Port of Discharge Skikda * Place of Delivery HASSI MESSAOUD

Shipping Marks, Container Number Shipper's load and count	Number and Kind of packages: description of goods said to contain	Gross Weight	Measurement
GROUPEMENT BIR SEBA 903493963 HMD 065-12 * PORT ALGERIEN	10 COLIS STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 3.500 (QUANTITE 21) SEATING NIPPLE W/OTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE (QUANTITE 6) CMD NON ELASTOMERIC SLINDING SLEEVE 2.750 (QUANTITE 3) 591 287 PREMIER PRODUCTION PACKER REMOVEABLE 07.000 (QUANTITE 4) WIRELINE ENTRY GUIDE 2.875 (QUANTITE 3) BAKER SEATING NIPPLE	4054.00kg	5.118m ³
Total Colis	10 COLIS	Total 4054.00kg	5.118m ³

ON BOARD
M/S EEMSDIJK DU 31 AOUT 2013
AGILITY AS AGENT FOR THE CARRIER SEAQUEST LINE

** Continued on Attachment **

Shippers declared value for carriage (See Ad Valorem Clause Para 8(3) on Reverse)
NOT APPLICABLE

For these goods apply to:
TRIMEX
ROUTE DE L AEROPORT IRARA

30500 HASSI MESSAOUD

RECEIVED FOR SHIPMENT as above in apparent good order and condition unless otherwise stated hereon, the goods described in the above particulars.

In accepting this Bill of Lading, the Merchant agrees to be bound by all the stipulations, exceptions, terms and conditions on the face and back hereof, whether written, typed, stamped, printed or otherwise incorporated.

IN WITNESS whereof the number of original bills of lading stated below have been signed, all of this tenor and date, one of which being accomplished the others to stand void.

Freight details: charges etc.

Ocean Freight payable at MARSEILLE Place and Date of issue MARSEILLE LE 31.08.2013
Number of original Bs/L 3 Signature

FOR AND ON BEHALF OF SEAQUEST LINE, THE CARRIER

Agility SAS
AS AGENTS FOR THE CARRIER N° INTRACOM : FR



LFRMRP011MRP-0008860/005

Combined transport or port to port shipment - particulars of goods are those declared by shipper

الملحق رقم (07): الشهادة الأصلية



N° 11012-01

En application du Règlement (CEE) N° 2454/93 de la Commission du 02 Juillet 1993, les copies signées et visées par l'autorité compétente en même temps que l'original, ont même valeur que ce dernier.
 In compliance with (EEC) Regulation N° 2454/93 of the Commission, dated 2nd July 1993, copies signed and stamped by the competent authority at the same time as the original, have the same value as the latter.
 En aplicación del Reglamento (CEE) N° 2454/93 de la Comisión del 2 de Julio de 1993, las copias firmadas y estampilladas por la autoridad competente al mismo tiempo que el original, tienen el mismo valor que este último.

<p>1. Expéditeur (nom, adresse, pays) <i>Consignor Expeditior</i> المرسل المرسلة / Отправитель Baker Hughes U.K. P/C BAKER HUGHES EHO LTD 22 VICTORIA STREET HAMILTON HM12 BERMUDA</p>	<p>N° 10066</p>	<p>COPIE</p>
<p>2. Destinataire (nom, adresse, pays) <i>Consignee Destinataro</i> المرسل اليه / Получатель GROUPEMENT BIR SEBA LOT NR 01 LOTISSEMENT BELLE VUE HYDRA ALGER ALGERIE</p>	<p>COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE EUROPEAN COMMUNITY / COMUNIDAD EUROPEA المجموعة الأوروبية 欧洲共同体 ЕВРОПЕЙСКОЕ СООБЩЕСТВО CERTIFICAT D'ORIGINE CERTIFICATE OF ORIGIN / CERTIFICADO DE ORIGEN شهادة المنشأ / 原产地证明 СЕРТИФИКАТ ПРОИСХОЖДЕНИЯ ТОВАРА</p>	
<p>4. Informations relatives au transport (mention facultative) <i>Transport details Expedicion مرسله بواسطة 运输情况</i> Вид транспорта и маршрут следования (насколько это известно) TRANSPORT EFFECTUE PAR AGILITY</p>	<p>3. Pays d'origine <i>Country of origin Pais de origen</i> بلد المنشأ / 原产国 Страна происхождения Singapour (Singapore)</p>	
	<p>5. Remarques <i>Remarks Observaciones</i> ملاحظات / 备注 Для служебных отметок</p>	
<p>6. N° d'ordre ; marques, numéros, nombre et nature des colis ; désignation des marchandises <i>Item number ; marks, numbers, number and kind of packages ; description of goods</i> N° de orden ; marcas, numeros, nombre y naturaleza de los bultos ; designacion de las mercancías مواصفات البضاعة : رقم التسلسل , العلامة , رقم الطرود , عدد وطبيعة الطرود 序号 ; 商标 ; 号码 ; 包装件数量和性质 ; 商品种类 ; Порядковый номер, маркировочные знаки, нумерация, количество мест и вид упаковки, описание товара 6 COLIS STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 2.750 (QUANTITE 21) SEATING NIPPLE W/OTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE (QUANTITE 6) CMD NON ELASTOMERIC SLIDING SLEEVE 2.750 (QUANTITE 3) 591 287 PREMIER PRODUCTION PACKER REMOVEABLE 07.000 (QUANTITE 4) WIRELINE ENTRY GUIDE 2.875 (QUANTITE 3) BAKER SEATING NIPPLE (QUANTITE 3) CASING SUB 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 5.000 (QUANTITE 4) ECC CHEM INJECTION SUB NO PROFILE 3.500 (QUANTITE 3) SEAL ASSEMBLY 5.000 IN 18.00 LB/FT NEW VAM BOX UP2 (QUANTITE 4) 3.500 IN TUBING RETRIEVABLE SAFETY VALVE COMPLETED WITH 3.500 IN NIPPLE ADAPTER F/TITAN-10 (E) (QUANTITE 3) 3.500 IN SIDE POCKET MANDREL TUDING (QUANTITE 15) DUMMY VALVE BDY-1.0 NICKEL COPPER ALLOY (QUANTITE 15) 1.000 IN BGL WL RET RG LTCH VLV) BK (QUANTITE 15) LOCK BX 2.750 2.250 IN ID 4140 W 9 CR (QUANTITE 3) PLUG AND PRONG BPX 2.250 IN BUTT SL BOX UP 2.750 (QUANTITE 3) ¼ POUCE x0.049 CONTROL LINE, incoloy 825, SEAMLESS TYPE, 100 METER LONG (QUANTITE 3) ¼ POUCE x0.049 POUCE CONTROL LINE, INCOLOY 825, SEAMLESS TYPE, 3000 METER LONG (QUANTITE 3) 3-1/2 POUCE UNIVERSAL X-COUPLING CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR (QUANTITE 930) CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR FOR 3-1/2 POUCE TRSCSSV (QUANTITE 3) CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR FOR 3-1/2 TRSCSSV (QUANTITE 3) (LE TOUT A L'ETAT NEUF) SUIVANT LA FACTURE PROFORMA NR HMD 065-12 DE 05/06/2013 FACTURE 903493963 CREDIT DOCUMENTAIRE NR 005ICD0023713039</p>	<p>7. Quantité <i>Quantity Cantidad</i> الكمية / 数量 Количество 1924 KG</p>	
<p>8. L'autorité soussignée certifie que les marchandises désignées ci-dessus sont originaires du pays figurant dans la case N°3 THE UNDERSIGNED AUTHORITY CERTIFIES THAT THE GOODS DESCRIBED ABOVE ORIGINATE IN THE COUNTRY SHOWN IN BOX 3 LA AUTORIDAD INFRASCRIPTA CERTIFICA QUE LAS MERCANCIAS DESIGNADAS SON ORIGINARIAS DEL PAIS INDICADO EN LA CASILLA N°3 تشهد السلطة الموقعة أدناه أن البضائع المذكورة أعلاه مصدرها البلاد المذكورة في الحقل رقم 3 签发该证当局证实上述商品原产于第3栏内所注明的国家 Подписавший уполномоченный орган удостоверяет, что вышеприведенные товары происходят из страны, указанной в графе N° 3 Pr le Président de la Chambre de Commerce et d'Industrie Par délégation Régine TARTIVEAU</p> <p>MARSEILLE 19 AOUT 2013</p> <p>Lieu et date de délivrance : désignation, signature et cachet de l'autorité compétente Place and date of issue ; name, signature and stamp of competent authority Lugar y fecha de expedición ; designación, firma y sello de la autoridad competente مكان ,تاريخ وتسمية وفتح السلطة المختصة . Место и дата выдачи : наименование, подпись и печать уполномоченного органа.</p>		

REPRODUCTION INTERDITE

بنك الجزائر الخارجي  Banque Extérieure d'Algérie

AVIS DE DEBIT

N° compte :

0052600001-26

Le :

28 Juillet 2013

Service :

Agence : HYDRA SONATRACH

Valeur : 27/06/2013

Type : CREDOC A VUE T/PROV CPTB

Dossier : ICD13000237

SOCIETE GROUPEMENT DIR SEBA

LOT NRI LOTISSEMENT BELLE VUE

HYDRA

ALGER

16035 HYDRA

DINAR ALGERIEN

ALGERIE

COMPTES COURANTS ORDINAIRES

Motif	Frais	Montant
EAKER HUGHES EHO LTD		
OPERATIONS MODIFICATION CDI		1.000,00
FRAIS SWIFT MOD CDI		300,00
MODIFICATION DATE VALI		156.884,17
Taxes		28.840,31

01/07/13-13:03:38

M005-3603-030279

1

```

----- Instance Type and Transmission -----
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
----- Network Delivery Status : Network Ack -----
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1304 130701BEXADZALA0059793822163
----- Message Header -----
Swift Input : FIN 700 Emission d'un credit docum
Sender : BEXADZAL005
        BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
        (AGCE HYDRA SITE SONATRACH)
        HYDRA SH DZ
Receiver : BEXADZALDOE
        BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
        (DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPARTEMENT L/C
NOSTRO)
        ALGIERS DZ
----- Message Text -----
27: Sequence des totaux
    1/1
40A: Forme de credit documentaire
    IRREVOCABLE
20: Numero du credit documentaire
    005ICD0023713039
40E: Regles d'application
    UCP LATEST VERSION
31D: Date et lieu de l'expiration
    130913UK
51D: Banque demanderesse -nom/adresse
    BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
    BEA HYDRA SH 005
    DJENANE EL MALIK.HYDRA.ALGER
    ALGERIE C/B : BEXADZALX005
50: Partie demanderesse
    GROUPEMENT BIR SEBA
    LOT NR 01 LOTISSEMENT BELLE VUE
    HYDRA ALGER ALGERIE
59: Beneficiaire - nom/adresse
    BAKER HUGHES EHO LTD
    22 VICTORIA STREET HAMILTON HM12
    BERMUDA
32B: Code devise et montant
    Currency : USD (US DOLLAR)
    Amount : #791.876,00#
39B: Credit maximum
    NOT EXCEEDING
41A: Disponible chez/via - FI BIC
    CHASGB2L
    JPMORGAN CHASE BANK, N.A.
    (EUROPEAN HEADQUARTERS)
    LONDON GB
    BY PAYMENT
43P: Envois partiels
    NOT ALLOWED
43T: Transbordement
    NOT ALLOWED
44E: Port de chargemt/Aeroport depart
    PORT DE MARSEILLE
44F: Port de dechargemt/Aerprt de dest
    PORT ALGERIEN
44C: Date ultime d'envoi
    130813
45A: Desc biens et/ou prestations
    CFR PORT ALGERIEN INCOTERM 2010

```

STAINLESS STEEL FLOW COUPLING 3.500 (QUANTITES 21)

~~SEATING NIPPLE W/OTIS PROFILE 2.750 BX PROFILE (QUANTITES 6)~~

CMD NON ELASTOMERIC SLIDING SLEEVE 2.750 (QUANTITE3)

591 287 PREMIER PRODUCTION PACKER REMOVEABLE 07.000 (QUANTITES4)

WIRELINE ENTRY GUIDE 2.875 (QUANTITES3)

BAKER SEATING NIPPLE (QUANTITES3)

CASING SUB 3.500 IN 9.20 LB/FT NEW VAM BOX UP 5.000 (QUANTITES4)

ECC CHEM INJECTION SUB NO PROFILE 3.500 (QUANTITES 3)

SEAL ASSEMBLY 5.000 IN 18.00 LB/FT NEW VAM BOX UP2 (quantites 4)
3.500 IN TUBING RETRIEVABLE SAFETY VALVE COMPLETED WITH 3.500 IN
NIPPLE ADAPTER F/TITAN-10(E) (QUANTITES3)

3.500 IN SIDE POCKET MANDREL TUDING (QUANTITES15)

DUMMY VALVE BDY-1.0 NICKEL COPPER ALLOY (QUANTITES 15)

1.000 IN BGL WL RET RG LTCH VLV)BK (QUANTITES 15)

LOCK BX 2.750 2.250 IN ID 4140 W 9 CR (quantites 3)

PLUG AND PRONG BPX 2.250 IN BUTT SL BOX UP 2.750 (QUANTITES3)

1/4 POUCE x0.049 CONTROL LINE, incoloy 825, SEAMLESS TYPE, 100
METER LONG (QUANTITES3)

1/4 POUCE X0.049 POUCE CONTROL LINE, INCOLOY 825, SEAMLESS
TYPE, 3000 METER LONG (QUANTITES 3)

3-1/2 POUCE UNIVERSAL X-COUPLING CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR
(QUANTITES 930)

CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR FOR 3-1/2 POUCE TRSCSSV (QUANTITES
3)

CONTROL LINE/CABLE PROTECTOR FOR 3-1/2 TRSCSSV (QUANTITES 3)

SUIVANT LA FACTURE PROFORMA NR HMD 065-12 DE 05/06/2013

46A: Documents requis

~~FACTURE COMMERCIALE EN 03 EXEMPLAIRES ORIGINAUX ETABLIES EN
FRANCAIS OU EN ANGLAIS AU NOM DE GROUPEMENT BIR SEBA
DUMENT SIGNE PAR LE BENEFICIAIRE ET PORTANT CACHET HUMIDE
DU BENEFICIAIRE~~

2/3 CONNAISSEMENTS ORIGINAUX CLEAN ON BOARD A L'ORDRE DE
GROUPEMENT BIR SEBA MARQUE FRET PAYE .

ORIGINAL CERTIFICAT COPIE DELIVRE ET SIGNE PAR LA CHAMBRE DE
COMMERCE DE MARSEILLE (FRANCE) INDIQUANT L'ORIGINE DE LA
MARCHANDISE DE L'UK ET/OU USA

02 COPIES LISTE DE COLISAGE DELIVRE PAR LE BENEFICIAIRE

COPIE CERTIFICAT DE CONFORMITE DELIVRES PAR LE BENEFICIAIRE.

COURRIER EXPRESS AU GROUPEMENT BIR SEBA LOT NR 01 BELLE VUE
HYDRA ALGER LES DOCUMENTS SUIVANTS :

~~ORIGINAL BL PLUS UNE COPIE~~

ORIGINAL FACTURE
ORIGINAL CERTIFICAT D'ORIGINE
ORIGINAL LISTE DE COLISAGE
ORIGINAL CERTIFICAT CONFORMITE

47A: Autres conditions

L'ENVOI DES DOCUMENTS DOIT SE FAIRE OBLIGATOIREMENT PAR VOTRE
BANQUE ET PAR COURRIER EXPRESS A NOTRE AGENCE CITEE AU CHAMP 51D
POUR CHAQUE JEU DE DOCUMENTS IRREGULIERS ACCEPTEES PAR LE DONNEUR
D'ORDRE VOUS SEREZ APPELES A NOUS CREDITER DE NOTRE COMMISSION
D'INTERVENTION DE USD 100,00
VEUILLEZ INDIQUER DANS VOTRE MT730 LA DATE DE NOTIFICATION DE LA
L/C AU BENEFICIAIRE

LA BANQUE DU BENEFICIAIRE EST TENUE DE RESPECTER SCRUPULEUSEMENT
CETTE CLAUSE .

TOUT ENVOI DE DOCUMENTS EFFECTUE EN DEHORS DE CE CIRCUIT SERA
AUTOMATIQUEMENT RENVOYE AU PRESENTATEUR .

DATE DE DEPOT : 27/06/2013
CPTE DEVISE 005300001 /13
CPTE FRAIS 0052600001/ 26
DOM 160317 2012 2 10 00218 USD
NIS ET NIF : 0967 1628 000 7044
FONCTIONNEMENT ENERGY CASH
TD : 84-31-43-00
A LA DEMANDE DE NOTRE RELATION NOUS VOUS DEMANDONS DE BIEN
VOULOIR METTRE EN PLACE CETTE LC AUPRES DE :
JP MORGAN CHASE BANK
CODE SWIFT:CHASGB2L

DOCUMENTS PRESENTE DANS LES 30 JOURS SUIVANT DATE DE LA LTA
MAIS DANS LA VALIDITE DE LA LETTRE DE CREDIT SONT ACCEPTABLES

71B: Frais

VOS FRAIS ET COMMISSIONS SONT A LA
CHARGE DU BENEFICIAIRE MEME EN CAS
D'ANNULATION OU DE NON UTILISATION
L'ARTICLE 37C DES RUU NON OPPOSABLE
A LA BEA

49: Instructions de confirmation
WITHOUT

78: Instruc banque de pmt, acc, nego
PAIEMENT AUPRES DE VOS CAISSES REMBOURSEMENT PAR LE DEBIT DE
NOTRE COMPTE EN USD VALEUR 07 JOURS OUVRES APRES LA DATE DE VOTRE
MT754 NOUS AVISANT DE LA LEVEE DE DOCUMENTS CONFORMES

57A: Banque Notificatrice - FI BIC
CHASGB2L

JPMORGAN CHASE BANK, N.A.
(EUROPEAN HEADQUARTERS)
LONDON GB

72: Info emetteur - destinataire
/REC/TOUTE DEMANDE DE MODIFICATION
//AVIS D'IRREGULARITES
//AINSI QUE TOUTE INTERROGATION SUR
//CETTE L/C A TRANSMETTRE A NOTRE
//AGENCE CITEE AU CHAMP 51D .

----- Message Trailer -----

{CHK:E6F1D761FD20}

PKI Signature: MAC-Equivalent

----- Interventions -----

Category : Network Report

Creation Time : 01/07/13 13:03:20

Application : SWIFT Interface

Operator : SYSTEM

Text

{1:F21BEXADZALA0059793822163}{4:{177:1307011304}{451:0}}

الملحق رقم (10): رسالة تعديل الاعتماد المستندي



GROUPEMENT BIR SEBA SONATRACH-PVEP-PTTEP

« Groupement régi par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »

Alger 22/07/2013

AST/GBRS/FIN/N° /13

**A Monsieur le Directeur de
L'Agence B.E.A Hydra.**

Objet : **Modification lettre de crédit.**
Ref Credoc : **005ICD 00023713039**
Faveur: **Baker Hughes EHO LTD,**
Montant: **USD 791 876.00**



Monsieur,

En référence a la lettre de crédit citée en objet, nous vous demandons de bien vouloir nous effectuer les modifications suivantes :

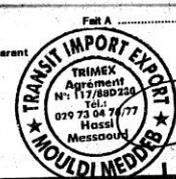
- Expédition partielle : **autorisée** ✓
- Validité date : **13/12/2013** ✓
- Date de dernière expédition : **13/11/2013**

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations les plus distinguées.

P. Finance Co-Directeur
S. MOUSSANE

[Signature]
P. Finance Co-Directeur

1 DECLARATION CODE 1033		2 LIBELLE MISE A LA CONDOM		3 FEUILLET 0001		4 total / articles 000		5 EXEMPLAIRE BANQUE ENREGISTREMENT N° 2013-009718 (VALIDEE) DATE - HEURE 2013-10-29 14:41 CODE - BUREAU 030202HASSI MESSAOUD									
7 IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL GROUPEMENT S.T.P. S.M.A. LOTISSEMENT BELLEVUE HYDRA W ALG SOCIETE DU NUMERO NTF								11 TYPE D'OPERATION FONCTIONNEMENT		12 MFINANCEMENT 5		13 CONTAINER 10B		14 INT.TRANS 1			
15 FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL BAKER HUGHES ENO LTD UK		20 PAYS ACHAT VENTE CODE 586		21 PAYS DEST. DEF CODE 532		22 RELAT VENTE / ACHAT 1		23 COEF AJUST		16 PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N) MONNAIE MONTANT USD 550549.00		17 MONNAIE AUTRES FRAIS MONTANT		18 MONNAIE ASSURANCES MONTANT			
26 DECLARANT MOULDI MEDDEB CITE 442 LOGEMENTS B A26 30500		27 N° AGREMENT 1988/117		28 LIG-REP 1043		24 SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.N)		25 VALEUR EN DA 44957235.30		29 DOMICILIATION BANCAIRE 60/317/2012/2/10/00218180							
ARTICLE N° 0001 DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) autres REDUCTION FELTAGE		37 REGIME FISCAL 405		38 ORIGINE 3269090		39 CODE STATISTIQUE		40 POIDS NET 700.00		41 VALEUR EN DA 421927.11		42 TAR. PREF 001		43 QUANT. COMPLETE 10			
ARTICLE N° 0002 DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS) Parties de machines de sondage ou de forage des n°s 8430.41 ou 8430.49 PMF		37 REGIME FISCAL 236		38 ORIGINE 84314300		39 CODE STATISTIQUE		40 POIDS NET 754.00		41 VALEUR EN DA 26357186.70		42 TAR. PREF 001		43 QUANT. COMPLETE 39			
46 PIECES JOINTES 220-610-620-646-655-980		47 REGIME DOUANIER PRECEDENT CODE N° DECL DATE CODE 3307 2013/ 2343 91		48 DELAI		49 TAUX. SUSP		50 MONNAIE PLUS-VALUE MONTANT		51 MONTANT CAUTION		52 MONTANT REMISE					
55 CODE TAXE		56 QUOTITE		57 ASSIETTE		58 MONTANT		59 CODE TAXE		60 QUOTITE		61 ASSIETTE		62 MONTANT			
D.D		.00		1491927.00		.00		D		.00		26357186.00		.00			
T.V.A		.00		1491927.00		.00		V.A		.00		26357186.00		.00			
59 MODE DE PAIEMENT		60 TRANSIT / SCHELEMENTS APPOSES		61 AUTORISE PAR		62 OBSERVATIONS		63 ENGAGEMENTS SOUSCRITS		64		65					
COMPTANT		CONSIGN		ENGLA. PAYER		N° CREDIT		NOMBRE		MARQUES		A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mettre sous le présent régime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration.					
R.U.S		R.P.S		100.00		200.00		DATE (LIMITE)		BUR.FRONT		BUR.DEST		66			
TOTAL		300.00		DATE		SIGNATURE DU CAISSIER		67		68		69					
67 CONSIGNATION PENALITES		68		69		70		71		72		73					



L. BELLABIDI

Formule 4

ENAG - U... Algérie

A DONNEUR D'ORDRE		E Cadre Réserve à la Banque d'Algérie		D	
Nom :				Bordereau E N° 298	
Adresse :				N° de la formule M	
Agissant { pour son compte (1) pour le compte de (1) Nationalité :		1		C EXECUTION DE L'ORDRE	
Nom : résident (1)				1. Date de référence de l'opération	
Adresse : non résident (1)				2. Désignation de la devise	
B NATURE DE L'OPERATION et référence au répertoire de codification :		2		3. Cours appliqué	
GROUPE I : Achat de marchandises				4. Contrevaletur en DA.	
Pays d'origine des marchandises :					
a) Importation		3			
(1) - réglée après expédition		E.O.B. C.A.F. F.D.D. (Franco destination) (dédouané)			
(1) - réglée avant expédition (compte autorisé)				4 (4) Montant en devises 350 549.00	
(1) - Numéro du dossier de domiciliation					
b) Autres (Préciser la nature de l'opération) <u>202</u> <u>2</u>					
GROUPE II : Autres règlements (sauf annulations de cessions antérieures)					
Pays de résidence du créancier étranger :				Cachet et numéro d'immatriculation de l'intermédiaire agréé	
Précisions sur la nature de l'opération :				BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE	
GROUPE III : Annulations de cession				Rég. : 00010289007143 IF : 00010289007143	
Pays de résidence du débiteur étranger :					
(ou de destination des marchandises)					
Référence à l'opération initiale de cession					

26 DEC. 2013

(1) Sayer les mentions inutiles
 (1) Destiné à la Banque d'Algérie

Secteur Centralisation des Flux Devises
 Service Application et Décomptes

B. E. A. 5301